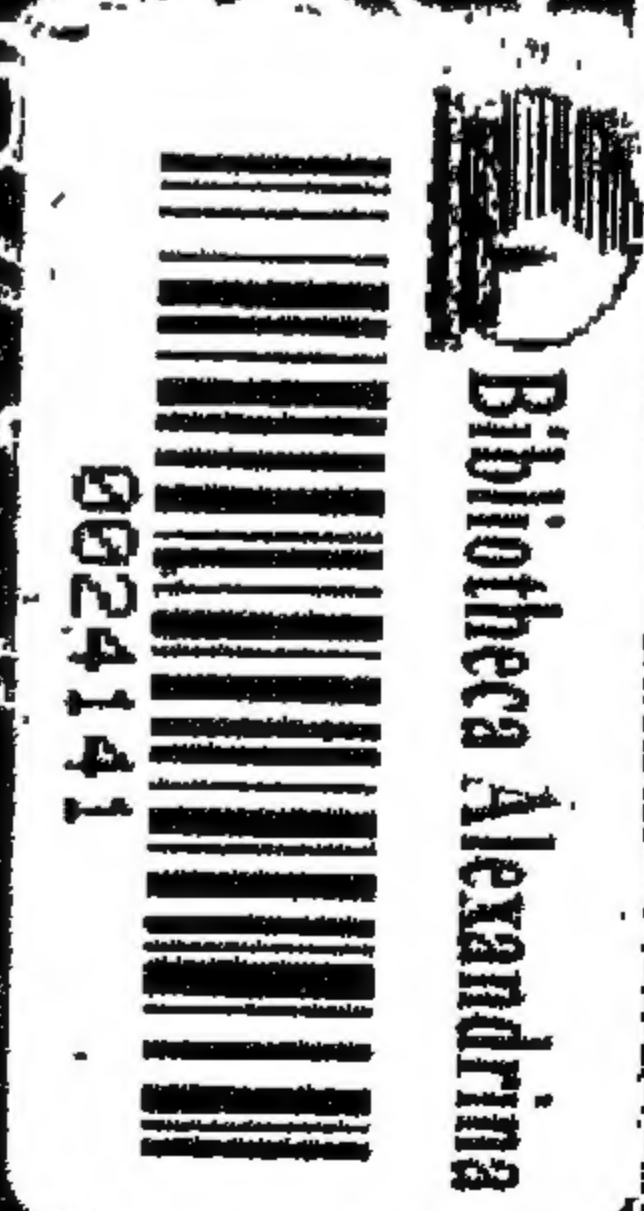


مجمع فتاوى

شيخ الإسلام ابن حجر عسقلاني

مجمع فتاوى
شيخ الإسلام ابن حجر عسقلاني

المجلد الرابع طبع في القاهرة



مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

قدس الله روحه

جَنَعَ وَتَرْتِيبَ الرُّجُومِ
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
بمساعدة ابنه محمد

المجلد الرابع والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

(باب الظهار)

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

عن رجل قال لامرأته : أنت علي مثل أمي ، وأختي ؟

فأجاب : إن كان مقصوده أنت علي مثل أمي وأختي في الكرامة فلا شيء عليه . وإن كان مقصوده يشبهها بأمه وأخته في « باب النكاح » فهذا ظهار ، عليه ماعلى المظاهر ، فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظهار .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج ، وأراد الدخول الليلة الفلانية ؛ والا كانت عندي مثل أمي وأختي ، ولم تنهياً له ذلك الوقت الذي طلبها فيه ؛ فهل يقع طلاق ؟

فأجاب : لا يقع عليه طلاق في المذاهب الأربعة ؛ لكن يكون مظاهراً
فاذا أراد الدخول فإنه يكفر قبل ذلك . الكفارة التي ذكرها الله في
« سورة المجادلة » فيعتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ؛
فان لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حنق من زوجته فقال : ان بقيت انكحك أنكح أي تحت
ستور الكعبة . هل يجوز أن يصالحها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا نكحها فعليه كفارة الظهار : عتق رقبة مؤمنة
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ،
ولا يمسه حتى يكفر .

وسئل رحمه الله

عن رجلين قال أحدهما لصاحبه : يا أخى ! لا تفعل هذه الأمور بين يدي
امرتك ، قبيح عليك ، فقال : ما هي إلا مثل أمي . فقال : لأي شيء
قلت ؟ ! سمعت أنها تحرم بهذا اللفظ ، ثم كرر على نفسه ، وقال : أي والله
هي عندي مثل أمي : هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ ؟

فأجاب : المحدرب العالمين . إن أراد بقوله : إنها مثل أمي أنها تستر علي ولا تهتكني ولا تلومني ، كما تفعل الأم مع ولدها ؛ فانه يؤدب على هذا القول ، ولا تحرم عليه امرأته ؛ فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته : يا أختي ! فأدبه — وإن كان جاهلا لم يؤدب على ذلك، وإن استحق العقوبة على ما فعله من المنكر — وقال أختك هي ؟ ! فلا ينبغي أن يجعل الانسان امرأته كأمه .

وإن أراد بها عندي مثل أمي . أي في الامتناع عن وطئها ، والاستمتاع بها ، ونحو ذلك مما يحرم من الأم ، فهي مثل أمي التي ليست محللا للاستمتاع بها : فهذا « مظاهر » يجب عليه ما يجب على المظاهر ، فلا يحل له أن يطأها حتى يكفر « كفارة الظهار » فيعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا . وإذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين ؛ إلا ينوي أنها محرمة علي كأمي : فهذا يكون مظاهرا في مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد . وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك : هل يقع به الثلاث ؟ أم لا ؟

والصواب المقطوع به أنه لا يقع به طلاق ، ولا يحل له الوطء حتى يكفر باتفاقهم ، ولا يقع به الطلاق بذلك : والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال لامرأته بأن عنه ان رددتكم تكوني مثل أمي وأختي :
هل يجوز أن يردّها ؟ وما لذي يجب عليه ؟

فأجاب : في أحد قولي العلماء عليه كفارة ظاهر ، وإذا ردها في الآخر
لا شيء . والأول أحوط .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال في غيظه لزوجته : أنت علي حرام مثل أمي .

فأجاب : هذا مظاهر من امرأته ، داخل في قوله : (الذين يظاهرون
منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ؛ ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم : وانهم
ليقولون منكراً من القول وزوراً ، وان الله لعفو غفور . والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ؛ ذلكم
توعظون به ، والله بما تعملون خير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من
قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً) فهذا اذا أراد امساك
زوجته ووطأها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله .

وسئل رحمه الله

عن رجل قالت له زوجته : أنت علي حرام مثل أبي وأمي . وقال لها :
أنت علي حرام مثل أمي وأختي : فهل يجب عليه طلاق ؟

فأجاب : لا طلاق بذلك ؛ ولكن ان استمر على النكاح فعلى كل منهما
كفارة ظهار قبل أن يجتمعا ، وهي عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ؛ فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

باب ما يلحق من النسب

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بنتاً بكرًا ، بالغًا ، ودخل بها ؛ فوجدها بكرًا ، ثم إنها ولدت ولداً بعد مضي ستة أشهر بعد دخوله بها ؛ فهل يلحق به الولد أم لا ؟ وأن الزوج حلف في الطلاق منها ان الولد ولده من صلبه ؛ فهل يقع به الطلاق أم لا ؟ والولد ابن سوي كامل الخلقة ، وعمر سنين .
أفتونا ماجورين ؟

فأجاب رضى الله عنه : الحمد لله . إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد باتفاق الأئمة - ومثل هذه القصة وقعت في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . واستدل الصحابة على امكان كون الولد لستة أشهر بقوله تعالى : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) مع قوله : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) فإذا كان مدة الرضاع من الثلاثين حولين يكون الحمل ستة أشهر ؛ فجمع في الآية أقل الحمل وتتمام الرضاع ولولم يستلحقه ، فكيف إذا استلحقه وأقرب به ؟ بل لو استلحق مجهول النسب ؛ وقال : انه ابني لحقه باتفاق المسلمين ؛ إذا كان ذلك ممكنا ، ولم يدع أحداً انه ابنه ؛ كان باراً في عيئه ؛ ولا حنت عليه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اشترى جارية بكرا ، وباشرها ، وهي لا تخرج ولا تدخل ،
وهي حامل منه ، فأخرجها الى السوق ، وينكر ويحلف : أنه ما هو ولده ؟

فأجاب : إذا اعترف انه وطئها مثل أن يكون قد أقر بذلك فإن الولد
يلحقه ، ويجعل هذا الحمل منه إذا وضعت لمدة الامكان ، وليس له ان
يبيع الحمل ، ولا أمه ؛ لكن اذا ادعى الاستبراء في قبول قوله وتحليفه نزاع
بين العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتة خمسة عشر يوما ، ثم طلقها الطلاق
البائن ، وتزوجت بعده بزواج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الأول ؛
ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين ، وجاءت بابنة ، وادعت انها
من الزوج الأول : فهل يصح دعواها . ويلزم الزوج الأول ، ولم يثبت انها
ولدت البنت ، وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد ، وليس لها مانع من
دعوى النساء ، ولا طالبتة بنفقة ولا فرض ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الأئمة ؛ بل لو ادعت انها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدته لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع ، حتى تقيم بذلك بينة . ويكفي امرأة واحدة: عند ابى حنيفة وأحمد في المشهور عنه ، وعند مالك وأحمد في الرواية الأخرى لا بد من امرأتين . واما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة . ويكفي عينه أنه لا يعلم أنها ولدته .

واما ان كانت الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد « احدهما » لا يقبل قولها ، كمذهب الشافعي . « والثاني » يقبل ، كمذهب مالك . واما اذا انقضت عدتها ومضى لها اكثر الحمل ، ثم ادعت وجود حمل من الزوج الأول المطلق : فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع ، بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته أشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل : فهل يلحقه ؟ على قولين مشهورين لأهل العلم . ومذهب ابى حنيفة وأحمد أنه يلحق ، وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي ؛ لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك أنه لا يلحقه .

وهذا النزاع اذا لم تتزوج ، فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ، ثم أتت بولد لأكثر من ستة اشهر ؛ فان هذا لا يلحق نسبه بالأول قولا واحدا . فاذا عرفت مذهب الأئمة في هذين الأصلين فكيف يلحقه نسبه

بدعواها بعد ست سنين . ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا ؛ بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه

ولو قالت هي : وضعت هذا الحمل قبل ان أتزوج بالثاني ، وأنكر الزوج الأول ذلك : فالقول قوله ايضا أنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني ؛ لا سيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني ؛ فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها ؛ لا سيما على أصل مالك في تأخر الدعوى الممكنة بغير عذر في هذه المسائل ونحوها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن طلق امرأته ثلاثا ، وأفتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق ، فقلده الزوج ووطىء زوجته بعد ذلك ، وأتت منه بولد : فقيل : إنه ولد زنا ؟

فأجاب : من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة ، والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطىء فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين ، وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الأمر باتفاق المسلمين ، سواء كان النكاح كافرا أو مسلما . واليهودي اذا تزوج بنت أخيه كان ولده منه يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين

وان كان ذلك النكاح باطلا باتفاق المسلمين ، ومن استحلّه كان كافراً يجب استنابته . وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الأعراب ووطأها يمتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين . ومثل هذا كثير .

فان « ثبوت النسب » لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الأمر ؛ بل الولد للفراش ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فمن طلق امرأته ثلاثاً ووطأها يمتقد أنه لم يقع به الطلاق : اما لجهله . وإما لفتوى مفت مخطيء قلده الزوج . وإمالئير ذلك ، فإنه يلحقه النسب ، ويتوارثان بالاتفاق ؛ بل ولا تحسب العدة الامن حين ترك وطأها ؛ فإنه كان يطؤها يمتقد أنها زوجته ، فهي فراش له فلا تعتد منه حتى تترك الفراش .

ومن نكح امرأة « نكاحاً فاسداً » متفقاً على فساده ، أو مختلفاً في فساده أو ملكها ملكاً فاسداً متفقاً على فساده ، أو مختلفاً في فساده ، أو وطأها يمتقدها زوجته الحرة ، أو أمته المملوكة : فإن ولده منها يلحقه نسبه ، ويتوارثان باتفاق المسلمين . والولد أيضاً يكون حراً ؛ وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس الأمر ووطئت بدون اذن سيدها ؛ لكن لما كان الواطئ مغروراً بها زوج بها وقيل : هي حرة ، أو بيعت فاشتراها يمتقدها ملكاً للبائع ؛ فانما وطيء من

يعتقدها زوجته الحرة ، أو أمته المملوكة : فولده منها حر ؛ لاعتقاده . وان كان اعتقاده مخطئا ، وبهذا قضى الخلفاء الراشدون ، واتفق عليه أئمة المسلمين .

فهؤلاء الذين وطئوا وجاءهم أولاد لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده ، وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين ، وهم وطئوا يعتقدون ان النكاح باق ؛ لافتاء من افتاهم ، أو لغير ذلك : كان نسب الأولاد بهم لاحقا ، ولم يكونوا أولاد زنا ؛ بل يتوارثون باتفاق المسلمين . هذا في المجمع على فساده فكيف في المختلف في فساده ؟ وان كان القول الذي وطئ به قولا ضعيفا : كمن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلاولى ولاشهود ؛ فان هذا اذا وطئ فيه يعتقده نكاحا لحقه فيه النسب ، فكيف بنكاح مختلف فيه ، وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس ، وظهر ضعف القول الذي يناقضه ، وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام ؛ لا تنفاء الحجة الشرعية ؟ !

فمن قال ان هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد ولد زنا [لا] يتوارثان هو وأبوه الوطئ : مخالف لاجماع المسلمين . منسلخ من رتبة الدين ، فان كان جاهلا عرف و بين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا أولاد أهل الجاهلية بأبائهم وإن كانت محرمة بالاجماع ؛ ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين . فان أصر على مشاقة الرسول من

بعد ما تبين له الهدى ، واتبع غير سبيل المؤمنين؛ فانه يستتاب فان تاب والا قتل .
فقد ظهر أن من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه ،
وقال ان الولد ولد زنا : هو المخالف لاجماع المسلمين ، مخالف لكتاب الله وسنة
رسول الله رب العالمين ، وان المفتي بذلك او القاضى بذلك فعل ما لا يسوغ له باجماع
المسلمين . وليس لأحد المنع من الفتيا بقوله ، ولا القضاء بذلك ، ولا الحكم بالمنع
من ذلك باتفاق المسلمين ، والأحكام باطلة باجماع المسلمين . والحمد لله
رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا . ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بنت ، وبعد أن تزوجت بزواج
آخر ، فألزمه بعض الحكم باليمين ، فقال الرجل : أحلف ان هذه ماهي بنتي .
فقال الحاكم : ما تحلف الا انها ماهي بنتها ، فامتنع أن يحلف الا انها ماهي بنتي ،
وكان معه إنسان فقال للحاكم : هذا ما يحل له أن يحلف أنها ماهي بنت هذه
المرأة ، فضربه الحاكم بالدرة ، وأحرق به ، فحلف الرجل ، فكتب عليه
فرض البنت . فهل يصح هذا الفرض ؟

فأجاب : الحمد لله . عليه اليمين أنها لم تلدها في العدة ، أو أنها لم تلدها على فراشه ، أو أنها لم تلدها في بيته ؛ بحيث أمكن لحوق النسب به . فأما إذا تزوجت بغيره وأمكن أنها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين أنها لم تلدها . وإذا حلفت أنها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخراً . وإذا إكره على الاقرار لم يصح إقراره .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها ، فولدت بعد شهرين : فهل يصح النكاح ؟ وهل يلزمه الصداق ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين ، وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين ؛ لكن للعلماء في العقد « قولان » أصحهما أن العقد باطل ؛ كذهب مالك ، وأحمد ، وغيرهما . وحينئذ فيجب التفريق بينهما ، ولا مهر عليه ، ولا نصف مهر ، ولا متعة ؛ كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول ؛ لكن ينبغي أن يفرق بينهما كما يرى فساد العقد لقطع النزاع . و « القول الثاني » أن العقد صحيح ؛ ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع ؛ كقول أبي حنيفة . وقيل : يجوز له الوطؤ قبل الوضع ، كقول الشافعي .

فعلى هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف المهر ؛ لكن هذا لنزاع
إذا كانت حاملا من وطئ شبهة أو سيد أو زوج ؛ فإن النكاح باطل باتفاق
المسامين ، ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول وأما الحامل من الزنا فلا كلام
في صحة نكاحها . والنزاع فيما إذا كان نكحها طائعا . وأما إذا نكحها مكرها
فالنكاح باطل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما

باب العدد

وسئل رحمه الله

عن امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الأول ، وان دم الحيض جاءها مرة ، ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة ، وادعت أنها حاضت ثلاث حيض ، ولم تكن حاضت إلا مرة ، فلما علم الزوج الثانى طلقها طليقة واحدة ثانيا في العشر من شعبان من السنة ، ثم أرادت أن تزوج بالمطلق الثانى ، وادعت أنها آيسة : فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها ؟

فأجاب الإيـاس لا يثبت بقول المرأة ؛ لكن هذه إذا قالت إنه ارتفع لاتدرى مارفعه فانها تؤجل سنة ، فان لم تحض فيها زوجت . واذا طعنت فى سن الإيـاس فلا تحتاج الى تأجيل . وإن علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت فى عدة حتى يزول المارض .

فهذه المرأة كان عليها « عدتان » : عدة للأول ، وعدة من وطئ الثانى . ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق ، فاذا لم تحض إلا مرة واستمر انقطاع الدم

فإنها تعتد العدتين بالشهور ستة أشهر بعد فراق الثاني إذا كانت آيسة . وإذا كانت مستريبة كان سنة وثلاثة أشهر . وهذا على قول من يقول : إن العدتين لا تتداخلان : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . وعند أبي حنيفة تتداخل العدتان من رجلين ؛ لكن عنده الإياس حد بالسن وهذا الذي ذكرناه هو أحسن قولي الفقهاء وأسهلها ، وبه قضى عمر وغيره . وأما على القول الآخر فهذه المستريبة تبقى في عدة حتى تطعن في سن الإياس ، فتبقى على قولهم تمام خمسين أو ستين سنة لا تزوج . ولكن في هذا عسر وخرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض ، وذكرت أن لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض ، فحصل من زوجها الطلاق الثلاث : فكيف يكون تزويجها بالزوج الآخر ؟ وكيف تكون العدة وعمرها خمسون سنة

فأجاب : الحمد لله . هذه تعتد عدة الآيسات « ثلاثة أشهر » في أظهر قولي العلماء ؛ فإنها قد عرفت أن حيضها قد انقطع ، وقد عرفت أنه قد انقطع انقطاعاً مستمراً ؛ بخلاف المستريبة التي لا تدري ما رفع حيضها : هل هو ارتفاع

أليس ؟ أو ارتقاع لعارض ثم يعود : كالمرض ، والرضاع ؟ فهذه
« ثلاثة أنواع » .

فما ارتفع لعارض : كالمرض ، والرضاع ؛ فانها تنتظر زوال العارض
بلاريب . ومتى ارتفع لا تدرى مآلعه : فمذهب مالك وأحمد في المنصوص
عنه ، وقول للشافعي : أنها تعتد عدة الآيسات بعد أن تمكث مدة الحمل ،
كما قضى بذلك عمر . ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد أنها تمكث حتى
تطعن في سن الایاس ، فتعتد عدة الآيسات . وفي هذا ضرر عظيم عليها ؛ فانها
تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة لا تتزوج . ومثل هذا الحرج مرفوع
عن الأمة ؛ وإنما (اللائي يئسن من الحيض) فأنهن يعتدن ثلاثة أشهر بنص
القرآن ، واجماع الأمة .

لكن العلماء مختلفون : هل للایاس سن لا يكون الدم بعده الا دم إياس ؟
وهل ذلك السن خمسون ، أو ستون ؟ أو فيه تفصيل ؟ ومتنازعون : هل يعلم
الایاس بدون السن ؟

وهذه المرأة قد طمنت في سن الایاس على أحد القولين ، وهو الخمسون ،
ولها مدة طويلة لم تحض ، وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم ، والدم يأتي
بدواء : فهذه لا ترجو عود الدم اليها ، فهي من الآيسات تعتد عدة الآيسات .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة ، لما ثبت عنده من ضررها بانقطاع نفقة زوجها ، وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التى يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها . وبعد ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها : فهل يجوز أن تعتد بالشهور ؛ إذا أكثر النساء لا يحضن مع الرضاعة أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضى الرضاع ويعود اليها حيضها ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . بل تبقى فى العدة حتى تحيض ثلاث حيض ، وان تأخر ذلك الى انقضاء مدة الرضاع ، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، وبذلك قضى عثمان بن عفان ، وعلى بن ابى طالب بين المهاجرين والانصار ، ولم يخالفهما أحد . فان احبت المرأة أن تسترضع لابنها من يرضعه لتحيض ، أو تشرب ما تحيض به : فلها ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة كانت تحيض وهى بكر ، فلما تزوجت ولدت ستة أولاد ولم تحض بعد ذلك ، ووقعت الفرقة من زوجها وهى مرضع ، وأقامت عند أهلها

نصف سنة ولم تحض ، وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الأول ، فحضر وعند
قاض من القضاة ، فسألها عن الحيض ؟ فقالت : لى مدة سنين ما حضت
فقال القاضى : ما يحل لك عندى زواج ، فزوجها حاكم آخر ولم يسألها
عن الحيض ، فبلغ خبرها الى قاض آخر ، فاستحضر الزوج والزوجة ، فضرب
الرجل مائة جلدة ، وقال : زנית ، وطلق عليه ، ولم يذكر الزوج الطلاق
فهل يقع به طلاق ؟

فأجاب : إن كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فإنها تتربص حتى
يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء ؛ وإن كان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه
فهذه فى اصح قولى العلماء على ما قال عمر : تمكث سنة ، ثم تزوج ، وهو
مذهب احمد المعروف فى مذهبه ، وقول للشافعى : وإن كانت « فى القسم
الأول » فنكاحها باطل ، والذي فرق بينهما أصاب فى ذلك ، وأصاب فى
تأديب من فعل ذلك وإن كانت من « القسم الثانى » قد زوجها حاكم
لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ، ولم يقع بها طلاق ، فإن فعل
الحاكم لمثل ذلك يجوز فى أصح الوجهين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن مريض استبطأت الحيض ، فتداوت لمجيء الحيض ، فحاضت ثلاث
حيض وكانت مطلقة : فهل تنقض عدتها ؛ أم لا .

فأجاب : نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به . كما انها لو شربت دواء قطع الحيض أو باعد بينه : كان ذلك طهرأ . وكما لو جاءت أو تعبت ؛ او أتت غير ذلك من الأسباب التي تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم .

وسئل رحم الله

عن امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس ، وكانت عادتها أن تحيض ، فشربت دواء ، فانقطع عنها الدم واستمر انقطاعه ؛ ثم طلقها زوجها وهى على هذه الحالة : فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور ، أو تتربص حتى تبلغ سن الآيسات ؟

فأجاب . الحمد لله رب العالمين . إن كانت تعلم أن الدم يأتى فيما بعد فعدتها ثلاثة أشهر . وإن كان يمكن أن يعود الدم ويمكن ان لا يعود فانها تتربص بعد سنة ثم تزوج ، كما قضى به عمر بن الخطاب فى المرأة يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ؛ فانها تتربص سنة ، وهذا مذهب الجمهور : كما لك ، والشافعي . ومن قال : إنها تدخل فى سن الآيسات : فهذا قول ضعيف جدا ؛ مع ما فيه من الضرر الذى لا تأتى الشريعة بمثله ، أو تمنع من النكاح وقت حاجتها إليه ، ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل مرض مرضاً متصلاً بموته ، وله زوجة ، فأمرها أن تخرج من داخل الدار إلى خارجها ، فتوقفت عن الخروج ، فقال لها : أنت طالق . فخرجت وحجبت وجهها عنه ، فطلبها فدخلت عليه محتجبة فسألها عن احتجائها لما هو ؟ فأخبرته بما أوقع من الطلاق ؛ فانكر ، وقال : ما حلفت ، ولا طلقت ، ومات بعد أيام : فهل يلزمها الطلاق ؟ أم عدة الوفاة ؟

فأجاب : عليها عدة الوفاة مع عدة الطلاق ؛ ولها الميراث . هذا إن كان عقله حاضراً حين تكلم بالطلاق ؛ وإن كان عقله غائباً لم يلزمها عدة الوفاة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ، ورزق منها ولداً له من العمر ستان ، وذكر أنها لما تزوجت لم تحض الاحيضتين ، وصدقها الزوج ، وكان قد طلقها ثانياً على هذا العقد المذكور : فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ ؟

فأجاب : إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل ، وعليه ان يفارقها . وعليها ان تكمل عدة الأول ، ثم تعتد من وطء الثاني . فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انتقضت عدة الأول ؛ ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ، ثم تزوج من شاءت بنكاح جديد . وولده ولد حلال يلحقه نسبه ؛ وان كان قد ولد بوطء في عقد فاسد لا يعلم فسادُه .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

« المعتدة عدة الوفاة » تتربص أربعة اشهر وعشرا وتجتنب الزينة والطيب في بدنها وثيابها ، ولا تنزين ، ولا تطيب ، ولا تلبس ثياب الزينة ، وتلتزم منزلها فلا تخرج بالنهار إلا لحاجة ، ولا بالليل الا لضرورة ، ويجوز لها ان تأكل كل كلبا أباحه الله : كالفاكهة واللحم : لحم الذكر والأنثى ، ولها أكل ذلك باتفاق علماء المسلمين ، وكذلك شرب ما يباح من الاشربة ويجوز لها أن تلبس ثياب القطن والكتان وغير ذلك مما أباحه الله ؛ وليس عليها أن تصنع ثيابا بيضاء أو غير بيض للعدة ؛ بل يجوز لها لبس المقفص ؛ لكن لا تلبس ما تنزين به المرأة : مثل الأحمر ، والأصفر ، والأخضر الصافي ، والأزرق الصافي ، ونحو ذلك ولا تلبس الحلى مثل الاسورة ، والخلاخل ، والقلايد ، ولا تحتضب بمحناء ولا غيره ؛ ولا يحرم عليها عمل شغل من الاشغال المباحة : مثل التطريز ، والخياطة ، والنزل ، وغير ذلك مما تفعله النساء .

ويجوز لها سائر ما يباح لها في غير العدة : مثل كلام من تحتاج إلا كلامه من الرجال إذا كانت مستترة ، وغير ذلك . وهذا الذي ذكرته هو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يفعله نساء الصحابة إذا مات أزواجهن [ونساؤه صلى الله عليه وسلم] ولا يحل لهن أن يتزوجن بغيره أبداً لافي العدة ولا بعدها ؛ بخلاف غيرهن ، وعلى المسلمين احترامهن كما يحترم الرجل أمه ؛ لكن لا يجوز لغير محرم يخلو بواحدة منهن ، ولا يسافر بها . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة معتدة عدة وفاة ؛ ولم تعتد في بيتها بل تخرج في ضرورتها الشرعية : فهل يجب عليها إعادة العدة ؟ وهل تأثم بذلك ؟

فأجاب العدة انقضت بمضي أربعة أشهر وعشراً من حين الموت ، ولا تقضى العدة . فإن كانت خرجت لأمر يحتاج إليه ولم تبت إلا في منزلها فلا شيء عليها . وإن كانت قد خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة ، أو باتت في غير ضرورة ، أو تركت الأحداد : فلتستغفر الله وتتوب إليه من ذلك ؛ ولا إعادة عليها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما ؛ فما قدرت
تخالف مرسوم السلطان ؛ ثم سافرت وحضرت إلى القاهرة ، ولم تنزى
لابطيب ؛ ولا غيره : فهل تجوز خطبتها ؛ أم لا ؟

فاجاب : العدة تنقضي بعد أربعة اشهر وعشرة أيام ؛ فإن كان
قد بقى من هذه شئ فلتتمه في بيتها ، ولا تخرج ليلا ولا نهارا إلا لأمر
ضروي ؛ وتجنب الزينة ، والطيب في بدنها وثيابها . ولتأكل ما شاءت من
حلال ، وتشم الفاكهة ، وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة ؛ لكن
إن خطبها إنسان لا تجيبه صريحا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة عزمت على الحج هي وزوجها ، فمات زوجها في شعبان : فهل
يجوز لها أن تحج ؟

فأجاب : ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب
الأئمة الأربعة .

باب الاستبراء

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل اشترى جارية ؛ ثم بعد يومين أو ثلاثة وطئها قبل أن تحيض ،
ثم باعها بعد عشرة أيام : فهل يجوز للسيد الثاني أن يطأها قبل أن تحيض ؟

فأجاب : لم يكن يحل له وطؤها قبل أن يستبرئها باتفاق الأئمة ، كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل
حتى تستبرأ بحيضة » وكذلك المشتري الثاني لا يجوز له وطؤها قبل أن تحيض
عنده باتفاق الأئمة ؛ بل لا يجوز في أحد قولي العلماء أن يبيعها الواطئ حتى
يستبرئها . وهل عليه استبراء ، وعلى المشتري استبراء ؟ أو استبرأ أن ؟ أو
يكفيهما استبراء واحد ؟ على قولين . والله أعلم .

باب الرضاع

قال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

وأما « المحرمات بالرضاع » فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وفي لفظ : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » وهذا مما اتفق عليه علماء المسلمين ؛ لا أعلم فيه نزاعاً بين العلماء المعروفين .

فإذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها باتفاق الأئمة ، وصار الرجل الذي در اللبن بوطئه أباً لهذا المرتضع باتفاق الأئمة المشهورين ، وهذا يسمى « لبن الفحل » وقد ثبت ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن عائشة كانت قد أرضعتها امرأة ، وكان لها زوج يقال له أبو القعيس فجاء أخوه يستأذن عليها ، فأبت أن تأذن له ، حتى سألت

النبى صلى الله عليه وسلم فقال لها : « أئذني له فانه عمك » فقالت عائشة :
إنما ارضعتني المرأة ؛ ولم يرضعني الرجل ، فقال : « إنه عمك فليج عليك .
وقال : يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ».

واذا صار الرجل والمرأة والذي المرتضع صار كل من أولادهما أخوة
المرضع ؛ سواء كانوا من الأب فقط أو من المرأة ، أو منهما ، أو كانوا اولادا
لها من الرضاعة ؛ فإنهم يصيرون إخوة لهذا المرتضع من الرضاعة ؛
حتى لو كان لرجل امرأتان فارضعت هذه طفلا ، وهذه طفلة كانا أخوين ؛
ولم يجز لأحدهما التزوج بالآخر باتفاق الأئمة الأربعة وجمهور علماء المسلمين .
وهذه « المسألة » سئل عنها ابن عباس فقال : اللقاح واحد . يعنى الرجل
الذى وطئ المرأة حتى در اللبن واحد .

ولافرق باتفاق المسلمين بين اولاد المرأة الذين رضعوا مع الطفل
وبين من ولد لها قبل الرضاعة ، وبعد الرضاعة : باتفاق المسلمين . وما يظنه
كثير من الجهال أنه إنما يحرم من رضع معه : هو ضلال على صاحبهِه
إن لم يرجع عنه ، فان أصر على استحلال ذلك استتيب كما يستتاب سائر
من اباح الاخوة من الرضاعة ، فان تاب والا قتل .

واذا كان كذلك فجميع « أقارب المرأة اقارب للمرتضع من الرضاعة »
أولادها اخوته ، وأولاد أولادها أولاد أخوته ، وآبائها وامهاتها

أجداده ، وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته : وكل هؤلاء حرام عليه

وأما « بنات أخواله وخالاته من الرضاع » فخلال كما يحل ذلك من النسب ؛ وأقارب الرجل أقاربه من الرضاع : أولاد أخوته وأولادهم أولاد أخوته . وأخوته أعمامه وعماته ، وهن حرام عليه . وحل له بنات عمه وبنات عماته . وأولاد المرتضع بمنزلته ، كما أن أولاد المولود بمنزلته فليس لأولاده من النسب ولا رضاع أن يتزوجوا أخوته ولا أخوة أبيه ، لا من نسب ولا رضاع ، لأنهم أعمامهم وعماتهم ، وأخوالهم وخالاتهم .

وأما أخوة المرتضع من نسب أو رضاع غير رضاع هذه المرصعة فهم أجانب منها ومن أقاربها ، فيجوز لأخوة هؤلاء أن يتزوجوا أولاد المرصعة ؛ كما إذا كان أخ للرجل من أبيه وأخت من أمه . وبالعكس : جاز أن يتزوج أحدهما الآخر ؛ وهو نفسه لا يتزوج واحداً منهما : فكذلك المرتضع هو نفسه لا يتزوج واحداً من أولاد مرضعه ؛ ولا أجداداً من أولاد والديه ، فإن هؤلاء أخوته من الرضاع ؛ وهؤلاء أخوته من النسب . ويجوز لأخوته من الرضاع أن يتزوجوا أخوته من النسب ، كما يجوز لأخوته من أبيه أن يتزوجوا أخوته من أمه . وهذا كله متفق عليه بين العلماء .

ولكن بعض المتصيين للفتيا قد يغلط في هذه المسائل ؛ للالتباس أمرها على المستفتين ، ولا يذكرون ما يسألون عنه بالأسماء والصفات المعتبرة في الشرع ، مثل أن يقول : اثنان تراضعا : هل يتزوج هذا بأخت هذا ؟ وهذا سؤال مجمل . فالمرتع نفسه ليس له أن يتزوج من أخوات الآخر اللاتي هن من أمه التي أرضعت ؛ وإن كان له أخوات من غير تلك الأم فهن أجنب من المرتضع فلم يرتضع أن يتزوج منهن . وكذلك إذا قيل : طفل وطفلة تراضعا ، أو طفلان تراضعا : هل يحل أن يتزوج أحدهما بأخوة الآخر ، ويتزوج الأخوات من الجانبين بعضهم لبعض ؟ فجواب ذلك أن أخوة كل من المتراضعين لهم أن يتزوجوا أخوات الآخر ؛ إذا لم يرتضع الخاطب من أم المخطوبة ، ولا المخطوبة من أم الخاطب وهذا متفق عليه بين العلماء . وأما المتراضعين فليس لأحدهما أن يتزوج شيئا من أولاد المرضعة ، فلا يتزوج هذا بأحد من أخوة الآخر من الأم التي أرضعته أو من الأب صاحب اللبن ، ويجوز أن يتزوج كل منهما من أخوة الآخر الذين ليسوا من أولاد أبويه من الرضاعة . فهذا جواب هذه الأقسام .

فإن الرضيع : إما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من تلك المرأة أو الرجل ، وإما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من النسب أو من رضاعة أخرى . وإخوة الرضيع إما أن يتزوجوا من هؤلاء ، وإما من هؤلاء وإما من هؤلاء . فأخوة الرضيع لهم أن يتزوجوا الجميع : أولاد المرضعة

وزوجها من نسب أو رضاع . ولأخوة هذا أن يتزوجوا باخوة هذا ؛ بل
لأب هذا من النسب أن يتزوج أخته من الرضاع . وأما اولاد المرضعة
فلا يتزوج أحد منهن المرتضع ؛ ولا أولاده ؛ ولا يتزوج أحداً من أولاد
اخوتها وأخواتها ؛ لا من نسب ؛ ولا من رضاع ، فانه يكون : إما عما
وإما خالا . وهذا كله متفق عليه بين العلماء .

« ثم الرضاع المحرم » فيه ثلاثة أقوال مشهورة هي ثلاث روايات عن أحمد
« أحدها » انه يحرم كثيره وقليله . وهي مذهب مالك ، وأبي
حنيفة ؛ لا طلاق القرآن .

« والثاني » لا تحرم الرضعة والرضعتان ، ويحرم ما فوق ذلك .
وهو مذهب طائفة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :
« لا تحرم الرضعة والرضعتان » وروى « المضة ، والمستان » وروى
« الاملاجة ؛ والاملاجتان » فنفى التحريم عنهما وبقي الباقي على العموم والمفهوم .

« والثالث » انه لا يحرم إلا خمس رضعات ، وهو مذهب الشافعي
وظاهر مذهب أحمد ، لحديثين صحيحين . حديث عائشة : « إن مما نزل من
القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك » ولأمره صلى الله عليه وسلم
لأمرة أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة أن ترضع سالماً مولى أبي حذيفة بن عتبة
ابن ربيعة خمس رضعات ؛ ليصير محرماً لها بذلك .

وعلى هذا فالرضعة في مذهب الشافعي واحد ليست هي الشبعة وهو أن يلتقم الثدي ثم يسيبه ثم يلتقمه ثم يسيبه حتى يشبع ، بل إذا أخذ الثدي ثم تركه باختياره فهي رضعة ، سواء شبع بها أو لم يشبع إلا برضعات ، فإذا التقمه بعد ذلك فوضع ثم تركه فرضعة أخرى ، وإن تركه بغير اختياره ثم عاد قريباً فقيه نزاع .

وسئل رحمه الله تعالى

ما لذى يحرم من الرضاع؟ وما لذى لا يحرم؟ وما دليل حديث عائشة رضي الله عنها « أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . ولتبينوا جميع التحريم منه؟ وهل للعلماء فيه اختلاف؟ وإن كان لهم اختلاف فما هو الصواب والراجح فيه؟ وهل حكم رضاع الصبي الكبير الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع؟ فإن بعض النسوة يرضعن أولادهن خمس سنين؛ وأكثر، وأقل؟ وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم لبعض؟ وينوه يانا شافيا؟

الجواب: الحمد لله . حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته؛ وهو متلقى بالقبول؛ فإن الأئمة اتفقوا على العمل به، ولفظه: « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب « والثاني : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » : وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين ، وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ ؛ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء . ونحن نبين ذلك فنقول .

إذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة أمه وصار زوجها الذي جاء اللبن بوطئه أباه ، فصار ابنا لكل منهما من الرضاعة ، وجينئذ فيكون جميع أولاد المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع أولاد الرجل منها ومن غيرها أخوة له ، سواء ولدوا قبل الرضاغ أو بعده باتفاق الأئمة .

وإذا كان أولادها اخوته كان أولاد أولادها أولاد اخوته ، فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج أحدا من أولادها ، ولا أولاد أولادها ؛ فانهم : إما إخوته وإما أولاد اخوته ، وذلك يحرم من الولادة . واخوة المرأة وأخواتها إخوانه وخالاته من الرضاع ، وأبوها وأمها أجداده وجداته من الرضاع ، فلا يجوز له أن يتزوج أحدا من اخوتها . ولا من أخواتها واخوة الرجل أعمامه وعماته . وأبو الرجل وأمهاته أجداده وجداته ؛ فلا يتزوج بأعمامه وعماته ، ولا بأجداده وجداته ؛ لكن يتزوج بأولاد الأعمام والعَمات ؛ فان جميع أقارب الرجل حرام عليه ؛ أولاد الأعمام والعَمات ، وأولاد الخال والخالات ، كما ذكر الله في قوله

(يا أيها النبي انا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ، وما ملكت
يمينك مما أفاء الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك ،
وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك) فهو لاء « الأصناف الاربعة » هي المباحات
من الأقارب ، فيبحن من الرضاعة . واذا كان المرتضع أبنا للمرأة وزوجها
فاولاده أولاد أولادها ، ويحرم على أولاده ما يحرم على الأولاد من النسب . فهذه
الجهات الثلاث منها تنتشر حرمة الرضاع .

وأما اخوة المرتضع من النسب ؛ وأبوه من النسب وامه من النسب : فهم
أجانب ابيه وامه واخوته من الرضاع ؛ ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا
رضاع ؛ لأن الرجل يمكن أن يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه ولا نسب
بينهما ؛ بل يجوز لأخيه من ابيه أن يتجاوز أخاه من أمه ؛ فكيف إذا كان
أخ من النسب واخت من الرضاع ؛ فانه يجوز لهذا أن يتزوج هذا ،
ولهذا أن يتزوج بهذا .

وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه يجوز للمرتضع أن
يتزوج أخوه من الرضاعة بأمه من النسب ، كما يتزوج بأخته من النسب .
ويجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة ، وهذا لا نظير له
في النسب ؛ فإن أخ الرجل من النسب لا يتزوج بأمه من النسب . واخته من
الرضاع ليست بنت أبيه من النسب ، ولا ريبيته ، فلهذا جاز أن تتزوج به .

فيقول من لا يحقق : يحرم في النسب على أخي أن يتزوج أمي ، ولا يحرم مثل هذا في الرضاع . وهذا غلط منه ؛ فإن نظير المحرم من النسب ان تتزوج أخته أو أخوه من الرضاعة بابن هذا الأخ أو بأمه من الرضاعة ، كما لو ارتضع هو وآخر من امرأة واللبن لفحل ؛ فإنه يحرم على أخته من الرضاعة ان تتزوج أخاه وأخته من الرضاعة ؛ لكونهما أخوين للمرتضع ويحرم عليهما ان يتزوجا أباه وأمه من الرضاعة ؛ لكونهما ولديهما من الرضاعة ؛ لالكونهما أخوي ولديهما . فمن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة .

وأما « رضاع الكبير » فإنه لا يحرم في مذهب الأئمة الأربعة ؛ بل لا يحرم إلا رضاع الصغير ، كالذي رضع في الحولين . وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الأئمة ؛ لكن مذهب الشافعي وأحمد أنه لا يحرم . فاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم أحدهما على الآخر برضاع القراب ؛ مثل أن ترضع زوجته لأخيه من النسب ؛ فهذا لا تحرم عليه زوجته ؛ لما تقدم من أنه يجوز له أن يتزوج بالتي هي أخته من الرضاعة لأخيه من النسب ؛ اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع ؛ وإنما حرمت على أخيه لأنها أمه من الرضاع ، وليست أم نفسه من الرضاع . وأم المرتضع من الرضاع لا تكون أما لأخوته من النسب ؛ لأنها إنما أرضعت الرضيع ولم ترضع غيره . نعم :

لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يجز أن يتزوج أحدهما الآخر ؛ ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال : اللقاح واحد . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ؛ لحديث أبي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف .

وتحرم عليه أم أخيه من النسب ؛ لأنها أمه أو امرأة أبيه ، وكلاهما حرام عليه . وأما أم أخيه من الرضاعة فليست أمه ولا امرأة أبيه ؛ لأن زوجها صاحب اللبن ليس أباً لهذا ؛ لامن النسب ، ولا من الرضاعة .

فاذا قال القائل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وأم أخيه من النسب حرام ، فكذلك من الرضاع . قلنا : هذا تلبيس ، وتدليس ؛ فان الله لم يقل : حرمت عليكم أمهات اخواتكم ؛ وإنما قال : (حرمت عليكم امهاتكم) وقال تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل أمه ، ومنكوحة أبيه وإن لم تكن أمه . وهذه تحرم من الرضاعة ، فلا يتزوج أمه من الرضاعة . وأما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند الأئمة أنها تحرم ؛ لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر ؛ لا بالنسب والولادة . وليس الكلام هنا في تحريمها ، فانه اذا قيل : تحرم منكوحة أبيه من الرضاعة وفيها بعموم الحديث . وأما أم أخيه التي ليست أمّاً ولا منكوحة أب ؛ فهذه لا توجد في

النسب ، فلا يجوز أن يقال : تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة ، فتبقي أم الأم من النسب لأخيه من الرضاعة ، أو الأم من الرضاعة لأخيه من النسب : لانظير لها من الولادة ، فلا تحرم . وهذا متفق عليه بين المسلمين . والله أعلم

وسئل رحمه الله تعالى

عن طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ، ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة : فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة ، أم لا ؟ وما دليل مالك — رحمه الله — وأبي حنيفة في أن « المصة الواحدة » أو « الرضعة الواحدة » تحرم ؛ مع ماورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه : منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم المصة ولا المصتان » ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » ومنها « ان رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله ! هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا » ومنها عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت : « كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » وما حجتها مع هذه الأحاديث الصحيحة .

فاجاب : هذه المسألة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي . واحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات ؛ لحديث عائشة المذكور ، وحديث سالم مولى أبي حذيفة لما « أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة ابن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات » وهو في الصحيح أيضا ، فيكون مادون ذلك لم يحرم ، فيحتاج الى خمس رضعات .

وقيل يحرم الثلاث فصاعدا ، وهو قول « طائفة » منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن احمد . واحتجوا بما في الصحيح : « لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان » قالوا : مفهومه ان الثلاث تحرم ، ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة . قالوا : لأنه لم يثبت أنه قرآن إلا بالتواتر ، وليس هذا بمتواتر .

فقال لهم الأولون : معنا حديثان صحيحان مثبتان . أحدهما يتضمن شيئين حكما ، وكونه قرآنا . فثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة . وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم تثبته ، ولم تتصور أن ذلك قرآن ؛ إنما نسخ رسمه وبقي حكمه .

فقال أولئك : هذا تناقض ، وقراءة شاذة عند الشافعي ؛ فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها ؛ لأنها لم تثبت بالتواتر ، كقراءة

ابن مسعود : (فصيham ثلاثة أيام متتابعات) . وأجابوا عن ذلك بجوابين :
« أحدهما » أن هذا فيه حديث آخر صحيح وأيضاً فلم يثبت أنه بقي قرآن
لكن بقي حكمه . و « الثاني » أن هذا الأصل لا يقول به أكثر العلماء ؛
بل مذهب أبي حنيفة ؛ بل ذكر ابن عبد البر إجماع العلماء على أن
القراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها
في الأحكام .

و « القول الثاني » في المسئلة أنه يحرم قليلة وكثيره ، كما هو مذهب
أبي حنيفة ومالك ، وهي رواية ضعيفة عن أحمد . وهو لاء احتجوا بظاهر
قوله : (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ، واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم
« الرضاعة » في القرآن مطلق . واما الأحاديث فمنهم من لم تبلغه . ومنهم
من اعتقد أنها ضعيفة . ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر القرآن ، واعتقد أنه
لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد .

فقال « الأولون » : هذه أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث ،
وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك العمل بها عند من يعلم صحتها .
وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال : فكما أنه قد علم بدليل آخر أن الرضاعة مقيدة
بسن مخصوص ، فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص . وهذا كما أنه علم
بالسنة مقدار الفدية في قوله : (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان
الخبر المروي خبراً واحداً ؛ بل كما ثبت بالسنة « أنه لا تنكح المرأة على عمتها

ولا تنكح المرأة على خالتها « وهو خبر واحد بظاهر القرآن ؛ واتفق الأمة على العمل به . وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) . وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات والكفارات ، والحدود : ما هو مطلق من القرآن . فالسنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدلل عليه وتعتبر عنه .

والتقييد « بالخمسة » له أصول كثيرة في الشريعة ؛ فان الاسلام بني على خمس ، والصلوات المفروضة خمس ، وليس فيما دون خمس صدقة ، والأوقاص بين . النصيب خمس او عشر ، او خمس عشرة ، وانواع البر خمس ، كما قال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) وقال في الكفر : (فمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) واولو العزم ؛ وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة .

والرضاع اذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشز العظم فيصير نباته به كنباته من الأبوين ؛ وانما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ؛ ولهذا لم يحرم رضاع الكبير ؛ لأنه بمنزلة الطعام والشراب . والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار مادون نصاب السرقة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه ؛ واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء اذا كان أقل . ولا بد من حد فاصل . فهذا هو

التنبيه على مأخذ الأئمة في هذه المسئلة : وبسط الكلام فيها يحتاج الى ورقة أكبر من هذه ؛ وهي من أشهر مسائل النزاع . والنزاع فيها من زمان الصحابة ، والصحابة رضى الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم .

وأما اذا شك : هل دخل اللبن في جوف الصبي ، أو لم يحصل ؟ فهنا لانحكم بالتحريم بلا ريب . وان علم أنه حصل في فيه ، فان حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أختين ولهما بنات وبنين ، فاذا ارضع الأختان : هذه بنات هذه ، وهذه بنات هذه : فهل يحرم على البنين ، أم لا ؟

فأجاب : إذا أرضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها ، فصار جميع أولاد المرضعة أخوة لهذه المرضعة : ذكورهم ؛ واناثم من ولد قبل الرضاع ، ومن ولد بعده . فلا يجوز لأحد من أولاد المرضعة ان يتزوج المرضعة ؛ بل يجوز لأخوة المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضعوا من أمهن . فالتحريم انما هو على المرضعة ؛ لا على

اخوتها الذين لم يرتضعوا . فيجوز أن يتزوج أخت أخته إذا كان هو لم يرتضع من أمها وهي لم ترضع من أمه . وأما هذه المرتضعة فلا تتزوج واحداً من أولاد من أرضعتها . وهذا باتفاق الأئمة .

وأصل هذا أن المرتضعة تصير المرضعة أمها ، فيحرم عليها أولادها ، وتصير اخوتها واخواتها وأخوالها وخالاتها ، ويصير الرجل الذي له اللبن أباً ، وأولاده من تلك المرأة وغيرها أخوتها ، واخوة الرجل أعمامها وعماتها ، ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة ، والرجل الذي در اللبن بوطئه . وأما اخوة المرتضع واخواته وأبوه وأمّه من النسب فهم أجنب ؛ لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء . وهذا كله باتفاق الأئمة الأربعة وإن كان لهم نزاع في غير ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل ارتضع مع رجل ، وجاء لأحدهما بنت : فهل للمرتضع أن يتزوج بالبنت ؟

فأجاب : إذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها ، وصار جميع أولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة . والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة ، بسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة ، فلا يجوز لأحد أن يتزوج بنت الآخر
كما لا يجوز أن يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الأئمة .

وسئل رحمه الله

عن رجل له بنات خالة أختان ، واحدة رضعت معه ، والأخرى لم
ترضع معه : فهل يجوز له أن يتزوج التي لم ترضع معه ؟

فأجاب : إذا ارتضع معها خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها ؛
حرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده ؛ لأنهن أخواته
باتفاق العلماء . ومتى ارتضعت المخطوبة من أم لم يجز لها أن تتزوج واحداً من
بني المرضعة . وأما إذا كان الخاطب لم يرتضع من أم المخطوبة ، ولا هي رضعت
من أمه ؛ فانه يجوز أن يتزوج أحدهما بالآخر . باتفاق العلماء ، وإن كان
أخوتها تراضعا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة استأجرت لبنتها مرضعة يوماً أو شهراً ، ومضت السنون .
وللمرضعة ولد قبلها : فهل يحل لهما الزواج ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا أرضعتها الداية خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها ؛ فجميع أولاد المرضعة حرام على هذه المرضعة ؛ وإن ولد قبل الرضاع أو بعده . وهذا باتفاق المسلمين . ومن استحل ذلك فإنه يستتاب ؛ فإن تاب وإلا قتل ؛ ولكن إذا كان للمرضعة أخوات من النسب جاز لهن أن يتزوجن بأخواتها من الرضاع باتفاق المسلمين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة بعد امرأة ، وقد ارتضع طفل من الأولى ، وللأب من الثانية بنت : فهل للمرضع أن يتزوج هذه البنت ؟ وإذا تزوجها ودخل بها : فهل يفرق بينهما ؟ وهل في ذلك خلاف بين الأئمة .

فأجاب : إذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجز له أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربعة بلا خلاف بينهم ؛ لأن اللبن للفحل ، وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والأخرى طفلة : فهل يتزوج أحدهما الآخر ؟ فقال : لا . اللقاح واحد . والأصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت : قالت استأذن علي أفلح أخو أبي القعيس ، وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القعيس ، فقالت : لا آذن لك حتى استأذن رسول الله فسأله صلى الله عليه وسلم فقال : « انه عمك فليج عليك ، يحرم

من الرضاع ما يحرم من الولادة « وإذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما
بلا خلاف بين الأئمة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها ؛ لكن لهما اخوة صغار تراضعوا
فهل يحل له أن يتزوج بها ؟ وإن دخل بها ورزق منها ولدًا : فما حكمهم ؟ وما
قول العلماء فيهم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يترضع هو من أمها ولم ترضع هي من أمه ،
بل اخوته رضعوا من أمها ، واخوتها رضعوا من أمه : كانت حلالا له باتفاق
المسلمين ، بمنزلة اخت اخيه من ابيه ؛ فان الرضاع ينشر الحرمة إلى المرتضع
وذريته ، وإلى المرضعة وإلى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن ، فتصير
المرضعة امراته ، وولدها قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع ، ويصير الرجل
اباه ، وولده قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع . فأما اخوة المرتضع من النسب
وابوه من النسب فهم ايجاب من ابويه من الرضاعة واخوته من الرضاع .
وهذا كله متفق عليه بين المسلمين : ان انتشار الحرمة إلى الرجل ؛ فان هذه
تسمى « مسألة الفحل » والذي ذكرناه هو مذهب الأئمة الأربعة ، وجمهور
الصحابة والتابعين . وكان بعض السلف يقول : لبن الفحل لا يحرم .
والنصوص الصحيحة : هي تقرر مذهب الجماعة .

وسئل رحمه الله

عن اختين اشقاء لأحدهما بنتان ، وللأخرى ذكر ، وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهى الكبيرة مع الولد : فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع .

فأجاب : إذا ارتضعت الواحدة من ام الصبي ولم يرتضع هو من امها جاز له ان يتزوج اختها : باتفاق المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها ، وغابت ، وجاءت ، فقالت : أرضعتمها . فقالت : لا .. وحلفت على ذلك ، ثم إن ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة وأختها ارتضعت مع أخيه الذى يريد أن يتزوج بها فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : إذا كانت البنت لم ترضع من أم الخاطب ، ولا الخاطب ارتضع من أمها : جاز أن يتزوج احدهما بالآخر ، وإن كان أخوها واخواتها من أم الخاطب ؛ فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين ؛ بل الطفل إذا ارتضع

من امرأة صارت أمه وزوجها صاحب اللبن أباه ، وصار أولادهما اخوته
واخواته . وأما اخوة المرتضع من النسب وأبوه من النسب وأمّه من النسب
فهم أجنب يجوز لهم أن يتزوجوا اخواته ، كما يجوز من النسب أن تتزوج
أخت الرجل من أمه باخيه من أبيه . وكل هذا متفق عليه بين المسلمين
بلا نزاع فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ذات بعل ، ولها لبن على غير ولد ولا حمل ، فارضت طفلة
لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات ، وهذه المرضة عمّة الرضیعة من
النسب ، ثم أراد ابن بنت هذه المرضة أن يتزوج بهذه الرضیعة : فهل
يحرم ذلك ؟

فأجاب : أما إذا وطئها زوج ، ثم بعد ذلك ثاب لها لبن : فهذا اللبن
ينشر الحرمة ، فإذا ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن
أختها ، وهى خالته ، سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن . وأما
أختها من النسب التي لم ترضع فيحل له أن يتزوج بها . ولو قدر أن هذا اللبن
ثاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب أبى حنيفة ، ومالك
والشافعي ، وهى رواية عن أحمد . وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة .
والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل خطب قريته ، فقال : والدها هي رضعت معك ، ونهاه
عن التزويج بها ، فلما توفي أبوه تزوج بها ، وكان العدول شهدوا على والدتها
أنها أرضعته ، ثم بعد ذلك أنكرت ، وقالت : ما قلت هذا القول
إلا لغرض : فهل يحل تزويجها ؟

فأجاب إن كانت الأم معروفة بالصدق وذكرت أنها أرضعته خمس
رضعات فإنه يقبل قولها في ذلك ، فيفرق بينهما إذا تزوجها في أصح قولي العلماء
كما ثبت في صحيح البخاري « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحارث
أن يفارق امرأته ، لما ذكرت الأمة السوداء أنها أرضعتها » . وأما إذا شك
في صدقها ، أو في عدد الرضعات : فإنها تكون من الشبهات : فاجتنابها
أولى ، ولا يحكم بالتفريق بينهما إلا بحجة توجب ذلك . وإذا رجعت عن
الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة ؛ لكن إن عرف أنها كاذبة في رجوعها
وانها رجعت لأنه دخل عليها حتى كتمت الشهادة : لم يحل التزويج .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ؛ وولد له منها أولاد عديدة ، فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة ، وذكر لزوجها أن هذه الزوجة في عصمتك شربت من لبن أمك ؟

فأجاب : إن كان هذا الرجل معروفا بالصدق ، وهو خير بما ذكر ، وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين : رجع إلى قوله في ذلك ؛ وإلا لم يجب الرجوع ؛ وإن كان قد عاين الرضاع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ؛ ولها أخوات أصغر منها : فهل يحرم منهن أحد ، أم لا ؟

فأجاب : إذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابناً لتلك المرأة ، فجميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع ؛ والذين ولدوا بعده : هم أخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا .

وسئل رحمه الله

عن اختين إحداهما لها ذكر ، والأخرى أنثى ، فارضت أم الذكر الأنثى ، ولم ترضع أم أنثى الذكر ، ثم جاءت هذه بنات ، وهذه ذكور فهل يجوز أن يتزوج أخو المرتضع بالبنات التي ارتضعت لبن أخيه ، أم لا ؟ وكذلك هل يتزوج أولاد هذه بأولاد هذه بسوى المرضعين ؟

فأجاب : الحمد لله . الأنثى المرتضعة لا تتزوج أحداً من أولاد المرضعة ؛ لأن ولدها قبل الرضاعة ، ولا بعدها . وأما إخوة المرتضعة فيتزوجون من شاءوا من أولاد المرضعة . فيتزوج كل واحد لم يرتضع بأولاد المرأة التي لم ترضعه ، ولم يتزوج بأحد من أولاد من أرضعته . وإذا رضع طفل من أم هذا ، أو طفلة من أولاد هذا : لم يحز لأحدهما أن يتزوج أولاد الأخرى ؛ ويجوز لأخوة كل من المتراضعين أن يتزوج بأخوة الآخر إذا لم يرضع واحد منها من أم الآخر ؛ والتحريم إنما يثبت في حق المرتضع خاصة ؛ دون من لم يرضع من أخوته ؛ لكن يحرم عليه جميع أولاد المرضعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل رمد فغسل عينيه بلبن زرجته : فهل تحرم عليه . إذا حصل لبنها في بطنه ؟ ورجل يحب زوجته فلمب معها ، فوضع من لبنها : فهل تحرم عليه ؟
فأجاب : الحمد لله . ماغسل عينيه بلبن امرأته يجوز ، ولا تحرم بذلك عليه امرأته لوجهين .

« أحدهما » انه كبير . والكبير إذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الأربعة وجماهير العلماء ؛ كما دل على ذلك الكتاب والسنة . وحديث عائشة في قصة سالم مولى أبي حذيفة مختص عندهم بذلك ؛ لأجل أنهم تبنوه قبل تحريم التبنى .

« الثاني » ان حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة ، ولا أعلم في هذا نزاعا ؛ ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما إذا دخل في انقه ، بعد تنازعهم في الوجور ، وهو ما يطرح فيه من غير رضاع ، واكثر العلماء على أن الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد . وكذلك يحرم السعوط في إحدى الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك . وللشافعي قولان .

والجواب عن المسألة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الأئمة الأربعة .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات قبل أن يتم له حولين فإنه يصير ولدها ؛ فيحرم عليه كل من ولدها قبل الرضاع وبعده ؛ ويصير زوجها الذي أحبلها درلبنها أباه ؛ فيحرم عليه جميع أولاد ذلك الرجل . فإذا أرضعت امرأته طفلاً وطفلة كل واحد خمس رضعات لم يحز أن يتزوج أحدهما بالآخر ؛ بل هما أخوان . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن صبي أرضعته كرتين ، ثم حملت بعد ذلك بعشر سنين ؛ وجاءت بنت وصار الصبي شاباً ؛ فهل له أن يتزوج بتلك البنت ، أم لا ؟

فاجاب اذا ارتضع منها خمس رضعات في حولين فقد صار ابنها ؛ ويحرم عليه كل ما ولدته المرأة ؛ سواء ولدته قبل الرضاع أو بعده : باتفاق العلماء

و « الرضعة » أن يلتقم الثدي فيشرب منه ثم يدعه : فهذه رضعة . فإذا كان في كرة واحدة قد جرى له خمس مرات فهذه خمس رضعات ؛ وإن جرى ذلك خمس مرات في كرتين فهو أيضا خمس رضعات ، وليس المراد بالرضعة ما يشربه في نوبة واحدة في شربه ؛ فإنها قد ترضعه بالفداة ثم بالعشي ويكون في كل نوبة قد ارضعته رضعات كثيرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الصبي إذا رضع من غير أمه ؛ وكذلك الصبية إذا رضعت : ماذا يحرم عليه نكاحه بعد ذلك ؟ وما حد الرضعة المحرمة ؟ وهل للرضاعة بعد الفطام تأثير في التحريم ؟ وهل تبقى المرأة حرام على من تعدى سنين الرضاعة أم لا ؟

فأجاب : إذا ارتضع الطفل أو الطفلة من امرأة خمس رضعات في الحولين فقد صار ولدها من الرضاعة ؛ وصار الرجل الذي در اللبن بوطئه أباه من الرضاعة وأخوة المرأة أخواله وخالاته ، وأخوة الرجل أعمامه وعماته . وآباؤها أجداده وجداته ؛ وأولاده كل منهما أخوته وأخواته . وكل هؤلاء حرام عليه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب . وكذلك أولاد هذا المرتضع يحرمون على أجداده وجداته ؛ وإخوته وأخواته ، وأعمامه وعماته ؛

وأخواله وخالاته من الرضاعة . وهذا كله باتفاق المسامين فيثبت حرمة الرضاع من جهة الأبوين ومن جهة الولد .

وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخوته وأخواته من النسب : فكل هؤلاء أجانب من المرتضعة وأقاربها : باتفاق العلماء ، فيجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة ، ويجوز لجميع أخوة المرتضع أن يتزوجوا بمن شاؤا من بنات المرضعة ، سواء في ذلك التي أرضعت مع الطفل وغيرها . ولا يجوز للمرتضع أن يتزوج أحداً من أولاد المرضعة ؛ لا بمن ولد قبل الرضاع ولا من ولد بعده باتفاق العلماء .

و كثير من الناس يغلط في هذا الموضوع فلا يميز بين أخوة المرتضع من النسب الذين هم أجانب من المرأة وبين أولاد المرتضعة الذين هم أخوته من الرضاع ، ويجعل الجميع نوعاً واحداً ؛ وليس كذلك ؛ بل يجوز لهؤلاء أن يتزوجوا من هؤلاء . وأما المرتضع فلا يتزوج أحداً من أولاد المرضعة .

ولو تراضع طفلان فرضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا ولم يرضع أحد من أخوتها من أم الآخر حرم على كل منهم أن يتزوج أولاد مرضعته ، سواء ولد قبل الرضاعة أو بعدها ، ولم يحرم على أخ واحد منهما من النسب أن يتزوج أخت الآخر من الرضاعة .

و « الرضاعة المحرمة بلارب » أن يرضع خمس رضعات ، فيأخذ الثدي فيشرب منه ثم يدعه ، ثم يأخذه فيشرب مرة ثم يدعه ، ولو كان ذلك في زمن واحد مثل غدائه وعشائه . وأما دون الخمس فلا يحرم في مذهب الشافعي . وقيل : يحرم القليل والكثير : كقول أبي حنيفة ومالك . وقيل لا يحرم الا ثلاث رضعات . والأقوال الثلاثة مروية عن أحمد ؛ لكن الأول أشهر عنه لحديث عائشة الذي في الصحيحين « كان مما نزل في القرآن عشر رضعات يحرم من ، ثم نسخ ذلك بخمس رضعات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك » « وفي المسند وغيره أيضا انه صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ان ترضع شخصا خمس رضعات ؛ لتحرم عليه » .

« والرضاع المحرم » ما كان في الحولين ؛ فان تمام الرضاع حولان كاملا ، كما قال تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وما كان بعد تمام الرضاعة فليس من الرضاعة ؛ ولهذا كان جمهور العلماء والأئمة الأربعة وغيرهم على أن رضاع الكبير لا تأثير له ، واحتجوا بما في الصحيحين عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي رجل ، فقال « من هذا يا عائشة ؟ » قلت : أخي من الرضاعة قال . « يا عائشة انظرن من اخوانكن ؟ إنما الرضاعة من المجاعة » وروى الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم من الرضاعة الا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام » . ومعنى قوله في : « الثدي » أي وقته ، وهو الحولان ، كما جاء

في الحديث « ان ابني ابراهيم مات في الثدي » اى وهو في زمن الرضاع .
وهذا لا يقتضي أنه لا رضاع بعد الحولين ولا بعد الفطام وإن كان الفطام قبل
تمام الحولين .

وقد ذهب طائفة من السلف والخلف الى ان ارضاع الكبير يحرم .
واحتجوا بما في صحيح مسلم وغيره عن زينب بنت أم سلمة أن أم سلمة قالت
لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الأ يفع الذي ما أحب ان يدخل علي ! فقالت
عائشة : مالك في رسول الله اسوة حسنة ؟ ! قالت : ان امرأة ابي حذيفة قالت
يا رسول الله ! إن سالما يدخل علي وهو رجل في نفس أبي حذيفة منه شيء ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارضعيه حتى يدخل عليك » وفي رواية
لمالك في الموطأ قال : « ارضعيه خمس رضعات » فكان بمنزلة ولده من الرضاعة .
وهذا الحديث أخذت به عائشة وأبي غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
ان يأخذن به ؛ مع أن عائشة روت عنه قال : « الرضاعة من المجاعة » لكنها
رأت الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية . فتى كان المقصود الثاني لم يحرم إلا
ما كان قبل الفطام . وهذا هو إرضاع عامة الناس . وأما الأول فيجوز ان احتيج
الى جعله ذا محرم . وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لغيرها . وهذا قول متوجه .

ولبن الأدميات طاهر عند جمهور العلماء ؛ ولكن شك بعض المتأخرين ،
فقال : هو نجس .

وتنازع العلماء في جواز بيعه منفردا ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز بيعه ، كذهب الشافعي . وقيل : لا يجوز ، كذهب أبي حنيفة . وقيل : يجوز بيع لبن الأمة دون لبن الحرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأتين إحداهما ابن ، وللأخرى بنت ، فأرضعت أم البنت الابن مرارا ، ثم مات الابن ؛ ثم جاء بعده ابن آخر ولم يرضع مما رضع : فهل يجوز له أن يتزوج بالبنت المذكورة ؟ أم تحرم عليه لأجل رضاعة أخيه .

الجواب : إذا أراد أخو المرتضع من النسب أن يتزوج اولاد المرضعة جاز ذلك باتفاق الأئمة ، سوا كان المرتضع حيا أو ميتا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له بنت عم ؛ ووالد البنت المذكورة قد رضع بأم الرجل المذكور مع أحد اخواته ، وذكرت أم الرجل المذكورة : انه لما رضعها كان عمره اكثر من حولين : فهل للرجل المذكور انه يتزوج بنت عمه ؟

فأجاب : ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة أعطت لامرأة أخرى ولداً ؛ وهما في الحمام ، فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد إلا وثديها في فم الصبي ، فانتزعتة ، منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا ؛ فهل يحرم على الصبي المذكور أن يتزوج من بنات المرأة المذكورة ؛ أم لا ؟

فأجاب : لا يحرم على الصبي المذكور بذلك أن يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة ، فانها ليست أمه ، ولا تحرم عليه بالشك عند أحد من الأئمة الأربعة . والله أعلم .

باب النفقات والحضانة

قال شيخ الإسلام رحمه الله

في قوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ؛ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس الا وسعها) الى قوله : (واعلموا ان الله بما تعملون بصير) مع قوله : (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) الى قوله : (سيجعل الله بعد عسر يسرا) وفي ذلك أنواع من الأحكام بعضها مجمع عليه ، وبعضها متنازع فيه . واذا تدبرت كتاب الله تبين انه يفصل النزاع بين من يحسن الرد اليه ، وأن من لم يهتد الى ذلك ؛ فهو إما لعدم استطاعته ، فيعذر . أو لتفريطه فيلام .

وقوله تعالى : (حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) يدل على ان هذا تمام الرضاعة ، وما بعد ذلك فهو غذاء من الأغذية . وبهذا يستدل من يقول : الرضاع بعد الحولين بمنزلة رضاع الكبير . وقوله : (حولين كاملين) يدل على أن لفظ « الحولين » يقع على حول وبعض آخر . وهذا معروف في كلامهم ، يقال : لفلان عشرون عاما اذا اكمل ذلك . قال الفراء والزجاج وغيرهما : لما جاز ان يقول : (حولين) ويريد أقل منهما كما قال تعالى : (فمن تعجل في يومين) ومعلوم انه يتعجل

فى يوم وبعض آخر ؛ وتقول : لم أر فلانا يومين . وانما تريد يوما وبعض آخر . قال (كاملين) ليبين انه لا يجوز ان ينقص منها . وهذا بمنزلة قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) فان لفظ « العشرة » يقع على تسعة وبعض العاشر . فيقال : أقيمت عشرة أيام . وان لم يكملها . فقوله هناك (كاملة) بمنزلة قوله هنا (كاملين) وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه : قال « الخازن الأمين الذى يعطى ما أمر به كاملا موفورا طيبة به نفسه أحد المتصدقين » فالكامل الذى لم ينقص منه شئ ؛ اذ الكمال ضد النقصان . وأما « الموفر » فقد قال : أجرهم موفراً . يقال : الموفر . للزائد ؛ ويقال : لم يكلم . أى يجرح ، كما جاء فى الحديث الذى رواه الامام أحمد فى « كتاب الزهد » عن وهب بن منبه : أن الله تعالى قال لموسى : « وماذا لك هوانهم على ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتى سالما موفراً ؛ لم تكلمه الدنيا ولم تكلمه نطعة الهوى » وكان هذا تنوير الصفة ، وذاك نقصان القدر وذكر « أبو الفرج » هل هو عام فى جميع الوالدات ؟ أو يختص بالمطلقات ؟ على قولين . والخصوص قول سعيد بن جبير ، ومجاهد ، والضحاك ، والسدى ، ومقاتل ، فى آخرين . والعموم قول أبى سليمان الدمشقى والقاضى أبى يعلى فى آخرين .

قال القاضى ، ولهذا تقول : لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها ، سواء كانت مع الزوج ، أو مطلقة .

« قلت » الآية حجة عليهم ؛ فانها أوجبت للمرضعات رزقهن وكسوتهن بالمعروف ؛ لازيادة على ذلك . وهو يقول : تؤجر نفسها

باجرة غير النفقة . والآية لا تدل على هذا ؛ بل اذا كانت الآية عامة ذلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها ، كما لو كانت حاملا فانه ينفق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية ؛ لأن الولد يتغذى بغذاء أمه . وكذلك في حال الرضاع فان نفقة الحمل هي نفقة المرتضع . وعلى هذا فلا منافاة بين القولين ؛ فالذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع ، كما ذكر في « سورة الطلاق » وهذا مختص بالمطلقة

وقوله تعالى : (حولين كاملين) قد علم أن مبدأ الحول من حين الولادة والكمال الى نظير ذلك . فاذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة ؛ فان الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي ، كما قال تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من العدة أربعة أشهر وعشرا ، أولها من حين الموت وآخرها اذا مضت عشر بعد نظيره ؛ فاذا كان في منتصف المحرم فأخرها خامس عشر المحرم ، وكذلك الأجل المسمى في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط .

وللفقهاء هنا قولان آخران ضعيفان .

« أحدهما » قول من يقول : إذا كان في اثناء الشهر كان جميع الشهور بالعدد ، فيكون الحولان ثلاثمائة وستين . وعلى هذا القول تزيد المدة اثني عشر يوما ، وهو غلط بين .

و « القول الثانى » قول من يقول : منها واحد بالعدد ، وسائرهما بالأهلة . وهذا أقرب ؛ لكن فيه غلط ؛ فانه على هذا اذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه تاسعه ، فيكون التكميل أحد عشر ، فيكون المنتهى حادى عشر المحرم ، وهو غلط أيضا .

وظاهر القرآن يدل على أن على الأم ارضاعه لأن قوله : (يرضعن) خبر فى معنى الأمر . وهى مسألة نزاع ؛ ولهذا تأولها من ذهب الى القول الآخر . قال القاضى أبويعلى : وهذا الأمر انصرف الى الآباء ؛ لأن عليهم الاسترضاع ؛ لاعلى الوالدات ؛ بدليل قوله : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله : (فأتوهن اجورهن) فلو كان متحتما على الوالدة لم يكن عليه الأجرة .

فيقال : بل القرآن دل على ان للابن على الأم الفعل ، وعلى الأب النفقة ولو لم يوجد غيرها تعين عليها ، وهى تستحق الأجرة ، والأجنبية تستحق الأجرة ولو لم يوجد غيرها .

وقوله تعالى : (لمن اراد ان يتم الرضاعة) دليل على أنه لا يجوز أن يريد اتمام الرضاع ويجوز الفطام قبل ذلك اذا كان مصلحة ، وقد بين ذلك بقوله تعالى : (فان ارادا فصلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على أنه لا يفصل الا برضى الأبوين ، فلو أراد أحدهما اتمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الأمر لمن أراد اتمام ؛ لأنه قال تعالى : (والولادات

يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له
رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى : (يرضعن) صيغة خبر ، ومعناه الأمر .
والتقدير والوالدة مأمورة بارضاعه حولين كاملين إذا أريد اتمام الرضاعة ؛ فإذا
أرادت الاتمام كانت مأمورة بذلك ، وكان على الأب رزقها وكسوتها ، وإن
أراد الأب الاتمام كان له ذلك ؛ فإنه لم يبح الفصال الا بتراضيها جميعاً . يدل
على ذلك قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) . ولفظة (من) إما أن
يقال : هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر والأنثى ، فمن أراد
الاطعام أرضعن له . وإما أن يقال : قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة
انما هو المولود له وهو المرضع له . فالأم تلده وترضع له ، كما قال تعالى :
(فان أرضعن لكم) . والأم كالأجير مع المستأجر . فان أراد الأب الاتمام
أرضعن له ، وإن أراد أن لا يتم [فله ذلك] وعلى هذا التقدير فمنطوق
الآية أمرهن بارضاعه عند ارادة الأب ، ومفهومها أيضاً جواز الفصل بتراضيها .
يبقى إذا أرادت الأم دون الأب مسكوتاً عنه ؛ لكن مفهوم قوله تعالى :
(عن تراض) أنه لا يجوز ، كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ؛ ولكن تناوله
قوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن اجورهن) فإنها إذا أرضعت
تمام الحول فله أرضعت ، وكفته بذلك مؤنة الطفل ، فلو لا رضاعها لاحتاج
إلى أن يطعمه شيئاً آخر .

ففي هذه الآية بين أن على الأم الاتمام إذا أراد الأب ، وفي تلك بين أن أن على الأب الأجر إذا أبت المرأة قال مجاهد : « التشاور » فيما دون الحولين : إن أرادت أن تقطع وأبى فليس لها ، وإن أراد هو ولم ترد فليس له ذلك حتى يقع ذلك على تراض منهما وتشاور . يقول : غير مسيئين إلى أنفسهما ولا رضيعهما .

وقوله تعالى : (إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف) قال إذا أسلمتم أيها الآباء إلى أمهات الأولاد أجر ما رضعن قبل امتناعهن : روي عن مجاهد والسدي . وقيل : إذا أسلمتم إلى الظئر أجرها : بالمعروف : روي عن سعيد بن جبير ومقاتل . وقرأ ابن كثير : (أتيتم) بالقصر . وقوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل : وعلى الوالد كما قال (والوالدات) لأن المرأة هي التي تلده ، وأما الأب فلم يلد له ؛ بل هو مولود له لكن إذا قرن بينهما قيل : (وبوالدين إحسانا) فأما مع الأفراد فليس في القرآن تسميته والداً . بل أباً . وفيه بيان أن الولد ولد للأب ؛ لا للأم ؛ ولهذا كان عليه نفقته حملاً وأجرة رضاعه . وهذا يوافق قوله تعالى : (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور ، فجعله موهوباً للأب . وجعل يته يته في قوله : (لاجنح عليكم أن تأكلوا من يوتكم) وإذا كان الأب هو المنفق عليه جنيناً ورضيعاً ، والمرأة وعاء : فالولد زرع للأب قال تعالى : (نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فالمرأة هي الأرض المزروعة ، والزرع فيها للأب ، وقد « نهى النبي صلى الله عليه وسلم » أن يسقي الرجل ماءه

زراع غيره» يريد به النهي عن وطء الحبالى ، فان ماء الواطى يزيد فى الحمل كما يزيد الماء فى الزرع ، وفى الحديث الآخر الضحيح: « لقد هممت أن العنة تدخل معه فى قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ، وكيف يستعبده وهو لا يحل له ؟ » وإذا كان الولد للأب وهو زراع كان هذا مطابقا لقوله صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لأبيك » وقوله صلى الله عليه وسلم: « ان أطيب ما أشكل الرجل من كسبه ، وان ولده من كسبه » فقد حصل الولد من كسبه ، كما دلت عليه هذه الآية؛ فان الزرع الذى فى الأرض كسب المزدرع له الذى بذره وسقاه وأعطى أجرة الأرض ، فان الرجل أعطى المرأة مهرها ، وهو أجر الوطاء ، كما قال تعالى: (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن اذا آتيتوهن أجورهن) وهو مطابق لقوله تعالى: (ما أغنى عنه ماله وما كسب) وقد فسر (ما كسب) بالولد . فالأم هى الحرث وهى الأرض التى فيها زرع ، والأب استأجرها بالمهر كما يستأجر الأرض ، وأنفق على الزرع بانفاقه لما كانت حاملا ، ثم أنفق على الرضيع ، كما ينفق المستأجر على الزرع والثمر اذا كان مستورا واذا برز؛ فالزرع هو الولد ، وهو من كسبه .

وهذا يدل على أن للأب أن يأخذ من ماله مالا يضر به ؛ كما جاءت به السنة ، وان ماله للأب مباح ، وان كان مكا لابن فهو مباح للأب أن يملكه والابن لا يملكه ؛ فاذا مات ولم يتركه ورثه عن الابن . وللأب أيضا أن يستخدم الولد ما لم يضر به . وفى هذا وجوب طاعة الأب على الابن اذا كان العمل مباحا لا يضر بالابن ؛ فانه لو استخدم عبده فى معصية أو اعتدى عليه لم يجز فالابن أولى .

وتفعل الابن له اذا لم يأخذه الأب ؛ بخلاف تفعل المملوك فانه للمالك ، كما أن ماله لو مات للمالك لا لوارثه .

ودل ما ذكره على أنه لا يجوز للرجل أن يطاء حاملا من غيره ، وأنه اذا وطئها كان كسقي الزرع يزيد فيه وينميه ويبقى له شركة في الولد ، فيحرم عليه استعباد هذا الولد ، فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد ؛ لأنه سقاء ؛ ولقوله صلى الله عليه وسلم : « كيف يستعبده وهو لا يحل له » .
« وكيف يورثه » أى يجعله موروثا منه . « وهو لا يحل له » . ومن ظن أن المراد : كيف يجعله وارثا . فقد غلط ؛ لأن تلك المرأة كانت أمة . للواطىء ، والعبد لا يجعل وارثا ، إنما يجعل موروثا . فأما اذا استبرئت المرأة علم أنه لازرع هناك . ولو كانت بكراً أو عند من لا يطؤها ففيه نزاع . والأظهر جواز الوطاء ؛ لأنه لازرع هناك ، وظهور براءة الرحم هنا أقوى من براءتها من الاستبراء بمحيضة ؛ فان الحامل قد يخرج منها من الدم مثل دم الحيض ؛ وإن كان نادرا . وقد تنازع العلماء هل هو حيض أولا ؟ فالاستبراء ليس دليلا قاطعا على براءة الرحم ؛ بل دليل ظاهر . والبكارة وكونها كانت مملوكة لصبي أو امرأة أدل على البراءة . وان كان البائع صادقا وأخبره أنه استبرأها حصل المقصود ، واستبراء الصغيرة التي لم تحض والعجوز والآيسة في غاية البعد .

ولهذا اضطرب القائلون هل تستبرأ بشهر ؟ أو شهر ونصف ؟
أو شهرين ؟ أو ثلاثة أشهر ؟ وكلها أقوال ضعيفة . وابن عمر رضی اللہ
عنہما لم یکن یتبرئ البکر ، ولا یعرف له مخالف من الصحابة ،
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاستبراء الا في المسبيات ، كما قال في
سبايا أوطاس : « لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ
بحيضة » لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرئها مع وجود ذلك
في زمنه ، فلم أنه أمر بالاستبراء عند الجهل بالحال ؛ لا مكان ان تكون
حاملا . وكذلك من ملكت وكان سيدها يطؤها ولم يستبرئها ؛ لكن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر مثل هذا ؛ اذ لم يكن المسلمون يفعلون
مثل هذا ؛ لا يرضى لنفسه أحد ان يبيع أمة الحامل منه ؛ بل لا يبيعها
اذا وطئها حتى يستبرئها ، فلا يحتاج المشتري الى استبراء ثان .

ولهذا لم ينه عن وطء الحبالي من [السادات] اذا ملكت يبيع أو
هبة ؛ لأن هذا لم يكن يقع ؛ بل هذه دخلت في نهيه صلى الله عليه وسلم
« أن يسقى الرجل ماءه زرع غيره » .

وقوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال
تعالى في تلك الآية : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) يدل على
أن هذا الأجر هو رزقهن وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى

ترجعان اليه . « وأجرة المثل » إنما تقدر بالمسمى اذا كان هناك مسمى يرجعان اليه ، كما في البيع والاجارة لما كان السلعة هي أو مثلها بشمن مسمى وجب ثمن المثل اذا أخذت بغير اختياره ، وكما قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد » فهناك أقيم العبد ؛ لأنه ومثله يباع في السوق ، فتعرف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت ، وكذلك الأجير والصانع كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لعل « أن يعطي الجازر من البدن شيئا » وقال : « نحن نعطيه من عندنا » فان الذبح وقسمة اللحم على المهدي ؛ فعليه أجرة الجازر الذي فعل ذلك ، وهو يستحق نظير ما يستحقه مثله اذا عمل ذلك ؛ لأن الجزارة معروفة ، ولها عادة معروفة . وكذلك سائر الصناعات : كالخياكة ، والخياطة ، والبناء . وقد كان من الناس من يخطط بالأجرة على عهده فيستحق هذا الخياط ما يستحقه نظراؤه ، وكذلك أجير الخدمة يستحق ما يستحقه نظيره ؛ لأن ذلك عادة معروفة عند الناس .

وأما « الأم المرضعة » فهي نظير سائر الأمهات المرضعات بعد الطلاق وليس لهن عادة مقدرة إلا اعتبار حال الرضاع بما ذكر ، وهي إذا كانت حاملا منه وهي مطلقه استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف ، وهي في الحقيقة نفقة على الحمل . وهذا أظهر قولي العلماء ، كما قال تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) .

والعلماء هنا ثلاثة أقوال :

« أحدها » ان هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ، ولا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا . وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية ، كقول طائفة من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره ؛ ويروى عن عمر وابن مسعود : ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير ، فانهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة ؛ سواء كانت حاملا أو حائلا .

« القول الثاني » انه ينفق عليها نفقة زوجة ؛ لأجل الحمل ؛ كأحد قولي الشافعي ، وإحدى الروايتين عن أحمد . وهذا قول متناقض ؛ فانه ان كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة ؛ لا لأجل الولد . وان كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة ، كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا اعتقها . وهؤلاء يقولون : هل وجبت النفقة للحمل ؟ أولها من أجل الحمل ؟ على قولين . فان أرادوا لها من أجل الحمل . أي لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق . وإن أرادوا — وهو مرادهم — انه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل : فهذا تناقض ، فان نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل . ونفقة الحمل تجب وإن لم تكن زوجة .

و « القول الثالث » وهو الصحيح : أن النفقة تجب للحمل ؛ ولها من أجل الحمل ؛ لكونها حاملا بولده ؛ فهي نفقة عليه ؛ لكونه أباه ،

لا عليها لكونها زوجة . وهذا قول مالك ، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ؛ والقرآن يدل على هذا ؛ فإنه قال تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) ثم قال تعالى : (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقال هنا : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فجعل أجر الارضاع على من وجبت عليه نفقة الحامل ؛ ومعلوم أن أجر الارضاع يجب على الأب لكونه أباً ، فكذلك نفقة الحامل ؛ ولأن نفقة الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف ؛ وقد جعل أجر المرضعة كذلك ؛ ولأنه قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) أى وارث الطفل ، فأوجب عليه ما يجب على الأب . وهذا كله يبين أن نفقة الحمل والرضاع من « باب نفقة الأب على ابنه » ؛ لا من « باب نفقة الزوج على زوجته » .

وعلى هذا فلم تكن زوجة بل كانت حاملاً بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملاً منه وقد أعتقها وجب عليه نفقة الحمل ، كما يجب عليه نفقة الارضاع ؛ ولو كان الحمل لغيره ، كمن وطئ أمة غيره بنكاح أو شبهة أو إرث فالولد هنا لسيد الأمة ، فليس على الواطئ شيء وإن كان زوجاً ، ولو تزوج عبد حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق ؛ لكن الولد حر ؛ والولد الحر لا تجب نفقته على أييه العبد ؛ ولا أجره رضاعه ؛ فإن العبد ليس له مال ينفق منه على ولده ، وسيده لاحق له في ولده ؛ فإن ولده : إما حر ، وإما مملوك لسيد الأمة . نعم . لو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المغرور الذي اشترى أمة فظهر أنها

مستحقة لغير البائع ، أو تزوج حرة فظهر أنها أمة : فهنا الولد حر ، وإن كانت أمة مملوكة لنير الواطيء ، لأنه إنما وطئ من يعتقدها مملوكة له أو زوجة حرة ، وبهذا قضت الصحابة لسيد الأمة بشراء الولد وهو [نظيره] .
فهنا الآن ينفق على الحامل كما ينفق على المرضعة له . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل كان له زوجة ، وطلقها ثلاثاً ، وله منها بنت ترضع ، وقد الزموه بنفقة العدة : فكم تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لأجل الرضاعة

فأجاب : الحمد لله . أما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمعتدة البائن المطلقة ثلاثاً . وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة مادامت في العدة . وإذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض . والمرضع يتأخر حيضها في الغالب . وأما أجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء ؛ كما قال تعالى : (فان أرضعن لكن فآتوهن أجورهن) ولا تجب النفقة إلا على الموسر ؛ فاما المعسر فلا نفقة عليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة مزوجة محتاجة . فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها ؟
أو من صداقها ؟

فأجاب : المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها ،
وأما صداقها المؤخر فيجوز أن تطالبه ؛ وإن أعطاهما فحسن ؛ وإن امتنع لم
لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة : بموت ، أو طلاق ، أو نحوه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ، ولا تطاوعه في أمر ، وتطلب
منه نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أموره : فهل تستحق عليه نفقة ، وكسوة ؟

فأجاب : إذا لم تمكنه من نفسها ، أو خرجت من داره بغير اذنه :
فلا نفقة لها ولا كسوة ؛ وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا
نفقة لها ولا كسوة ، فحيث كانت ناشزاً ، عاصية له فيما يجب له عليها طاعته
لم يجب لها نفقة ولا كسوة .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن المرأة والرجل اذا تمحا كما في النفقة والكسوة ؛ هل القول قولها ؟ أم قول الرجل ؟ وهل للحاكم تقدير النفقة والكسوة بشيء معين ؟ والمسؤل يبان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما .

فأجاب : الحمد لله . اذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما جرت به العادة ؛ ثم تنازع الزوجان في ذلك فقالت هي : أنت ما أنفقت علي ولا كسوتني ؛ بل حصل ذلك من غيرك . وقال هو : بل النفقة والكسوة كانت مني . ففيها قولان للعلماء .

«أحدهما» القول قوله ، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثرون ونظير هذا ان يصدقها تعلم صناعة وتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها ، فيقول هو : أنا علمتها وتقول هي : أنا تعلمتها من غيره . ففيها وجهان في مذهب الشافعي وأحمد . والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف والعادة ، وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوافق على أنها لا تستحق عليه شيئا ؛ لأن النفقة تسقط بمضي الزمان عنده ، كنفقة الأقارب ، وهو قول في مذهب أحمد . وأصحاب هذا القول يقولون :

وجبت على طريقة الصلة فتسقط بمضي الزمان ، والجمهور ومالك والشافعي
واحمد في المشهور عنه يقولون : وجبت بطريق المعاوضة ، فلا تسقط
بمضي الزمان .

ولكن اذا تنازعا في قبضها فقال بعض اصحاب الشافعي واحمد :
القول قول المرأة ؛ لأن الأصل عدم المقبوض ، كما لو تنازعا في قبض الصداق .
والصواب أنه يرجع في ذلك الى العرف والعادة ؛ فاذا كانت العادة أن
الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت انه لم يفعل ذلك فالقول
قوله مع يمينه ، وهذا القول هو الصواب الذي لا يسوغ غيره لأوجه :

« أحدها » أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ، ولو كان
قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت الهمم متوفرة على دعوى النساء ، وذلك
كما هو الواقع . فلم انه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها .

« الثاني » أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل الايبينة ، فكان
يحتاج الى الاشهاد عليها كلما أطعمها وكساها ، وكان تركه ذلك تفريطا منه
اذا ترك الاشهاد على الدين المؤجل ومعلوم ان هذا لم يفعله مسلم
على عهد السلف .

« الثالث » ان الاشهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج اليه ،
كالاشهاد على الوطاء ؛ فانها لو تنازعا في الوطاء وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها
في عدم الوطاء عند الجمهور : مع أن الأصل عدمه ؛ بل إما أن يكون القول
[قول] الرجل ، أو يؤمر باخراج النبي ، أو يجامعها في مكان وقريب
منهما من يعلم ذلك بعد انقضاء الوطاء . على ما للعلماء في ذلك من النزاع . فهنا
دعواها وافقت الأصل ، ولم تقبل لتعذر اقامة اليينة على ذلك . والاتفاق في
البيوت بهذه المثابة ، ولا يكلف الناس الاشهاد على إعطاء النفقة ؛ فان هذا بدعة
في الدين ، وخرج على المسامين ، واتباع لغير سبيل المؤمنين .

« الرابع » ان العلماء متنازعون : هل يجب تملك النفقة ؟ على قولين .
والأظهر أنه لا يجب ، ولا يجب أن يفرض لها شيئاً ؛ بل يطعمها ويكسوها
بالمعروف . وهذا القول هو الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
حيث قال في النساء : « لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » كما في المملوك
« وكسوته بالمعروف » وقال : « حقها أن تطعمها اذ طعمت ، وتكسوها اذا
اكتسيت » كما قال في المالك : « اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت
أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس » .
هذه عادة المسامين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه لا يعلم
قط أن رجلاً فرض لزوجه نفقة ؛ بل يطعمها ويكسوها .

وإذا كان كذلك كان له ولاية الاتفاق عليها ، كما له ولاية الاتفاق على رقيقه وبهائه . وقد قال الله تعالى : (الرجال قوامون على النساء) وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله . وقرأ قوله : (وألفيا سيدها لدى الباب) وقال عمر بن الخطاب : النكاح رق ؛ فلينظر أحدكم عند من يرق كريمة . ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله في النساء ، فانهن عوان عندكم ، وإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله » فقد أخبر أن المرأة عانية عند الرجل ؛ والعانى الأسير وأن الرجل أخذها بأمانة الله ، فهو مؤتمن عليها ، ولهذا أباح الله للرجل بنص القرآن أن يضربها ، وإنما يؤدب غيره من له عليه ولاية ؛ فإذا كان الزوج مؤتمنا عليها ، وله عليها ولاية : كان القول قوله فيما أوتمن عليه وولي عليه ، كما يقبل قول الولي في الاتفاق على اليتيم ، وكما يقبل قول الوكيل والشريك والمضارب والمساقى والمزارع فيما أنفق على مال الشركة . وإن كان في ذلك معنى المعاوضة . وعقد النكاح من جنس المشاركة والمعاوضة ، والرجل مؤتمن فيه فقبول قوله في ذلك أولى من قبول قول أحد الشريكين

وكذلك لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف ، وادعت أنه لم يعطها نفقة : قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة ، لأن الشارع سلطها على ذلك ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » لما قالت : إن أباسفيان رجل شحيح ؛ وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي ، فقال : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

وكذلك لو كان الزوج مسافراً عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت انه لم يترك لها نفقة ، ولا أرسل اليها بنفقة : فالقول قولها مع يمينها وأمثال ذلك . فلا بد من التفصيل في الماضي مطلقاً في هذا الباب .

وهذه المعاني من تدبرها تبين له سر هذه المسئلة ، فان قبول قول النساء في عدم النفقة في الماضي فيه من الضرر والفساد . مالا يحصيه إلا رب العباد . وهو يؤل إلى أن المرأة تقيم مع الزوج خمسين سنة ، ثم تدعى نفقة خمسين سنة وكسوتها ، وتدعى أن زوجها مع يساره وفقرها لم يطعمها في هذه المدة شيئاً ، وهذا مما يتبين الناس كذبها فيه قطعاً ، وشريعة الاسلام منزهة عن أن يحكم فيها بالكذب والبهتان ؛ والظلم والعدوان .

« الوجه الخامس » أن الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبه أقوى المتداعين ؛ سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية ؛ أو اليد الحسية ، أو العادة العملية ، ولهذا إذا ترجح جانب المدعى كانت اليمين مشروعة في جقه عند الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ؛ كالإيمان في القسامة ، وكما لو أقام شاهداً عدلاً في الأموال فانه يحكم له بشاهد ويمين ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل البيعة على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجح جانبه ؛ ولهذا قال جمهور العلماء في الزوجين اذا تنازعا في متاع البيت فانه يحكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله إياه ، فيحكم للمرأة بمتاع النساء

والرجل بمتاع الرجال ؛ وإن كانت اليد الحسية منها ثابتة على هذا وهذا ،
لأنه يعلم بالعادة أن كلا منهما يتصرف في متاع جنسه . وهنا العادة جارية
بأن الرجل يتفق على امرأته ويكسرهما فإن لم يعلم لها جهة تنفق منها على
نفسها أجري الأمر على العادة :

« الوجه السادس » أن هذه المرأة لابد أن تكون أكلت واكتست
في الزمان الماضي ، وذلك إما أن يكون من الزوج ، وإما أن يكون
من غيره . والأصل عدم غيره ، فيكون منه ، كما قلنا في أصح الوجهين :
إن القول قوله في أنه علمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها ؛ لأن الحكم
الحادث يضاف إلى السبب المعلوم ؛ كما لو سقط في الماء نجاسة فرئي متغيرا
بعد ذلك ، وشك هل تغير بالنجاسة أو غيرها ؟ فأصح الوجهين أنه يضاف
التغير إلى النجاسة . ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله
عليه وسلم أفتى عدي بن حاتم فيما إذا رمى الصيد وغاب عنه ولم يجد فيه أثرا غير
سهمه أنه يأكله ؛ لأن الأصل عدم سبب آخر زهقت به نفسه ،
بخلاف ما إذا تردى في ماء ، أو خالط كلبه كلاب أخرى ، فإن تلك
لأسباب شاركت في الزهوق . وبسط هذه المسائل له موضع آخر
غير هذا .

فصل

وأما تقدير الحاكم النفقة والكسوة ، فهذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر مهر المثل إذا تنازعا فيه ، وكما يقدر مقدار الوطاء إذا ادعت المرأة انه بضربها ؛ فان الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولي الأمر . وأما الرجل إذا كان ينفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمثلها : فهذا يكفي ، ولا يحتاج الى تقدير الحاكم . ولو طلبت المرأة أن يفرض لها نفقة يسلمها اليها مع العلم بأنه ينفق عليها بالمعروف فالصحيح من قولي العلماء في هذه الصورة انه لا يفرض لها نفقة ، ولا يجب تملكها ذلك ، كما تقدم ؛ فان هذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار المبني على العدل . والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها إلى العرف ، وليست مقدرة بالشرع ؛ بل تختلف باختلاف أحوال البلاد والأزمنة وحال الزوجين وعاداتهما ؛ فان الله تعالى قال : (وعاشروهن بالمعروف) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » وقال : « لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

في قول الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)
الى قوله : (وبمولتهن أحق بردهن في ذلك ان أردوا اصلاحا ، ولهن مثل
الذي عليهن بالمعروف ؛ وللرجال عليهن درجة) الى قوله تعالى : (الطلاق
مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان) . فجعل المباح أحد أمرين :
إمساك بمعروف ، أو تسريح باحسان . وأخبر ان الرجال ليسوا أحق بالرد
الا اذا ارادوا اصلاحا ؛ وجعل لهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وقال تعالى :
(واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ؛ او سرحوهن
بمعروف) وقال تعالى في الآية الأخرى : (فأمسكوهن بمعروف ،
أو فارقوهن بمعروف) وقال تعالى : (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف) وقوله هنا : (بالمعروف) . يدل على ان المرأة
لورضيت بغير المعروف لكان للأولياء العضل ، والمعروف تزويج الكفء .
وقد يستدل به من يقول : مهر مثلها من المعروف ؛ فان المعروف هو الذي
يعرفه أولئك . وقال تعالى : (يا أيها الذين امنوا لا يحل لكم أن ترثوا
النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ما آتيتهن) الى قوله :
(وعاشروهن بالمعروف) فقد ذكر أن التراضي بالمعروف ، والامساك

بالمعروف ؛ التسريح بالمعروف ، والمعاشرة بالمعروف ، وأن لهن وعليهن بالمعروف كما قال : « لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور النكاح وحقوق الزوجين ؛ فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف ؛ وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعا وقدرأ وصفة ، وإن كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار ، والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار ؛ والمكان فيطعمها في كل بلد مما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم . وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والعشرة ، فعليه أن يبنيها عندها ، ويطأها بالمعروف . ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله . وهذا أوضح القولين في الوطاء الواجب أنه مقدر بالمعروف ؛ لا بتقدير من الشرع ، قررته في غير هذا الموضع .

والمثال المشهور هو « النفقة » فإنها مقدرة بالمعروف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين . ومنهم من قال : هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرأ : مدا من حنطة ، أو مدا ونصفا ، أو مدين ؛ قياسا على الاطعام الواجب في الكفارة على اصل القياس

والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علما وعملا قديما وحديثا ؛ فان القرآن قد دل على ذلك ، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال لهند امرأة أبي سفيان لما قالت له يا رسول الله ! إن أباسفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ، ولم يقدر لها نوما ولا قدرا ، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لبيئ لها القدر والنوع ، كما بين فرائض الزكاة والديات . وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته العظيمة بعرفات : « لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحالة الزوجة في حاجتها ، ويتنوع الزمان والمكان ، ويتنوع حال الزوج في يساره واعساره ، وليست كسوة القصيرة الضئيلة . ككسوة الطويلة الجسيمة ، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ، ولا كفاية طعامه كطعامه ، ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير . كالمعروف في بلاد الفاكهة والخمير . وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود وابن ماجه عن حكيم بن معاوية النخعي عن أبيه أنه قال : قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « تطعمها إذا أكلت ، وتكسوها إذا اكتسيت ؛ ولا تضرب الوجه ؛ ولا تقبح ؛ ولا تهجر إلا في البيت . »

فهذه ثلاثة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن للزوجة مرة أن تأخذ كفاية ولدها بالمعروف ، وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكمل الله

الدين في اكبر مجمع كان له في الاسلام: « لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف »
وقال للسائل المستفتى له عن حق الزوجة: « تطعمها اذا اكلت ، وتكسوها
اذا اكتسيت » لم يأمر في شيء من ذلك بقدر معين ؛ لكن قيد ذلك
بالمعروف تارة ، وبالمواساة بالزوج أخرى .

وهكذا قال في نفقة المالك ؛ ففي الصحيحين عن أبي ذر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « هم اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم
فن كان اخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ؛ وليلبسه مما يلبس ؛
ولا تكلفوهم ما يذليهم ؛ فان كلفتموهم فأعينوهم » وفي صحيح مسلم عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « للمملوك طعامه وكسوته ،
ولا يكلف من العمل الى ما يطلق »

ففي الزوجة والمملوك أمره واحد : تارة يذكر انه يجب الرزق والكسوة
بالمعروف . وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس . فمن العلماء من جعل المعروف هو
الواجب ، والمواساة مستحبة . وقد يقال احدهما تفسير للآخر . وعلى هذا
فالواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف في النوع ، والتقدير ، وصفة الاتفاق .
وان كان العلماء قد تنازعوا في ذلك .

أما « النوع » فلا يتعين أن يعطيها مكيلا كالبر ولا موزنا كالخبر ، ولا ثمن ذلك
كالدرهم ؛ بل يرجع في ذلك الى العرف . فاذا اعطاها كفايتها بالمعروف مثل
أن يكون عادتهم أكل التمر والشعير فيعطيا ذلك .

أو يكون أكل الخبز والادام فيعطيهما ذلك . وإن كان عادتهم أن يعطيها جبا فتطحنه في البيت فعل ذلك . وإن كان يطحن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك . وإن كان يخبز في البيت فعل ذلك . وإن كان يشتري خبزا من السوق فعل ذلك . وكذلك الطبيخ ونحوه فعلى ما هو المعروف ، فلا يتعين عليه دراهم ، ولا حبات أصلا ؛ لا بشرع ، ولا بفرض ؛ فان تعين ذلك دائما من المنكر ليس من المعروف ، وهو مضر به تارة وبها أخرى .

وكذلك « القدر » لا يتعين مقدار مطرد ؛ بل تتنوع المقادير بتنوع الأوقات .

وأما « الاتفاق » فقد قيل : إن الواجب تملكها النفقة ، والكسوة . وقيل : لا يجب التملك . وهو الصواب ؛ فان ذلك ليس هو المعروف ؛ بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين الى يومنا هذا ان الرجل يأتي بالطعام الى منزله ، فيأكل هو وامرأته ومملوكه : تارة جميعا . وتارة أفرادا . ويفضل منه فضل تارة فيدخره ، ولا يعرف المسلمون أنه يملكها كل يوم دراهم تتصرف فيها تصرف المالك ؛ بل من عاشر امرأة بمثل هذا الفرض كانا عند المسلمين قد تعاشرا بغير المعروف وتضارا في العشرة ؛ وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر ؛ لا عند العشرة بالمعروف .

وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الزوجة مثل ماأوجب في المملوك . تارة قال : « لهن رزقهن و كسوتهن بالمعروف » كما قال في المملوك . وتارة قال : « تطعمها اذا أكلت وتكسوها اذا اكتسيت » كما قال في المملوك . وقد اتفق المسلمون على أنه لايجب تملك المملوك نفقته ، فعلم ان هذا الكلام لا يقتضى ايجاب التملك . واذا تنازع الزوجان فمتى اعترفت الزوجة انه يطعمها اذا أكل ويكسوها اذا اكتسى وذلك هو المعروف لمثلها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك . وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف ؛ بل ولاله ان يأمر بدراهم مقدرة مطلقا ، أو حب مقدار مطلقا ؛ لكن يذكر المعروف الذى يليق بهما .

فصل

وكذلك « قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة » واجبان ، كما قد قررناه باكثر من عشرة أدلة ، ومن شك في وجوب ذلك فقد أبعد تأمل الأدلة الشرعية والسياسة الانسانية . ثم الواجب قيل مبيت ليلة من أربع ليال ، والوطء في كل اربعة أشهر مرة ، كما ثبت ذلك في المولى والمتزوج أربعا . وقيل : إن الواجب وطؤها بالمعروف ، فيقل ويكثر بحسب حاجتها وقدرته ، كالقوت سواء .

فصل

وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاوعته في المتعة ، فان ذلك واجب عليها بالاتفاق . عليها أن تسكن معه في أي بلد أو دار إذا

كان ذلك بالمعروف ولم تشترط خلافه ؛ وعليها أن لا تفارق ذلك بغير أمره إلا لموجب شرعي ، فلا تنتقل ، ولا تسافر ، ولا تخرج من منزله لغير حاجة إلا بإذنه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فانهن عنوان عندكم » بمنزلة العبد والأسير ، وعليها تمكينه من الاستمتاع بها إذا طلب ذلك ، وذلك كله بالمعروف غير المنكر ؛ فليس له أن يستمتع استمتاعا يضر بها ، ولا يسكنها مسكنا يضر بها ، ولا يحبسها حبسا يضر بها .

فصل

وتنازع العلماء : هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ، ومناولة الطعام والشراب والخبز ، والطحن ، والطعام لمالئكه ، وبهاؤه : مثل علف دابته ونحو ذلك ؟ فمنهم من قال : لا تجب الخدمة . وهذا القول ضعيف ، كضعف قول من قال : لا تجب عليه العشرة والوطء ؛ فان هذا ليس معاشرة له بالمعروف ؛ بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الانسان وصاحبه في المسكن إن لم يعاونه على مصلحة لم يكن قد عاشره بالمعروف . وقيل — وهو الصواب — وجوب الخدمة ؛ فان الزوج سيدها في كتاب الله ؛ وهي عناية عنده بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعلى العاني والعبد الخدمة ؛ ولأن ذلك هو المعروف . ثم من هؤلاء من قال : تجب الخدمة اليسيرة . ومنهم من قال : تجب الخدمة بالمعروف ، وهذا هو الصواب ، فليها أن تخدمه

الخدمة المعروفة من مثلها مثله ، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال : خدمة البدوية ليست نكدة القروية ، وخدمة القوية ليست نكدة الضعيفة .

فصل

والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق ؛ فان العقد المطلق يرجع في موجهه إلى العرف ، كما موجب العقد المطلق في البيع النقد المعروف فان شرط أحدهما على صاحبه شرطا لا يحرم حلالا ولا يحلل حراما فالمسلمون عند شروطهم ؛ فان منوجبات العقود تتلقى من اللفظ تارة . ومن العرف تارة أخرى ؛ لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله ، فان لكل من العاقلين أن يوجب للآخر على نفسه ما لم يمنعه الله من إيجابه ، ولا يمنعه أن يوجب في المعاوضة ما يباح بذله بلا عوض : كعارية البضع ؛ والولاء لغير المعتق ؛ فلا سبيل إلى أن يجب بالشرط ، فانه إذا حرم بذله كيف يجب بالشرط ؟ فهذه أصول جامعة مع اختصار . والله أعلم .

وسئل

عن رجل متزوج بامرأة ، وسافر عنها سنة كاملة ؛ ولم يترك عندها شيئا ، ولا لها شيء تنفقه عليها ، وهلك من الجوع ، فحظر من يخطبها

ودخل بها ، وحملت منه ، فعلم الحاكم أن الزوج الأول موجود ففرق بينهما
ووضعت الحمل من الزوج الثاني ؛ والزوج الثاني ينفق عليها إلى أن صار عمر
المولود أربع سنين ، ولم يحضر الزوج الأول ، ولا يعرف له مكان : فهل
لها أن تراجع الزوج الثاني ؟ أو تنتظر الأول .

فأجاب : إذا تعذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح ، فإذا انقضت
عدتها تزوجت بغيره . والفسخ للحاكم ؛ فإذا فسخت هي نفسها لتعذر
فسخ الحاكم أو غيره : ففيه نزاع . وأما إذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها
أنه قد مات ، وتزوجت لأجل ذلك ، ولم يمت الزوج : فالنكاح باطل ؛
لكن إذا اعتقد الزوج الثاني أنه صحيح لظنه موت الزوج الأول وانفساخ
النكاح أو نحو ذلك فإنه يلحق به النسب ؛ وعليه المهر ، ولا حد عليه ؛
لكن تعتد له حتى تنقضي عدتها منه ، ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الأول إن
أمكن ، وتزوج بمن شاءت .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل زوج ابنته لرجل ؛ وأراد الزوج السفر إلى بلاده ، فقال له
وكيل الأب في قبول النكاح : لا تسافر إما أن تعطي الحال من الصداق
وتنتقل بالزوجة ، أو ترضي الأب . فسافر ولم يجب إلى ذلك ، وهو غائب

عن الزوجة المذكورة مدة سنة ، ولم يصل منه نفقة : فهل لوالد الزوجة أن يطلب فسخ النكاح

فأجاب : نعم ! إذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها ؛ وهي ممن يوطأ مثلها وجب عليه النفقة بذلك ؛ فإذا تعذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ ؛ إذا كان محجوراً عليها على وجهين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم درهمن ، واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه ، وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن لها نفقة ، ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً ، وخلفت من الورثة ابنها هذا ، وبنتين . ثم توفي ابنها بعدها : فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركه ، ويقسم على ورثتها ، أم لا ؟ وهل إذا حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضي المدة : هل ينفذ حكمه ، أم لا ؟ وهل يجب استرجاع ما أخذ ورثتها من تركه ولدها بهذا الوجه ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس ذلك ديناً لها في ذمته ، ولا يقضي من تركته ، والمستحقة ورثتها ، وما علمت أن أحداً من العلماء قال إن نفقة

القريب تثبت في الذمة لما مضى من الزمان ؛ إلا اذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم ، أو انفق بغير اذن حاكم غير متبرع ، وطلب الرجوع بما انفق : فهذا في رجوعه خلاف . فاما استقرارها في الذمة بمجرد الفرض — إما بانفاق متبرع ، أو بكسبه ، كما يقال مثله في نفقة الزوجة — فما علمت له قاتلا ، فاذا كان الحكم مخالفا للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ، ولمن أخذ منه المال بغير حق ان يرجع بما أخذه . ومذهب أبي حنيفة تسقط بمضي الزمان ؛ وان قضى بها القاضي ؛ إلا أن يأذن القاضي في الاستدانة ؛ لأن للقاضي ولاية عامة ، فصار كاذن الغائب . وذكر بعضهم في قضاء القاضي هل يصير به دينا ؟ روايتين ؛ لكن حملوا رواية الوجوب على ما اذا أمر بالاستدانة والاتفاق عليهم ، ويرجع بذلك . وكذا اذا كان الزوج موسرا وتمرد وامتنع عن الاتفاق فطلبت المرأة ان يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضي بذلك وترجع عليه ؛ لأن أمر القاضي كأمره ، ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج ؛ لئلا يبطل حقها في النفقة بموت أحدهما ؛ لأن النفقة تسقط بموت أحدهما ، فكانت فائدة الأمر بالاستدانة لتأكيد حقها في النفقة ؛ لأن القاضي مأمور بإيصال الحق الى المستحق ، وهذه طريقة . لكن لو أمر القريب بالاستدانة ولم يستدن ؛ بل استغنى بنفقة متبرع ؛ أو بكسب له : فقد فهم القاضي شمس الدين ان النفقة تستقر في الذمة بهذه الصورة لاطلاقهم الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود الاستدانة وغيره . إنما فهم ان الاستدانة لأجل وجود الاستدانة . واما الاذن في الاستدانة من غير وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة توفيت ، وخلفت من الورثة ولدا ذكرا ، وقد ادعى على
أبيه بالصداق والكسوة : فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها
والابن محتاج ؟

فأجاب : اذا كان الأمر على ما ذكر فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه ؛
بل لو لم يكن للابن ميراث ، و كان محتاجا عاجزا عن الكسوة : فعلى
الأب اذا كان موسرا أن ينفق عليه ، وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين
والعاجزين عن الكسب .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ، وهو مستمر النفقة ، وهي ناشز ،
ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج : فماذا يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا سافر بها بغير إذن الزوج فانه يعزر على ذلك
وتعزر الزوجة اذا كان التخلف يمكنها، ولا نفقة لها من حين سافرت. والله أعلم

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج عند قوم مدة سنة ، ثم جرى بينهم كلام ، فادعوا عليه بكسوة سنة ، فأخذوها منه ، ثم ادعوا عليه بالنفقة ، وقالوا : هي تحت الحجر : وماذا لك ان تنفق عليها : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اذا كان الزوج تسامها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة : لم يكن للأب ولا لها ان تدعى بالنفقة : فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر ، وكذلك نص على ذلك أئمة العلماء ؛ بل من كلف الزوج أن يسلم الى أبيها دراهم ليشترى لها بهما يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ؛ وان [كان] هذا قد قاله بعض الناس . فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الأب لها بذلك ، وتسليمها اليهم ؛ مع أنه لا بد لها من الأكل ؛ ثم اراد ان يطلب النفقة ؛ ولا يعتد بما انفقوا عليها ؛ فان هذا باطل في الشريعة لا تحتمله أصلا . ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين ، فلا بد ان يقبضه الولي ، وهو لم يأذن فيه : كان نخطئا من وجوه .

« منها » أن المقصود بالنفقة اطعامها ؛ لاحفظ المال لها . « الثاني » ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة : « الثالث » أن ذلك لا يحتاج الى اذنه ؛ فانه واجب لها بالشرع ، والشارع أوجب الاتفاق عليها ، فلو نهى الولي عن ذلك لم يلتفت اليه . « الرابع » اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال : إنه لم يأمن الزوج على النفقة ؛ لوجهين : « احدهما » ان الائتمان بها حصل بالشرع ، كما أوتى الزوج على بدنها ، والقسم لها ، وغير ذلك من حقوقها ؛ فان الرجال قوامون على النساء ، والنساء عوان عند الرجال ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة . « الثاني » أن الائتمان العرفي كاللفظي . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل حبسته زوجته على كسوتها وصادقها ، وبقي مدة : فهل لها ان تطالبه بنفقتها مدة إقامته في حبسها ، أم لا ؟

فأجاب : ان كان معسرا فحبسته كانت ظالمة له ، مانعة له من التمكن منها ؛ فلا تستحق عليه في تلك المدة نفقة . وان كان لها حق واجب حال ، وهو قادر على ادائه فمنعه بعد الطلب الشرعي كان ظلما ، فاذا كانت مع هذا باذلة ما [يجب عليها] وجبت لها النفقة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة ، وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها ؛ لأجل مرضها :
فهل تستحق عليه نفقة ، أم لا ؟ فان لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم :
فهل يجب عليه أعطاؤه أم لا ؟

فأجاب : نعم . تستحق النفقة في مذهب الأئمة الأربعة .

وسئل رحمه الله

عن رجل طلق زوجته طلقة واحدة ، وكانت حاملا فاسقطت : فهل
تسقط عنه النفقة ، أم لا ؟

فأجاب : نعم . اذا القت سقطا انتقضت به العدة ، وسقطت به النفقة
وسواء كان قد نفخ فيه الروح أم لا ، اذا كان قد تبين فيه خلق الانسان ؛ فان
لم يتبين ففيه نزاع .

وسئل رحمه الله

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، والزمها بوفاء العدة في مكانها . فخرجت منه قبل ان توفي العدة ، وطلبها الزوج ما وجدها : فهل لها نفقة العدة .

فأجاب : لا نفقة لها ؛ وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه العدة في المذاهب الأربعة . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ماتت زوجته ، وخلفت له ثلاث بنات : فاعطاهن لحية وحمامته وقال : روحوا بهن الى بلدكم ، حتى أجيء اليهن ؛ فغاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهن نفقتهم وكسوتهن في هذه المدة أم لا ؟

فأجاب : ما نفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهن فلم الرجوع به عليه ، اذا كان ممن تلزمه نفقتهم . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وطئ أجنبية حملت منه ، ثم بعد ذلك تزوج بها : فهل يجب عليه فرض الولد في تربيته ، أم لا ؟

فأجاب : الولد ولد زنا ؛ لا يلحقه نسبه عند الأئمة الأربعة ؛ ولكن لابد أن ينفق عليه المسمون ؛ فانه يتيم من اليتامى ، ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل متزوج بامرأة ، ولها ولد من غيره ، وله فرض على ابيه تتناوله أمه ، والزوج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنته مدة سنين ، وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة ، فشارطته على أنها لا تطالبه بها اذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ؛ ولم تعين له كلفة ، ولا نفقة : فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده ؟

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له أن يطالب بما أنفقته على الصبي إذا كان الاتفاق بمعروف ؛ فانه ليس متبرعا بذلك ، سواء أنفق بأذن أمه ، أم لا .

وسئل رحمه الله تعالى .

عن امرأة تطعم من بيت زوجها ؛ بحكم أنها تتعب فيه ؟

فأجاب : الحمد لله . تطعم بالمعروف : مثل الخبز والطبخ ، والفاكهة ، ونحو ذلك مما جرت العادة باطعامه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عجز عن الكسب ، ولا له شيء ، وله زوجة وأولاد : فهل يجوز لولده الموسر أن ينفق عليه ، وعلى زوجته ، واخوته الصغار ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم على الولد الموسر أن ينفق على أبيه وزوجة أبيه ، وعلى اخوته الصغار ، وإن لم يفعل ذلك كان عاقلاً لأبيه ، قاطعاً لرحمه . مستحقاً لعقوبة الله تعالى في الدنيا والآخرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد، وطلب منه ما يعونه ؟

فأجاب : إذا كان موسرا وأبوه محتاجا فعله أن يعطيه تمام كفايته وكذلك إخوته إذا كانوا عاجزين عن الكسب : فعليه أن يتفق عليهم إذا كان قادرا على ذلك، ولأبيه أن يأخذ من ماله ما يحتاجه بغير إذن الابن ؛ وليس للابن منه — هـ .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد ، وله مال ، والوالد فقير وله عائلة وزوجه غير والدة لولد الكبير : فهل يجب على ولده نفقة والده ، ونفقة اخوته وزوجته، أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الأب عاجزا عن النفقة ، والابن قادرا على الاتفاق عليهم فعليه الاتفاق عليهم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عاجز عن نفقة بنته ، وكان غائبا وهي عند أمها ، وجدتها تنفق عليها ؛ مع أنها موسرة ، وليس عليه فرض : فهل لها أن ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها ؟ وهل القول قوله في إعساره إذا لم يعرف له مال ؟ أو قول المدعى ؟ وإذا كان مقيما في بلد فيها خيره ، ويريد أخذ بنته معه ، وهو يسافر سفر ثقلة : فيستحق السفر بها ، وتكون الحضانة لأمها ؟

فأجاب : أما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ، ولا رجوع لمن انفق فيها بغير إذنه بغير نزاع بين العلماء ، وأما النزاع فيما إذا انفق منفق بدون إذنه مع وجوب النفقة على الأب . فقيل : يرجع بما انفق غير متبرع كما هو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في قول . ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ، ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب يساره . فإذا اختلفا في اليسار ولم يعرف له مال : فالقول قوله مع يمينه .

وإذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له ؛ لالأم ؛ وأن كانت الأم أحق بالحضانة في البلد الواحد . وهذا أيضا مذهب الأئمة الأربعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له مطلقة ، وله منها ولد ؛ وقد بلغ من العمر سبع سنين ،
وهم يريدون فرضه . وقد تزوجت أمه ؛ وكفلته جدته ، ووجهت كفيله ،
وسافروا به الى الاسكندرية ، وغيبوه مدة سبع سنين ؛ وطلب منه فرض
السنين الماضية ؟

فأجاب : اذا حكم له حاكم لم يكن لأمه أن تغيبه عنه ؛ واذا غيبته عنه
والحالة هذه لم يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ، ولا بما أنفقوه عليه في
هذه الحالة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه وقف من جده ثم على ولده ؛ وهو يتناول أجرته ؛
وله ملك زاد أجرة كثيرة وغيرها ؛ والكل معطل ، وله ولد معسر ؛
وله أهل وأولاد ؛ فطلب ابنه بعض الأماكن ليدولبه فلم يجبه : فهل

يجوز له ذلك ؟ وهل يجب على الأب أن يؤجرهم وينفق على ولده ؟ أوتجب عليه النفقة مع غنى الوالد وإعسار الولد ؟

فأجاب : نعم . عليه نفقة ولده بالمعروف إذا كان الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب والوالد موسراً ، وإذا لم يمكن الاتفاق على الولد إلا باجارة ما هو متعطل في عقاره . وبجارة ما يمكن عمارته منه ، أو يمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه ؛ فعلى الوالد ذلك ؛ بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله ؛ فينبني أن يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه ؛ لئلا يضيع ماله . فاما إذا كان له ولد يتعين ذلك لأجل مصلحته ، ومصلحة ولده . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

فصل

قال الله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلفظ (المولود له) أجود من لفظ « الوالد » لوجوه : أنه يعم الوالد وسيد العبد ، وأنه يبين ان الولد لأبيه لا لأمه . فيفيد هذا أن الولد لأبيه ، كما نقوله نحن من : أن الأب يستبيح مال ولده ومنافعه ، وأنه يبين جهة الوجوب عليه ، وهو كون الولد له ؛ لا للأم . وإن الأم هي التي ولدته حقيقة ؛ دون الأب . فهذه أربعة أوجه . ولهذا يقال : ولد لفلان مولود . ولدي ولد .

وهذه الآية توجب رزق المرتضع على أبيه ؛ لقوله : (وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) فأوجب نفقته حملا ورضيعا بواسطة الاتفاق على الحامل والمرضع ، فانه لا يمكن رزقه بدون رزق حامله ومرضعه . فسئلت : فأين نفقة الولد على أبيه بعد فطامه ؟ فقلت : دل عليه النص تنبيها ؛ فانه إذا كان في حال اختفائه وارتضاعه أوجب نفقة من تحمله وترضعه ؛ اذ لا يمكن الاتفاق عليه إلا بذلك : فالاتفاق عليه بعد فصاله اذا كان يباشر الارتزاق بنفسه أولى وأحرى . وهذا من حسن الاستدلال

فقد تضمن الخطاب التنبيه بأن الحكم في المسكوت أولى منه في المنطوق ؛ وتضمن تعليل الحكم بكون النفقة انما وجبت على الأب لأنه هو الذى له الولد دون الأم ؛ ومن كان الشيء له كانت نفقته عليه ؛ ولهذا سمي الولد كسبا في قوله : (وما كسب) وفي قوله : « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه ؛ وإن ولده من كسبه » .

وسئل رحمه الله

عن رجل له جارية تائبة ، وتصلى وتصوم : أي شيء يلزم سيدها إذا لم يجامعها ؟

فأجاب إذا كانت محتاجة إلى النكاح فليعفها : إما بان يطأها ، وإما بان يزوجه لمن يطؤها ، ولا يحوز ان يطأها الا زوج أو سيدها .

وسئل رحمه الله

عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم ؟

فأجاب : ان كان مال الانسان لا يتسع للأقارب والأباعد فإن نفقة
القريب واجبة عليه ، فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب . واما الزكاة
والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه . والقريب أولى
إذا استوت الحالة .

باب الحضانة

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له ولد ، وتوفي ولده ، وخلف ولدا عمره ثمان سنين ، والزوجة
تطالب الجد بالفرض ، وبعد ذلك تزوجت وطلقت ، ولم يعرف الجد بها
وقد اخذت الولد وسافرت ، ولا يعلم الجد بها : فهل يلزم الجد فرض أم لا ؟

فأجاب : إذا تزوجت الأم فلا حضانة لها ، وإذا سافرت سفر نقلة
فالحضانة للجد دونها ؛ ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة
لم يكن لها ذلك ؛ فانها ظالمة بالحضانة ؛ فلا تستحق المطالبة بالنفقة : وان
كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم يجب عليه نفقته .

وقال قدس الله روحه

فصل

« اليتيم » في الآدميين من فقد أباه ؛ لأن أباه هو الذي يهذبه ؛ ويرزقه ؛ وينصره ؛ بموجب الطبع المخلوق ؛ ولهذا كان تابعا في الدين لوالده ؛ وكان نفقته عليه وحضائته عليه ، والاتفاق هو الرزق . و « الحضانة » هي النصر لأنها الايواء ، ودفع الأذى . فإذا عدم أبوه طمعت النفوس فيه ؛ لأن الانسان ظلوم جهول ، والمظلوم عاجز ضعيف ، فتقوى جهة الفساد من جهة قوة المقتضى ، ومن جهة ضعف المانع ، ويتولد عنه فسادان : ضرر اليتيم ؛ الذي لا دافع عنه ولا يحسن اليه ، وجور الآدي الذي لا وازع له .

فلهذا أعظم الله أمر اليتامى في كتابه في آيات كثيرة مثل قوله : (وإذ أخذ الله ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا ، وذو القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق ، والمغرب — الى قوله — وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين)

وقوله : (ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير ، وان تخالطوهم فاخلو انكم :
والله يعلم المفسد من المصلح) وقوله : (وآتوا اليتامى أموالهم ، ولا تبذلوا الخبيث
بالطيب ، ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم انه كان حوبا كبيرا . وان خفتم ان لا تقسطوا
في اليتامى — الى قوله — وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً
فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبداراً ان يكبروا ، ومن كان
غنيا فليستغفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، فاذا دفعتم اليهم أموالهم
فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا) وقوله : (واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى
والمساكين فارزقوهم منه) وقوله : (واعبد الله ولا تشركوا به شيئا — الى قوله —
وبذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (قل الله يفتيكم فيهن ،
وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن
— الى قوله — وان تقوموا لليتامى بالقسط ، وما تفعلوا من خير فإن الله كان
به عليما) وقوله : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون
في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) وقوله : في الأنعام : (ولا تقربوا مال
اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده) وقوله : (او علموا انما غنمتم من
شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (وآت
ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيرا) وقوله :
(ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده ، وأوفوا بالعهد
إن العهد كان مسئولا) وقوله : (وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في
المدينة) وقوله : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول

ولذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (فذلك الذى يدع اليتيم .
ولا يحض على طعام المسكين)

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له بنت لها سبع سنين ، ولها والدة متزوجة ، وقد اخذها
بحكم الشرع الشريف بحيث أنه ليس لها كافل غيره ، وقد اختارت
أم المذكورة أن تأخذها من الرجل بكفالتها الى مدة معلومة ، وهو يخاف
ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند بعض المذاهب ، وكيف
نسخة ما يكتب بينهما .

الجواب : الحمد لله رب العالمين . مادام الولد عندها وهي تنفق عليه ،
وقد أخذته على أن تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الأب : لانفقة لها
باتفاق الأئمة . اي لا ترجع عليه بما أنفقت هذه المدة ؛ لكن لو أرادت .
ان تطالب بالنفقة فى المستقبل فلا الأب أن يأخذ الولد منها أيضا ؛ فانه
لا يجمع لها بين الحضانة فى هذه الحال . ومطالبة الأب بالنفقة مع ما ذكرنا
بلا نزاع ؛ لكن لو اتفقا على ذلك : فهل يكون العقد بينهما لازما ؟
هذا فيه خلاف ، والمشهور من مذهب مالك هو لازم . واذا كان كذلك
فلا ضرر للأب فى هذا الالتزام . والله اعلم .

وقال الشيخ رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل
فلا هادي له ، ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد ان
محمداً عبده ورسوله ؛ صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً

فصل

في مذهب الامام احمد وغيره من العلماء في « حضنة الصغير المميز »
هل هي للأب ؟ أو للأم ؟ أو يخير بينهما ؟ فان كثيراً من كتب أصحاب
أحمد انما فيها أن الغلام إذ بلغ سبع سنين خير بين ابويه ، وأما الجارية
فالأب أحق بها . وهاؤلاء الذين ذكروا هذا كالخرقي وغيره بلغهم بعض
نصوص أحمد في هذه المسألة ولم يبلغهم سائر نصوصه ؛ فان كلام أحمد كثير
منتشر جداً ، وقل من يضبط جميع نصوصه في كثير من المسائل ؛ لكثرة
كلامه وانتشاره ، وكثرة من كان يأخذ العلم عنه .

« وابوبكر الخلال » قد طاف البلاد وجمع من نصوصه في مسائل الفقه
نحو اربعين مجلداً ، وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه ، واما ما جمعه

من نصوصه فن أصول الدين مثل: « كتاب السنة » نحو ثلاث مجلدات ، ومثل أصول الفقه والحديث مثل « كتاب العلم » الذي جمعه من الكلام على علل الأحاديث مثل « كتاب العلل » الذي جمعه ، ومن كلامه في « أعمال القلوب والأخلاق والأدب » ومن كلامه في « الرجال ، والتاريخ » فهو مع كثرته لم يستوعب ما نقله الناس عنه .

« والمقصود هنا » ان النزاع عنه موجود في المسألتين كلتاهما في « مسألة البنت » وفي « مسألة الابن » وعنه في الابن ثلاث روايات معروفة ، ومن ذكرهن أبو البركات في « محرره » . وعنه في الجارية روايتين ؛ ومن ذكرها أبو عبد الله بن تيمية في كتابيه : « التلخيص » « وترغيب القاصد » والروايات موجودة بالفاظها ونقلتها وأسانيدھا في عدة كتب . ومن ذكر هذه الروايات القاضي أبو يعلى في « تعليقه » نقل عن أحمد في الغلام : أمه أحق به حتى يستغنى عنها ؛ ثم الأب أحق به . فقال في رواية الفضل بن زياد : اذا عقل الغلام واستغنى عن الأم فالأب أحق به . وقال في رواية أبي طالب : والأب أحق بالغلام اذا عقل وأستغنى عن الأم . وهذا الذي نقله القاضي أبو يعلى والثاني وغيرها [هو المنقول] عن أبي حنيفة قال : اذا أكل وحده ، ولبس وحده ، وتوضأ وحده ، فالأب أحق به . ونقل ابن المنذر : أنه يخير بين أبيه عن أبي حنيفة وأبي ثور . والأول هو مذهب أبي حنيفة ، الموجود في كتب أصحابه وهو إحدى الروايتين عن مالك : فانه نقل عنه ابن وهب : الأم أحق به حتى

يُثَر؛ ولكن المشهور عنه أن الأم أحق به مالم يبلغ . وهذه هي الرواية الثالثة عن أحمد . وأما المشهور عن أحمد ، وهو تخير الغلام بين أبويه : فهو مذهب الشافعي ، واسحق بن راهويه .

وموافقته للشافعي واسحق أكثر من موافقته لغيرهما ، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما ، وكان يثنى عليهما ويعظمهما ، ويرجع أصول مذهبهما على من ليست أصول مذهبهما كأصول مذهبهما . ومذهبه أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم ، والشافعي واسحق هما عنده من أجل فقهاء الحديث في عصرهما ، وجمع بينهما بمسجد الخيف فتناظرا في « مسألة إجارة يوت مكة » والقصة مشهورة ، وذكر أحمد أن الشافعي علا اسحق بالحجة في موضع ، وإن اسحق علاه بالحجة في موضع . فإن الشافعي كان يبيح البيع والإجارة ، واسحق يمنع منها ، وكانت الحجة مع الشافعي في جواز بيعها ، ومع اسحق في المنع من إيجارتها .

والرواية الثالثة عن أحمد : أن الأم أحق بالغلام مطلقا ، كمذهب مالك ، أخذت من قوله في رواية حنبل : في الرجل يطلق امرأته وله منها أولاد صغار ، فالأم أعطف عليهم مقدار ما يعقلون الأدب ، فتكون الأم بهم أحق مالم تتزوج ، فإذا تزوجت فالأب أحق بولده : غلاما كان ، أو جارية . قال الشيخ أبو البركات . فهذه الرواية تدل على أنه إذا كبر وصار يعقل الأدب

فانه يكون مقره أيضا عند الأم ؛ لكن في وقت الأدب وهو النهار يكون عند الأب ، وهذه المدونة مذهب مالك بعينه الذي حكيناها . فصارت في المسئلة ثلاث روايات . ومذهب مالك في « التهذيب » أن الأم أحق به ما لم يبلغ ، والأب يتعاهده عندها ، وأدبه وبعثه الى المكتب ، ولا يبيت الا عند الأم .

قلت : وحنبل وأحمد بن الفرغ كانا يسألان الامام احمد عن مسائل مالك وأهل المدينة ، كما كان يسأله اسحق بن منصور وغيره عن مسائل سفيان الثوري وغيره ، و كما كان يسأله الميموني عن مسائل الأوزاعي ، و كما كان يسأله اسماعيل بن سعيد الشالنجي عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه ؛ فإنه كان قد تفقه على مذهب أبي حنيفة ، واجتهد في مسائل كثيرة رجح فيها مذهب أهل الحديث ، وسأل عن تلك المسائل أحمد وغيره ، وشرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني إمام مسجد دمشق .

وأما « حضانة البنت » اذا صارت مميزة فوجدنا عنه روايتين منصوشتين ، وقد نقلهما غير واحد من أصحابه كأبي عبد الله بن تيمية وغيره . « أحداها » أن الأب أحق بها ، كما هو موجود في الكتب المعروفة في مذهبه .

و « الثانية » أن الأم أحق بها . قال في رواية اسحق بن منصور يقضى بالجارية للأم والخاله ، حتى إذا احتاجت الى التزويج فالأب أحق بها

وقال في رواية رضا بن يحيى : إن الأم والجدة أحق بالجارية حتى تزوج .
قال ابو عبدالله في « ترغيب القاصد » وان كانت جارية فالأب أحق بها بغير
تخير . وعنه : الأم أحق بها حتى تحيض .

وهذه الرواية الثانية هي نحو مذهب مالك وأبي حنيفة . ففي « المدونة »
مذهب مالك : أن الأم أحق بالولد ما لم يبلغ ، سواء كان ذكراً أو أنثى
فاذا بلغ وهو أنثى نظرت فاذا كانت الأم في حوز ومنعة وتحصن فهي أحق
بها أبداً ما لم تنكح ، وان بلغت أربعين سنة ؛ وإن لم تكن في منع وحرز
وتحصن ، أو كانت غير مرضية في نفسها فللأب أخذها منها ، والوصى ،
وكذلك الأولياء ، والوصى كالأب في ذلك إذا أخذ إلى أمانة وتحصن .
ومذهب الليث بن سعد نحو ذلك ، قال : الأم أحق بالجارية حتى تبلغ إلا أن
تكون الأم غير مرضية في نفسها وأدبها لولدها أخذت منها إذا بلغت ؛ إلا أن
تكون صغيرة لا يخاف عليها وقال أبو حنيفة : الأم والجدة أحق بالجارية
حتى تحيض ، ومن سوى الأم والجدة أحق بها حتى تبلغ حداً تشتهي ، ولفظ
الحجازي : حتى تستغني ، كما في الغلام مطلقاً .

وأما « التخير في الجارية » فهو قول الشافعي ، ولم أجده منقولاً
لاعن أحمد ، ولا عن إسحق ، كما نقل عنهما التخير في الغلام ؛ ولكن نقل
عن الحسن بن صالح بن حي : أنها تخير إذا كانت كاعبا ، والتخير في
في الغلام . ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحق للحديث الوارد

في ذلك حيث « خير النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً بين أبويه » وهي قضية معينة .
ولم يرد عنه نص عام في تخيير الولد مطلقاً . والحديث الوارد في تخيير الجارية
ضعيف مخالف لاجماعهم

والفرق بين تخيير الغلام والجارية أن هذا التخيير تخيير شهوة ؛ وتخيير
رأي مصلحة ؛ كتخيير من يتصرف لغيره كالامام والولي ؛ فان الامام اذا خير في
الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء فعليه أن يختار الأصلح للمسلمين
فيكون مصيباً في اجتهاده ، كما يحكم الله ، ويكون له اجران ؛ وقد
لا يصيبه فيثاب على استفراغ وسعه ولا يأثم بعجزه عن معرفة المصلحة ، كالذي
ينزل أهل حصن على حكمه ، كما نزل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله عليه وسلم .
فما سأله فيهم بنو عبد الأشهل ، قال : « الا ترضون أن أجعل الأمر الى
سيدكم سعد بن معاذ » فرضوا بذلك ، وطمع من كان يحب استبقائهم أن
سعداً يحابيهم ؛ لما كان بينه وبينهم في الجاهلية من الموالاة ، فلما أتى سعد
حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم . وتسبي ذراريهم وتقسم أموالهم ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات » وهذا
يقتضى أنه لو حكم بنير ذلك لم يكن ذلك حكماً لله في نفس الأمر . وإن
كان لابد من إنقاذه .

ومثل ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث بريدة المشهور قال فيه :
« واذا حاصرت أهل حصن فسألك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على

حكم الله ، فانك لا تدري ما حكم الله فيهم : ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك » . ولهذا قال الفقهاء : انه إذا حاصر الامام حصنا فزولوا على حكم حاكم جاز ؛ إذا كان رجلا حرا ، مسلما ، عدلا ، من اهل الاجتهاد في أمر الجهاد ، ولا يحكم إلا بما فيه حظ الاسلام : من قتل ، اورق ، أو فداء . وتنازعوا فيما اذا حكم بالمن فأباه الامام : هل يلزم حكمه أو لا يلزم ؟ أو يفرق بين المقاتلة والذرية ؟ على ثلاثة أقوال . وإنما تنازعوا في ذلك لظن المنازع أن المن لاحظ فيه للمسلمين .

و « المقصود » أن تخير الامام والحاكم الذي نزلوا على حكمه هو تخير رأى ومصلحة يطلب أي الأمرين كان أرضى الله ورسوله فعله ، كما ينظر المجتهد في أدلة المسائل ، فأى الدليلين كان أرجح اتبعه ؛ ولكن معنى قولنا « تخير » انه لا يتعين فعل واحد من هذه الأمور في كل وقت ؛ بل قد يتعين فعل هذا تارة ، وهذا تارة . وقوله في القرآن : (فإما منا بعد وإما فداء) يقتضي فعل أحد الأمرين ؛ وذلك لا يمتنع تغيير هذا في حال وهذا في حال ، كما في قوله : (هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ، ونحن تربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) فتربص أحد الأمرين لا يمتنع بعينه إذا كان الجهاد فرضا علينا بعض الأوقات ، فحينئذ يصيبه الله بعذاب بأيدينا ، كما في قوله : (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ؛ ويخزهم ، وينصركم عليهم ؛ ويشف صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم)

ولهذا كان عند جميع العلماء قوله تعالى في المحاربين : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض) لا يقتضي ان الامام يخير تخيير مشيئة . ففعل هذه الأربع مسائل كلهم متفقون على أنه يتعين هذا في حال ، وهذا في حال . ثم أكثرهم يقولون : تلك الأحوال مضبوطة بالنص ، فان قتلوا تعين قتلهم ، وان أخذوا المال ولم يقتلوا تعين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وروى في ذلك حديث مرفوع . ومنهم من يقول : التعيين باجتهاد الامام كقول مالك ، فاذا رأى أن القتل هو المصلحة قتل ؛ وإن لم يكن قد قتل

ومن هذا الباب « تخيير الامام في الأرض المفتوحة عنوة » بين جعلها فيئا ، وبين جعلها غنيمة ، كما هو قول الأكثرين : كأبي حنيفة ، والثوري وأبي عبيد ، وأحمد في المشهور عنه ؛ فانهم قالوا : ان رأى المصلحة جعلها غنيمة قسمها بين الغانمين ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، وإن رأى أن لا يقسمها جاز ، كما لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، مع أنه فتحها عنوة . شهدت بذلك الأحاديث الصحيحة ؛ والسيرة المستفيضة ، وكما قاله جمهور العلماء ، ولأن خلفاءه بعده - أبو بكر وعمر وعثمان - فتحوا ما فتحوا من أرض العرب والروم وفارس : كالعراق ؛ والشام ، ومصر ؛ وخراسان ؛ ولم يقسم أحد من الخلفاء شيئاً من العقار المغنوم بين الغانمين ؛ لا السواد ، ولا غير السواد ، بل جعل العقار فيئا للمسلمين داخل في قوله : (ما أفاء الله على رسوله

من أهل القرى فله وللرسول (الآية؛ ولم يستأذنوا في ذلك الغنائم ؛ بل طلب كثير من الغنائم قسم العقار فلم يحييهم إلى ذلك ، كما طلب بلال من عمر أن يقسم أرض الشام ، وطلب منه الزبير أن يقسم أرض مصر ، فلم يحييهم إلى ذلك ، ولم يستطب أحد من الخلفاء أحداً من الغنائم في ذلك .

وهذا مما احتج به من جعل الأرض فيئاً بنفس الفتح ، ومن ذلك نص مذهب كاسماعيل بن اسحاق ، وقالوا الأرض ليست داخلة في الغنيمة ؛ فان الله حرم على بني اسرائيل المغنم ، وملكهم العقار ؛ فلم أنه ليس في المغنم . وهذا القول هو الذي يذكر رواية عن أحمد ؛ كما ذكر عنه رواية ثالثة كقول الشافعي : إنه يجب قسم العقار ، والمنقول ؛ لأن الجميع منوم ، وقال الشافعي : إن مكة لم تفتح عنوة ؛ بل صلحا ؛ فلا يكون علي منها حجة . ومن حكى عنه أنه قال : أنها فتحت عنوة — كصاحب « الوسيط » وغيره — فقد غلط عليه ؛ وقال : لأن السواد لا أدرى ما أقول فيه ، إلا أن أظن فيه ظنا مقرونا بعلم ، وظن أن عمر استطاب الغنائم ، كما روى قيس بن حارثة . وبسط هذا له موضع آخر .

وقول الجمهور أعدل الأقاويل وأشبهها بالكتاب والسنة والأصول ، وهم الذين قالوا : نخير الامام بين الأمرين تخيير رأي ومصلحة ؛ لا تخيير شهوة ومشية ، وهكذا سائر ما يخير فيه ولاية الأمر ومن تصرف لغيره بولاية : كناظر الوقف ، ووصي اليتيم ، والوكيل المطلق ، لا يخبرون تخيير مشية وشهوة ؛ بل تخيير اجتهاد ونظر وطلب الجواز الأصلح : كالرجل المبتي

بعدوين ، وهو مضطر إلى الابتداء بأحدهما ، فيبتدىء بماله أنفع : كالامام
في تولية من يوليه من ولاية الحرب ، والحكم ، والمال : يختار الأصلح فالأصلح
للمسلمين « فمن ولي رجلا على عصابة وهو يحد فيهم من هو أرضا لله منه فقد
خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » .

وهذا بخلاف من خير بين شيئين فله أن يفعل أيهما شاء : كالكفر إذا
خير بين الاطعام والكسوة والعق ؛ فانه وإن كان أحد الخصال أفضل
فيجوز له فعل المفضول . وكذلك لا يس الخف إذا خير بين المسح وبين
الغسل ؛ وإن كان أحدهما أفضل . وكذلك المصلي إذا خير بين الصلاة في أول
الوقت وآخره ؛ وإن كان أحدهما أفضل . وكذلك تخير الآكل والشارب بين
أنواع الأطعمة والأشربة المباحة ؛ وإن كان نفس الأكل والشرب واجبا عند
الضرورة حتى إذا تعين الماء كول وجب أكله وإن كان ميتة ، فمن اضطر إلى
أكل الميتة وجب عليه أكلها في المشهور عن الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم .

وفي « كفارة المجمع في رمضان » هل هي على التخيير ؟ أو على الترتيب ؟
فيها قولان ، هما روايتان عن أحمد ، والأكثر على أنها على الترتيب ؛
لكن الترتيب فيها ثبت بحكاية المجمع ؛ لا بلفظ عام ؛ فلهذا أقدم بعض
العلماء على أن ألزم بعض الملوك بالصوم عينا ، وإن الترتيب فيها ليس شرعا
حاما ؛ بل هو من باب تنقيح المناط ، وقدم العتق في حق من يكون عنده أصعب
من الصيام : كالأعراب . وأما من كان العتق أسهل عليه فلا يجب تقديمه .

وكذلك « تخيير الحاج » بين التمتع والافراد والقران عند الجمهور الذين يخبرون بين الثلاثة ، وتخيير المسافرين بين الفطر والصوم عند الجمهور . وأما من يقول : لا يجوز أن يحج إلا متمتعاً ، أو أنه يتعين الفطر في السفر — كما تقوله طائفة من السلف والخلف من أهل السنة والشيعة — فلا يجيء هذا على أصلهم .

وكذلك « القصر » عند الجمهور الذين يقولون : ليس للمسافر أن يصلي الا ركعتين ليس له أن يصلي أربعاً ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط الا ركعتين ، ولا أحد من أصحابه في حياته . وحديث عائشة الذي فيه أنها صلت في حياته السفر أربعاً كذب عند حذاق أهل العلم بالحديث . كما قد بسط في موضعه .

إذ المقصود هنا أن « التخيير في الشرع نوعان » فمن خير فيما يفعله لغيره بولايته عليه ، وبوكالة مطلقة : لم يبيح له فيها فعل ما شاء ؛ بل عليه أن يختار الأصلح ، وأما من تصرف لنفسه : فتارة يأمره الشارع باختيار ما هو الأصلح بحسب اجتهاده ، كما يأمر المجتهد بطلب أقوى الأقاويل وأصلح الأحكام في نفس الأمر . وتارة يبيح له ما شاء من الأنواع التي خير بينها ، كما تقدم . هذا إذا كان مكلفاً .

وأما « الصبي المميز » يخير تخيير شهوة حيث ما كان كل من الأبوين نظير الآخر ؛ ولم يضبط في حقه حكم للأب أو للأم ، فلا يمكن أن يقال :

كل أب فهو أصلح للميز من الأم، ولا كل أم هي أصلح له من الأب؛ بل قد يكون بعض الآباء أصلح، وبعض الأمهات أصلح. وقد يكون الأب أصلح في حال، والأم أصلح في حال. فلم يمكن أن يعين أحدهما في هذا؛ بخلاف الصغير فإن الأم أصلح له من الأب؛ لأن النساء أرفق بالصغير، وأخبر بتغذيته وحمله وأصبر على ذلك، وأرحم به؛ فهي أقدر. وأخبر، وأرحم، وأصبر؛ في هذا الموضع فعينت الأم في حق الطفل غير المميز بالشرع.

ولكن يبقى «تنقيح المناط»: هل عينهن الشارع؛ لكون قرابة الأم مقدمة على قرابة الأب في الحضانة؟ أو لكون النساء أقوم بمقصود الحضانة من الرجال فقط؟ وهذا فيه قولان للعلماء. يظهر أمرهما في تقديم نساء العصابة على أقارب الأم: مثل أم الأم، وأم الأب، والأخت من الأم، والأخت من الأب. ومثل العمة، والخالة ونحو ذلك. وهذا فيه قولان هما روايتان عن أحمد وأرجح القولين في الحجة تقديم نساء العصابة، وهو الذي ذكره الخرقى في «مختصره» في العمة والخالة.

وعلى هذا أم الأب مقدمة على أم الأم. والأخت من الأب مقدمة على الأخت من الأم. والعمة مقدمة على الخالة؛ كما تقدم. وأقارب الأب من الرجال على أقارب الأم، والأخ للأب أولى من الأخ للأم، والعم أولى من الخال؛ بل قد قيل: أنه لاحضانة للرجال من أقارب الأم بحال، والحضانة

لا تثبت إلا لرجل من العصبية ، أو لامرأة وارثة ، أو مدلية بعصبية
أو وراث ، فان عدموا فالحاكم . وعلى الوجه الثانى فلا حضانة للرجال من
أقارب الأم ، وهذان الوجهان فى مذهب الشافعى وأحمد .

فلو كانت جهات الأقربة راجحة لترجع رجالها ونساؤها ، فلما لم
يترجع رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها أيضا ؛ لأن جمع أصول الشرع
إنما يقدم أقارب الأب فى الميراث والعقد والنفقة وولاية الموت والمال وغير
ذلك ، ولم يقدم الشارع قرابة الأم فى حكم من الأحكام ، فمن قدمهن فى
الحضانة فقد خالف أصول الشريعة ، ولكن قدم الأم لأنها امرأة ؛ وجنس
النساء فى الحضانة مقدمات على الرجال . وهذا يقتضى تقديم الجدة أم الأب
على الجد ، كما قدم الأم على الأب ، وتقديم اخواته على اخوته ، وعماته على
أعمامه ، وخالاته على أخواله . هذا هو القياس والاعتبار الصحيح .

وأما تقديم جنس نساء الأم على نساء الأب فمخالف للأصول والمقول
ولهذا كان من قال هذا موضع يتناقض ولا يطرد أصله ؛ ولهذا تجد لمن لم
يضبط أصل الشرع ومقصوده فى ذلك أقوالا متناقضة ، حتى توجد فى الحضانة
من الأقوال المتناقضة أكثر مما يوجد فى غيرها من هذا الجنس . فمنهم من
يقدم أم الأم على أم الأب ؛ كأحد القولين من مذهب أحمد ، وهو عند مالك
والشافعى وأبى حنيفة . ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت

من الأم ؛ ويقدم الخالة على العمة ، كقول الشافعي في الجديد ، وطائفة من أصحاب أحمد . وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمة على العمات ؛ لكونهن من جهة الأم . ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات : من كانت لأبوين أولى ، ثم من كانت لأب ؛ ثم من كانت لأم .

وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع ؛ لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم ظهر التناقض . وهم أيضاً قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم ، وهذا موافق لأصول الشرع ؛ لكنه يناقض هذا الأصل ، ولهذا لا يوافق القول الآخر أن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب ؛ كقول الشافعي في القديم ؛ وهذا أطرده لأصلهم ؛ لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع .

« وطائفة أخرى » طرت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب ؛ لقول أبي حنيفة والمزني وابن سريج . وبالغ بعض هاؤلاء في طرده قياسه حتى قدم الخالة على الأخت من الأب ، لقول زفر ، ورواية عن أبي حنيفة ، ووافقها ابن سريج ؟ . ولكن أبو يوسف استشنع ذلك فقدم الأخت من الأب رواه عن أبي حنيفة ، وروى عن زفر أنه أمعن في طرده قياسه حتى قال : إن الخالة أولى من الجدة أم الأب .

ويروى عن أبي حنيفة أنه قال : لا تأخذوا بمقاييس زفر ؛ فانكم إذا أخذتم بمقاييس زفر حرمتم الحلال وحلتم الحرام . وكان يقول : من القياس

قياس أقبح من البول في المسجد . وزفر كان معروفا بالامعان في طرد قياسه الى الاصل الثابت في الذي قاس عليه ، ومن علة الحكم في الأصل « وهو جواب سؤال المطالبة » . فن أحكم هذا الأصل أستقام قياسه .

كما أن زفر اعتقدان النكاح الى أجل يبطل فيه التوقيت ، ويصح النكاح لازماً . وخرج بعضهم ذلك قولاً في مذهب أحمد ، فكان مضمون هذا القول : أن نكاح المتعة يصح لازماً غير موقت ، وهو خلاف المنصوص وخلاف إجماع السلف . والأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لمن بعدهم أحداث قول يناقض القولين ويتضمن اجماع السلف على الخطأ والعدول عن الصواب ؛ وليس في السلف من يقول في المتعة إلا أنها باطلة ، أو تصح مؤجلة . فالقول بلزومها مطلقاً خلاف الاجماع :

وسبب هذا القول اعتقادهم أن كل شرط فاسد في النكاح فإنه يبطل وينعقد النكاح لازماً ، مع إبطال شرط التحليل . وامثال ذلك . وقد ثبت في الصحيحين عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان احق الشروط أن توفوا بهما استحللتم به الفروج » فدل النص على أن الوفاء بالشروط في النكاح أولى منه بالوفاء بالشروط في البيع ؛ فإذا كانت الشروط الفاسدة في البيع لا يلزم العقد بدونها ؛ بل إما أن يبطل العقد ، وإما ان يثبت الخيار لمن فات غرضه بالاشتراط اذا بطل الشرط ، فكيف بالشروط في النكاح :

وأصل « عمدتهم » كون النكاح يصح بدون تقدير الصداق ، كما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، فقاموا الذي يشرط فيه نفي المهر

على النكاح الذي لم يزل تقدير الصداق فيه ، كما فعل أصحاب أبي حنيفة والشافعي ، وأكثر متأخري أصحاب أحمد .

ثم طرد أبو حنيفة قياسه فصيح « نكاح الشغار » بناء على أنه لا يوجب إشغاره عن المهر . وأما الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بين الشغار وغيره ؛ لأن فيه تشريكا في البضع ، أو تعليق العقد أو غير ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع . وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة . وإن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره ، وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته ؛ وعامة أكثر قدماء أصحابه : أن العلة في إفساده بشرط اشغار النكاح عن المهر ، وأن النكاح ليس بلازم إذا شرط فيه نفي المهر أو مهر فاسد ، فإن الله فرض فيه المهر ؛ فلم يحل لغير الرسول النكاح بلا مهر . فمن تزوج بشرط أنه لا يجب مهر فلم يعتبر الذي أذن الله ؛ فإن الله إنما أباح العقد لمن يتغنى بماله محصنا غير مسافح كما قال تعالى : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) فمن طلب النكاح بلا مهر فلم يفعل ما أحل الله ، وهذا بخلاف من اعتقد أنه لا بد من مهر ؛ لكن لم يقدره ، كما قال تعالى : (لاجناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تقرضوا لهن فريضة) فهذا نكاح المهر المعروف ، وهو مهر المثل .

وهذا هو الفرق بين النكاح وبين البيع ؛ فان البيع بضمن المثل وهو
السعر ، أو الاجارة بضمن المثل : لا يصح . وقد سلم لهم هذا الاصل الذى
قاسبوا عليه الشافعى وكثير من أصحاب أحمد فى البيع .

وأما الاجارة فاصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم يقولون :
يجب اجرة المثل فى ما جرت العادة فيه ، ومثل ذلك كمن دخل حمام حمى
يدخلها الناس بالكرا ، أو يسكن فى خان أو حجرة عادتها بذلك ،
أو دفع طعامه أو خبزه الى من يطبخ أو يخبز بالأجرة ، أو بناءة الى من يعمل
بالأجرة ، أو ركب دابة مكاري يكارى بالأجرة ، أو سفينة ملاح يركب
بالأجرة ، فإن هذه إجارة عند جمهور العلماء ، ويجب فيها اجرة المثل
وان لم يشترط ذلك . فهذه اجارة عن المثل ، وكذلك إذا ابتاع طعاما
مثل ما ينقطع به السعر ، أو بسم ما يبيعون الناس ، أو بما اشتراه من بلده ،
أو برقه : فهذا يجوز فى احد القولين فى مذهب أحمد وغيره . وقد نص
أحمد على هذه المسائل ومثلها فى غير هذا الموضوع ؛ وان كثيرا من متأخري أصحابه
لا يوجد فى كتبهم الا القول بفساد هذه العقود لقول الشافعى وغيره .
وبسط هذه المسائل له مواضع آخر .

والمقصود هنا كان « مسائل الحضانة » وان الذين اعتقدوا ان الأم
قدمت لتقدم قرابة الأم لما كان اصلهم ضعيفا كانت الفروع اللازمة للأصل
الضعيف ضعيفة ، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم ؛ بل الصواب بلاريب أنها

قدمت لكونها امرأة، فتكون المرأة أحق بمحضنة الصغير من الرجل :
فتقدم الأم على الأب ، والجدة على الجد ، والأخت على الأخ ، والخالة على
الخال ، والعمة على العم . وأما إذا اجتمع امرأة بعيدة ورجل قريب
فهذا بسطه في موضع آخر . إذ المقصود هنا ذكر مسألة الصغير المميز ،
والفرق بين الصبي والصبية

فتخير الصبي الذي وردت به السنة أولى من تعيين أحب الأبوين له
ولهذا كان تعيين الأب ، كما قاله أبو حنيفة وأحمد (١) الأم كما قاله مالك
وأحمد في رواية ، والتخير تخير شهوة ؛ ولهذا قالوا : إذا اختار الأب مدة
ثم اختار الأم فله ذلك ، حتى قالوا : متى اختار أحدهما ثم اختار الآخر نقل إليه ،
وكذلك إن اختار أبداً . وهذا هو قول القائلين بالتخير : الحسن بن صالح ،
والشافعي ، وأحمد بن حنبل . وقالوا : إذا اختار الأم كان عندها ليلاً ، وأما
بالنهار فيكون عند الأب : ليعلمه ويؤدبه . هذا هو مذهب الشافعي وأحمد .
وكذلك قال مالك ، وهو يقول يكون عندها بلا تخيير ، والأب يتعاهده
عندها ، وأدبه وبعثه للمكتب ، ولا يبيت إلا عند الأم . قال أصحاب الشافعي
وأحمد : إن اختار الأب كان عنده ليلاً ونهاراً ، ولم يمنع من زيارة أمه ، ولا تمنع
الأم من تمريره إذا اعتل .

فأما « البنت » إذا خیرت : فكانت عند الأم تارة ، وعند الأب تارة .
أفضى ذلك إلى كثرة بروزها ، وتبرجها ، وانتقالها من مكان إلى مكان ،

(١) ياض،

ولا يبقى الأب موكلاً بحفظها ، ولا الأم موكلة بحفظها . وقد عرف بالعادة أن ما يتناوب الناس على حفظه ضاع ، ومن الأمثال السائرة « لا يصلح القدر بين طباخين » .

« وأيضاً » فاختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر في الاحسان والصيانة . فلا يبقى الأب تام الرغبة ولا الأم تامة الرغبة في حفظها ، وليس الذكر كالأنثى ، كما قالت امرأة عمران : (رب إني نذرت لك ما في بطني) (وإني وضعتها أنثى) (وليس الذكر كالأنثى ، وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم . فتقبلها ربها بقبول حسن ، وأنبتها نباتاً حسناً ، وكفلها زكريا ، كلما دخل عليها زكريا المحراب - إلى قوله - وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) فهذه مريم احتاجت إلى من يكفلها ويحضنها حتى أسرعوا إلى كفالتها ، فكيف غيرها من النساء ، وهذا أمر معروف بالتجربة أن المرأة تحتاج من الحفظ والصيانة ما لا يحتاج إليه الصبي ، وكل ما كان أستر لها وأصون كان أصلح لها .

ولهذا كان لباسها المشروع لباساً يسترها ، ولعن من يلبس لباس الرجال ، وقال لأم سامة في عصابتها : « لية لا ليتين » رواه أبو داود وغيره ، وقال في الحديث الصحيح . « صنفان من أهل النار من أمتي لم أرهما بعد : نساء كاسيات عاريات ، مائلات ، مميلات ، على رؤسهن مثل أسنمة البخت ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، ورجال معهم سياط مثل أذئاب البقر يضربون بها عباد الله » .

و « أيضاً » يأمررون المرأة في الصلاة أن تجمع ولا تجافي بين أعضائها ، وتتربع ولا تفتش ، وفي الاحرام لا ترفع صوتها إلا بقدر ما تسمع رفيقتها ، وأن لا ترقى فوق الصفا والمروة . كل ذلك لتحقيق سترها وصياتها ، ونهيت أن تسافر إلا مع زوج أو نزي محرم ؛ لحاجتها في حفظها إلى الرجال ، مع كبرها ومعرفتها . فكيف إذا كانت صغيرة مميزة ، وقد بلغت سن ثوران الشهوة فيها ، وهي قابلة للانخداع ؟!! وفي الحديث « النساء لحم على وظم إلا ماذب عنه » .

فهذا قياس أن مثل هذه الصفة المميزة من أحوج النساء إلى حفظها وصونها ، وتردها بين الأبوين مما يخل بذلك من جهة أنها هي لا يجتمع قلبها على مكان معين ، ولا يجتمع قلب أحد الأبوين على حفظها . ومن جهة أن تمكينها من اختيار هــداتارة وهذا تارة يخل بكما حفظها ، وهو ذريعة إلى ظهورها وبروزها ، فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين مطلقا ، لا تمكن من التخيير ، كما قال ذلك جمهور علماء المسلمين : مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد وغيرهم . وليس في تخييرها نص ولا قياس صحيح ، والفرق ظاهر بين تخييرها وتخيير الابن ؛ لاسيما والذكر محبوب مرغوب ، والبنت مزهود فيها . فأحد الوالدين قد يزهد فيها مع رغبتها فيه ، فكيف مع زهداها فيه ، فالأصلح لها لزوم أحدها ؛ لا التردد بينهما .

ثم هناك يحصل الاجتهاد في تعيين أحدهما : فمن عين الأم كمالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : لا بد أن يراعوا مع ذلك صيانة الأم لها ولهذا قالوا ماذكره مالك والليث وغيرهما : إذا لم تكن الأم في موضع حرز

وتحصين ، أو كانت غير مرضية : فلأب أخذها منها . وهذا هو الذى راعاه احمده فى الراوية المشهورة عن أصحابه ؛ فإنه اذا كانت لابد من رعاية حفظها وصيانتها ، وأن للأب أن ينتزعها من الأم إذا لم تكن حافظة لها بلاريب ، فالأب أقدر على حفظها وصيانتها ، وهى مميزة لا تحتاج فى بدنها الى أحد ، والأب له من الهيبة والحرمة ما ليس للأم .

وأحمدواصحابه انما يقدمون الأب اذا لم يكن عليها فى ذلك حرز ، فلو قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصيانتها ، أو مهمل لحفظها وصيانتها ، فإنه يقدم الأم فى هذه الحالة .

فكل من قدمناه من الأبوين انما تقدمه اذا حصل به مصلحتها ، أو اندفعت به مفسدتها . فأما مع وجود فساد أمرها مع أحدهما فالآخر أولى بها بلاريب ، حتى الصغير إذا اختار أحد أبويه وقدمناه انما تقدمه بشرط حصول مصلحته وزوال مفسدته .

فلو قدرنا أن الأب ديوث لا يصونه ، والأم تصونه : لم نلتفت الى اختيار الصبي ، فإنه ضعيف العقل قد يختار أحدهما لكونه يوافق هواه الفاسد ، ويكون الصبي قصده الفجور ، ومعاشره الفجار ، وترك ما ينفعه من العلم والدين والأدب والصناعة ، فيختار من أبويه من يحصل له معه ما يهواه ، والآخر قد يرده ويصلحه ، ومتى كان الأمر كذلك فلاريب أنه لا يمكن من يفسد معه حاله .

والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « مروهم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم فى المضاجع » فتى كان أحد الأبوين يأمره بذلك والآخر

لا يأمره كان عند الذي يأمره بذلك دون الآخر ؛ لأن ذلك الأمر له هو المطيع لله ورسوله في تربيته ، والآخر حاص لله ورسوله ؛ فلا تقدم من يعصي الله فيه على من يطع الله فيه ؛ بل يجب إذا كان أحد الأبوين يفعل معه ما أمر الله به ورسوله ، ويترك ما حرم الله ورسوله ، والآخر لا يفعل معه الواجب ، أو يفعل معه الحرام : قدم من يفعل الواجب ، ولو اختار الصبي غيره ؛ بل ذلك العاصي لولاية له عليه بحال ؛ بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته فلا ولاية له عليه ؛ بل إما ترفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن نضم إليه من يقوم معه بالواجب . فإذا كان مع حصوله عند أحد الأبوين لا تحصل طاعة الله ورسوله في حقه ، ومع حصوله عند الآخر [تحصل] : قدم الأول قطعاً .

وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاية ان كان الوارث حاجزاً أو عاجزاً . بل هو من جنس « الولاية » ولاية النكاح والمال التي لا بد فيها من القدرة على الواجب وفعله بحسب الامكان . وإذا قدر أن الأب تزوج ضرة ، وهي تترك عند ضرة أمها ، لا تعمل مصلحتها ، بل تؤذيها أو تقصر في مصلحتها ، وأمها تعمل مصلحتها ولا تؤذيها ، فالحضانة هنا للأم . ولو قدر أن التخيير مشروع ، وانها اختارت الأم فكيف اذا لم يكن كذلك .

ومما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس له نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ولا تخيير أحد الأبوين مطلقاً . والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً ؛ بل مع العذوان والتفريط لا يقدم من يكون كذلك على البر العادل المحسن القائم بالواجب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد كبير ، فسافر مع كرائم أمواله في البحر المالح ، وله آخر
مراهق من أم أخرى مطلقة منه ، ولها أب وأم ؛ والولد عندهم مقيم ، فأراد
والده أخذه وتسفيره صحبة أخيه بنير رضا الوالدة ، وغير رضا الولد : فهل له ذلك ؟

فأجاب : يخير الولد بين أبويه ؛ فإن اختار المقام عند أمه وهي غير مزوجة
كان عندها ولم يكن للأب تسفيره ؛ لكن يكون عند أبيه نهارا ليعلمه ويؤدبه
وعند أمه ليلا . وإن اختار أن يكون عند الأب كان عنده . وإذا كان عند الأب
ورأى من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بامرأة ، ومعه بنت ، وتوفيت الزوجة ، وبقيت البنت
عنده رباها ؛ وقد تعرض بعض الجند لأخذها : فهل يجوز ذلك .

الجواب : ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك . فإذا لم يكن لها من يستحق
الحضانة بالنسب فمن كان أصلح لها حضنها ، وزوج أمها محرم لها . وأما الجند
فليس محرما لها : فإذا كان يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده لأجنبي
لا يحل له النظر اليها ، والخلوة بها .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

إذا كان الابن في حضانة أمه ، فانفقت عليه تنوي بذلك الرجوع على الأب فلها أن ترجع على الأب في أظهر قولي العلماء ، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه ، الذي عليه قدماء أصحابه ، فإن من أصلها أن من أدى عن غيره واجبا رجع عليه ، وإن فعله بغير إذن : مثل أن يقضى دينه ، أو ينفق على عبده ، أو [يخشى أن] يقتله العدو ؛ وقد قال تعالى : (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) فأمر بإيتاء الأجر بمجرد الإرضاع ؛ ولم يشترط عقداً ولا إذناً . فإن تبرعت بذلك لم يكن لها أن ترجع . فإذا شرط عليها أنها إن سافرت بالبت لم يكن لها نفقة ورضيت بذلك فسافرت بها لم يكن لها نفقة ؛ ولو نوت الرجوع ؛ لأنها ظالمة متعديّة بالسفر به ؛ فانه ليس لها أن تسافر به بغير إذن أبيه ، وهو لم يأذن لها في السفر إلا إذا كانت متبرعة بالنفقة ؛ ففتى سافرت وطلبت الرجوع بالنفقة لم يكن لها ذلك . والله أعلم .

باب الجنائيات

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن القصاص

فاجاب القصاص ثابت بين المسلمين باتفاق الأمة ، يقتص للهاشمي المسلم من الحبشي المسلم ، وللحبشي المسلم من الهاشمي المسلم : في الدماء ، والأموال ، والأعراض ، وغير ذلك . بحيث يجوز القصاص في الأعراض يجوز للرجل ان يقتص . فاذا قال له الهاشمي : يا كلب ! قال له يا كلب ! واذا قال : لعنك الله . قال له : لعنك الله . ويجوز ذلك . وهذا من معنى قوله تعالى : (ولمن انتصر من بعد ظلمه فاؤلئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ، ويبلغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم . ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) .

ولو كذب عليه لم يكن له أن يكذب عليه . وكذلك من سب أبا رجل فليس له ان يسب أباه ، سواء كان هاشميا أو غير هاشمي ؛ فان أبا الساب

لم يظلمه ؛ وإنما ظلمه الساب (ولا تزر وازرة وزر أخرى) . ولكن إن سب مسلم أباً مسلم فانه يعزر على ذلك . فالهاشمي اذا سب ابامسلم عزر الهاشمي على ذلك .

ومن سب أباً هاشمي عزر على ذلك ، ولا يحمل ذلك سباً للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولو سب أباه وجده لم يحمل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فان اللفظ ليس ظاهراً في ذلك ؛ إذ الجدل المطلق : هو أبو الأب . واذا سمي العبد جداً فأجداده كثيرة ، فلا يتعين واحد ؛ وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر يوجب القتل ، فلا يزول الايمان المتعين بالشك ، ولا يباح الدم المعصوم بالشك ؛ لاسيما والغالب من حال المسلم هو أن لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلا لفظه ولا حاله يقتضي ذلك ، ولا يقبل عليه قول من ادعى انه قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بلا حجة . والله اعلم .

ومثل شيخ الاسلام

عن حكم قتل المتعمد ، وما هو : هل إن قتله على مال ؟ أو حقد ؟ أو على أي شيء يكون قتل المتعمد ؟ وقال قائل : إن كان قتل على مال فما هو هذا ، أو على حقد ؟ أو على دين : فما هو متعمد . فقال القائل : فالتعمد ؟ قال : إذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلماً

فاجاب : الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام : مثل ما يقاتل
النصراني المسلمين على دينهم : فهذا كافر شر من الكافر المعاهد ، فإن هذا
كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
وهؤلاء مخلدون في جهنم ، كتحليل غيرهم من الكفار

وأما إذا قتله قتلا محرماً ؛ لعداوة ، أو مال ، أو خصومة ، ونحو ذلك
فهذا من الكبائر ؛ ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة ،
وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ؛ ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند
أهل السنة والجماعة ؛ خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخليد فساق الملة .
وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
خالداً فيها ؛ وغضب الله عليه ، ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) . وجوابهم :
على أنها محمولة على المتعمد لقتله على إيمانه . وأكثر الناس لم يحملوها على هذا ؛
بل قالوا : هذا وعيد مطلق قد فسرهُ قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن
يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل
السنة انه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو :
يؤتى بي يوم القيامة فيقال لي : يا عمرو من اين قلت : إني لا أغفر لقاتل؟
فاقول : أنت يارب قلت : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً
فيها) . قال : فقلت له : فان قال لك : فإني قلت : (إن الله لا يغفر أن يشرك به
، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فمن اين علمت اني لا أشاء أن اغفر لهذا ؟
فسكت عمرو بن عبيد !!

وسئل رحمه الله تعالى

عن القاتل عمدا ، أو خطأ : هل تدفع الكفارة المذكورة في القرآن
(فصيام شهرين متتابعين) ؟ أو يطالب بدية القاتل ؟

فأجاب : « قتل الخطأ » لا يجب فيه الا الدية والكفارة ، ولا إثم
فيه . واما القاتل عمدا فعليه الاثم ، فإذا عفى عنه اولياء المقتول ، أو اخذوا
الدية : لم يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة . وإذا قتلوه ففيه نزاع
في مذهب أحمد . والأظهر ان لا يسقط ؛ لكن القاتل إذا كثرت حسناته
اخذ منه بعضها ما يرضى به المقتول ، أو يعوضه الله من عنده
إذا تاب القاتل توبة نصوحا .

وقاتل الخطأ تجب عليه الدية بنص القرآن واتفاق الأمة ، والدية
تجب للمسلم والمعاهد ؛ كما قد دل عليه القرآن ، وهو قول السلف
والأئمة ؛ ولا يعرف فيه خلاف متقدم ؛ لكن بعض متأخري الظاهرية
زعم أنه الذي لادية له .

وأما « القاتل عمداً » ففيه القود ، فإن اصطالحوا على الدية جاز ذلك بالنص والاجماع ، فكانت الدية من مال القاتل ؛ بخلاف الخطأ فإن ديته على عاقلته .

وأما « الكفارة » فجمهور العلماء يقولون : قتل العمد أعظم من أن يكفر ، وكذلك قالوا في اليمين النemos . هذا مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه ، كما اتفقوا كلهم على أن الزنا أعظم من أن يكفر ؛ فانما وجبت الكفارة بوطء المظاهر ، والوطء في رمضان . وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : بل تجب الكفارة في العمد ، واليمين النemos . واتفقوا على أن الاثم لا يسقط بمجرد الكفارة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن جماعة اشترى كوا في قتل رجل ، وله ورثة صغار وكبار : فهل لأولاده الكبار أن يقتلوه ؛ أم لا ؟ وإذا وافق ولي الصغار - الحاكم أو غيره - على القتل مع الكبار : فهل يقتلون ، أم لا ؟

فأجاب : إذا اشترى كوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الأربعة ، وللورثة أن يقتلوا ، ولهم أن يعفوا . فإذا اتفق الكبار من الورثة على

قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء : كإبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين . وكذا إذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فيقتلون .

وسئل رحمه الله

عن الإنسان يقتل مؤمناً متعمداً أو خطأ ، وأخذ منه القصاص في الدنيا أولياء المقتول والسلطان : فهل عليه القصاص في الآخرة ، أم لا ؟ وقد قال تعالى : (النفس بالنفس) .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص ؛ لا في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛ لكن الواجب في ذلك الكفارة ، ودية مسامة إلى أهل القتل ، إلا أن يصدقوا . وأما « القاتل عمداً » إذا اقتص منه في الدنيا : فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وكذلك غيره فيما أظن من يقول : لا حق له عليه ؛ لأن الذي عليه استوفى منه في الدنيا . ومنهم من يقول : بل عليه حق ؛ فإن حقه لم يسقط بقتل الورثة ، كما لم يسقط حق الله بذلك ؛ وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله وأعيد إلى ورثته ؛ بل له أن يطالب الظالم بما حرمه من الاتفاف به في حياته . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قتل رجلاً عمداً ؛ وللمقتول بنت عمرها خمس سنين ، وزوجته حامل منه ، وأبناء عم : فهل يجوز أن يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل ؛ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل أن يقتصوا منه ؛ إلا عند مالك ، فإن عنده للعصبة أن يقتصوا منه قبل ذلك . أما إن وضعت بنتاً أو بنتين بحيث يكون لابن العم نصيب من التركة : كان للعصبة أن يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ؛ ولم يجز لهن القصاص في المشهور عنه ؛ وهو قول الشافعي .

وهل لولي البنات كالحاكم أن يقوم مقامهن في الاستيفاء والصلح على مال ؟ روايتان عن أحمد . « أحدهما » وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك . و « الثانية » لا يجوز القصاص ؛ كقول الشافعي ؛ لكن إذا كانت البنات محاويج هل لولهن المصالحة على مال لهن ؟ فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

وسئل رحمه الله

عن رجل قتله جماعة وكان اثنان حاضرا ن قتله ، واتفق الجماعة على قتله ، وقاضى الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا قامت البيئة على من ضربه حتى مات واحداً كان أو أكثر فان لأولياء الدم أن يقتلوه كلهم ، ولهم أن يقتلوا بعضهم . وان لم تعلم عين القاتل فلأولياء المقتول أن يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم ، وقد أخذوا معهم جماعة أخرى ما حضروا تحليفهم ، وتقدموا إلى الشخص وضربوه بالسيف ، والدبايس ؛ ورموه في البحر : فهل القصاص عليهم جميعهم ، أم لا ؟

فأجاب : إذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باثروا قتله وجب القود عليهم جميعهم ؛ وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائم يحرس

المباشر؛ ويماونه . ففيها قولان « أحدهما » لا يجب القود إلا على المباشر ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ؛ بحيث أنه لا بد في فعل كل شخص من أن يكون صالحا للزهوق . و « الثاني » يجب على الجميع ؛ وهو قول مالك . وإن كان قتله لغرض خاص : مثل أن يكون بينهم عداوة ، أو خصومة ، أو يكرهونه على فعل لا يسيح قتله : فهذا القود لو ارثه : إن شاء قتل ، وإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ الدية . وإن كان الوارث صغيراً لم يبلغ فامن له الولاية عليه ، وإن لم يكن له ولي فالسلطان وليه ، والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وفي القول الثاني لاحق يبلغ ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى .

وسئل رحمه الله

عمن اتفق على قتله أولاده ، وجواره ، ورجل أجنبي : فما حكم الله فيهم ؟

فأجاب : إذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم ، والأمر في ذلك ليس للمشاركين في قتله ؛ بل لغيرهم من ورثته ، فإن كان له أخوة كانوا هم أولياءه ؛ وكانوا أيضاً هم الوراثين لماله ؛ فإن القاتل لا يرث المقتول . وليس للسلطان حق لافي دمه ، ولا في ماله ؛ بل الأخوة لهم الخيار : إن شاءوا قتلوا جميع المشتركين في قتله البالغ منهم ، وإن شاءوا قتلوا بعضهم . وهذا باتفاق الأئمة الأربعة . وأما المبشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الأئمة .

وأما الذين أعانوا بمثل إدخال الرجل إلى البيت ، وحفظ الأبواب ، ومحو ذلك : ففي قتلهم قولان للعلماء ، ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره . والممسك يقتل في مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ، ولا ميراث لهما . وإن كان الصغار من أولاده أعانوا أيضاً على قتله لم يكن دمه اليهم ، ولا إلى وليهم ؛ بل إلى الأخوة . وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع . والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد أنهم لا يرثون من ماله ، والصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون ، ومذهب أبي حنيفة ومالك : الصغار يرثون من ماله والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجلين تضاربا وتخانقا ، فوقع أحدهما فمات : فما يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالباً وجب القود عليه عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وصاحبي أبي حنيفة ؛ ولو ادعى أن هذا لا يقتل غالباً لم يقبل منه بغير حجة . فأما إن كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخنق ، ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات : فهذا يجب عليه القود بلا ريب ، فإن هذا قاتل نفسه عمداً ؛ فيجب عليه القود ؛ إذا كان المقتول يكافؤه بأن يكون حراً مساماً ، فيسلم إلى ورثة المقتول إن شاءوا . أن يقتلوه ، وإن شاءوا عفوا عنه ، وإن شاءوا أخذوا الدية .

وسئل رحمه الله

عن رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر في أنفه ، فجرى دمه ،
فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه فوق ميتا ؟

فأجاب : يجب القود على الخناق الذي رفس الآخر في أنثيه ؛ فان مثل
هذا الفعل قد يقتل غالبا ؛ فان موته بهذا الفعل دليل على أنه فعل به ما يقتل غالبا ؛
والفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحب
أبي حنيفة : مثل ما لو ضربه في أنثيه حتى مات فيجب القود ، ولو خنقه حتى
مات وجب القود ، فكيف إذا اجتمعا ؟ ! وولي المقتول خير إن شاء قتل ،
وإن شاء أخذ الدية ، وإن شاء عفا عنه ؛ وليس لولي الأمر أن يأخذ من القاتل
شيئا لنفسه ولا لبيت المال ؛ وإنما الحق في ذلك لأولياء المقتول .

وسئل رحمه الله

عن ضرب رجلا ضربة فكث زمانا ثم مات ، والمدة التي مكث فيها
كان ضعيفا من الضربة : مالذي يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية
منغلظة ، ولا قود فيه ، وهذا إن لم يكن موته من الضربة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يهودى قتله مسلم : فهل يقتل به ؟ أو ماذا يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ، ولا يجوز قتل
الذمي بغير حق ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« لا يقتل مسلم بكافر » . ولكن يجب عليه الدية . فقيل : الدية الواجبة
نصف دية المسلم . وقيل : ثلث ديته . وقيل : يفرق بين العمد والخطأ ،
فيجب في العمد مثل دية المسلم ، ويروى ذلك عن عثمان بن عفان : أن مسلماً
قتل ذمياً فغلظ عليه . وأوجب عليه كمال الدية . وفي الخطأ نصف الدية .
ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه جعل دية الذمي نصف دية
المسلم » . وعلى كل حال يجب كفارة القتل أيضاً ، وهي عتق رقبة مؤمنة ،
فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين .

وسئل رحمه الله

عن طائفة تسمى « العشيرة قيس ويعن » يكثر القتل بينهم ، ولا يبالون به
وإذا طلب منهم القاتل أحضروا شخصاً غير القاتل يتفقون معه على أن يعترف

بالقتل عند ولي الأمر ، فإذا اعترف جهزوا الى المتولي من يدعى أنه من قرابة
المقتول ، ويقول : أنا قد أبريت هذا القاتل مما استحقه عليه ، ويجعلون ذلك
ذريعة الى سفك الدماء ، وإقامة الفتن ، فإذا رأى ولي الأمر وضع دية المقتول الذي
لا يعرف قاتله من الطوائف الذين اثبت أسمائهم في الديوان على جميع الطوائف منهم
له ذلك أم لا ؟ أو رأى وضع ذلك على أهل محلة القاتل ، كما نقل [عن] بعض
الأئمة رضى الله عنهم ؟ أو رأى تعزيز هؤلاء العشير عند إظهارهم الفتن وسفك
الدماء والفساد بوضع مال عليهم يوخذ منهم ، ليكف نفوسهم العادية عن ذلك
كله : فهل له ذلك أم لا ؟ وهل يثاب على ذلك ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : أيده الله . الحمد لله : أما اذا عرف القاتل فلا توضع الدية على
أهل مكان المقتول باتفاق الأئمة . وأما اذا لم يعرف قاتله لا يبينه ولا إقرار : ففي
مثل هذا تشرع القسامة . فاذا كان هناك لوث حلف المدعون خمسين يمينا
عند الجمهور : مالك ، والشافعي ، واحمد ، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قصة القتيل الذي وجد بنخير ، فإن لم يحلفوا حلف المدعى عليه ، ومذهب
أبي حنيفة يخلف المدعى عليهم أولاً ؛ فان مذهبه أن اليمين لا تكون الا في
جانب المدعى عليه ، والجمهور يقولون هي في جنب أقوى المتداعين

فاما اذا عرف القاتل فان كان قتله لأخذ مال فهو محارب يقتله الامام حدا
وليس لأحد أن يعفو عنه ؛ لا أولياء المقتول ، ولا غيرهم . وإن قتل لأمر خاص
فهذا أمره الى أولياء المقتول ، فان شاءوا عفوا عنه . وللأمام في مذهب

مالك أن يجلد ه مائة ، ويجبسه سنة . فهذا التعزير يحصل المقصود . وعلى هذا فإذا كان أولياء المقتول قد رضوا بقتل صاحبهم فلا أرغم الله إلا بآنافهم . وإذا قيل : توضع الدية في بعض الصور على أهل المكان مع القسامة في الدية لورثة المقتول ؛ لا لبيت المال ، ولم يقل أحد من الأئمة أن دية المقتول لبيت المال . وكذلك لا توضع الدية بدون قسامة باتفاق الأئمة . وهؤلاء المعروفون بالفتن والفساد لولي الأمر ان يحسب منهم من عرف بذلك فيجبسه ؛ وله أن ينقله الى أرض أخرى ليكف بذلك عداونه ؛ وله أن يعزر أيضا من ظهر منه الشر ليكف به شره وعدوانه . ففي العقوبات الجارية على سنن العدل والشرع ما يعصم الدماء والأموال ، وينتفي ولاية الأمور عن وضع جبايات تفسد العباد والبلاد . ومن اتهم بقتل و كان معروفا بالفجور فلولي الأمر عند طائفة من العلماء ان يعاقبه تعزيرا على فجوره ، وتعزيرا له ، وبهذا وأمثاله يحصل مقصود السياسة العادلة . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن قال : أنا ضاربه ، والله قاتله ؟

فاجاب : الحمد لله . هذا يؤخذ باقراره ، ويجب عليه ما يجب على القاتل . واما قوله : والله قاتله . إن أراد به أن الله قابض روحه ، أو أن الله هو المميت لكل أحد ، وهو خالق أفعال العباد ، ونحو ذلك : فهذا لا يندفع عنه موجب القتل بذلك ؛ بل يجب عليه ما يجب على القاتل .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل راكب فرس ، مر به دباب ومعه دب ، فجفل الفرس ورمى
راكبه ، ثم هرب ورمى رجلا فأت ؟

فأجاب : لا ضمان على صاحب الفرس والحالة هذه ؛ لكن الدباب عليه
العقوبة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه
على تقريره فاطر ، ثم انكر . فضربه حتى مات : فما عليه ؟ ولم يضربه إلا لأجل
ما أخبر عنه بذلك .

فأجاب : عليه ان يعتق رقبة مؤمنة كفارة ، وتجب دية هذا المقتول ؛ إلا أن
يصالح ورثته على أقل من ذلك ، ولو كان قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق
ولا شبهة لوجب القود ، ولو كان بحق لم يجب شيء . والله أعلم .

وسئل قدام الله روجه

عن رجل جندي وله اقطاع في بلد الريع ، وقال في البلد قتيل ، فقالوا
إن الفلاح النصراني الذي هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الأمور
فلم يوجد ؛ ومسكوا اخا النصراني المتهم وهو في السجن ، ومع ذلك يتطلبون
الجندي باحضار النصراني ولم يكن ضامنا ؟

فاجاب : اذا كان الجندي لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبة
لكن اذا كان مطلوبا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه ، فان قال : أنه لا
يعرف مكانه فالقول قوله

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عثر على سبعة أنفس ، فحصل بينهم خصومة ؛ فقاموا بأجمعهم
ضربوه بنخرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء ؛ وعائناه إلى أن مات من
ضربهم ؛ فما يلزم السبعة الذين يساعدون على قتله ؟

فأجاب : إذا شهد لأولياء المقتول شاهدان ، ولم يثبت عدالتهما : فهذا لوث إذا حلف معه المدعون خمسين يمينا — إيمان القسامة — على واحد بعينه حكم لهم بالدم ؛ وإن اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع . وأما إن ادعوا أن القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعصا ضربا لا يقتل مثله غالبا : فهنا إذا ادعوا على الجماعة أنهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية .

وسئل رحمه الله

عما إذا قال المضروب : ما قاتلي إلا فلان : فهل يقبل قوله أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ؛ ولكن هل يكون قوله لوثا يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه ؟ على قولين مذكورين للعلماء : « أحدهما » أنه ليس بلوث ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة . و « الثاني » أنه لوث ، وهو قول مالك .

وسئل رحمه الله

عن رجلين شربا ؛ وكان معهما رجل آخر ، فلما أرادوا أن يرجعوا إلى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس ، فوقع عن فرسه ، فوقف

عنده ذلك الرجل الذى معها حتى ركب فرسه وجاء معه إلى منزله ؛ ولم يقف عنده ، فوقع عن فرسه ثانية ، ثم انه أصبح ميتا ؛ فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ؛ ولم يعلمه بموته ؛ فذكر له قضيتها ، فشهد عليه الشهود بأن فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت ؛ وأن المتهم لم يظهر نفسه خوف العقوبة ؛ لسكى لا يقر على نفسه ، ولميت بنت ترضع ، واخوة ؟

فأجاب : إن كان الذى شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا إذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء . واما إن كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول ، أو أكثر من ذلك ؛ وقتل : فهل يجب عليه القود ، ويسلم إلى أولياء المقتول ليقتلوه ان شاءوا ؟ هذا فيه قولان للعلماء ، وفيه روايتان عن أحمد ؛ لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعى وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود ؛ كما يوجبونه على الصاحى ، فان لم يشهد بالقتل إلا واحد لم يحكم به إلا أن يحلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينا ؛ وهذا إذا مات بضربه ، وكان ضربه عداونا محضا ، فاما إن مات مع ضرب الآخر : ففى القود نزاع ، وكذلك إن ضربه دفعا لعدوانه عليه ، أو ضربه مثل ما ضربه ، سواء مات بسبب آخر أو غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل واعد آخر على قتل مسلم بمال معين، ثم قتله؛ فما يجب عليه فى الشرع ؟

فأجاب : نعم إذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود ، وأولياء المقتول بالخيار : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ، وإن أحبوا عفوا .
وأما الواعد فيجب أن يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا . وعند بعضهم يجب عليه القود .

وسئل رحمه الله

عن القاتل ولده عمداً لمن ديته ؟

فأجاب : وأما الوارث كالأب وغيره إذا قتل مورثه عمداً فإنه لا يرث شيئاً من ماله ، ولا ديته باتفاق الأئمة ؛ بل تكون ديته كسائر ماله يحرمها القاتل أبا كان أو غيره ، ويرثها سائر الورثة غير القاتل .

وسئل رحمه الله

عن رجل تخاصم مع شخص ، فراح الى بيته ، فحصل له ضعف ، فلما قارب الوفاة أشهد على نفسه أن قاتله فلان فقيل له . كيف قتلك ؟ فلم يذكر شيئاً . فهل يلزمه شيء ، أم لا ؟ وليس بهذا المريض أثر قتل ولا ضرب أصلاً وقد شهد خلق من العدول أنه لم يضربه ، ولا فعل به شيئاً ؟

فأجاب : اما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسامحين ؛ بل إنما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه ، إما يمين واحدة عند أكثر العلماء : كأبي حنيفة ، واحمد . وإما خمسون يمينا : كقول الشافعي . والعلماء قد تنازعوا في الرجل إذا كان به أثر القتل — كجرح أو أثر ضرب — فقال فلان : ضربني عمداً : هل يكون ذلك لوثاً ؟ فقال أكثرهم بكافي حنيفة والشافعي واحمد : ليس بلوث ؛ وقال مالك : هو لوث ، فإذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به . ولو كان القتل خطأ فلاقسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك . وهذه الصورة قيل : لم تكن خطأ ، فكيف وليس به اثر قتل ؛ وقد شهد الناس بما شهدوا به : فهذه الصورة ليس فيها قسامة بلا ريب على مذهب الأئمة .

ومثل

عن أتهم بقتيل : فهل يضرب ليقر ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان هناك لوث وهو ما يغلب على الظن أنه قتله جاز لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقون دمه ، وأما ضربه ليقر فلا يجوز إلا مع القرائن التي تدل على أنه قتله ، فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال ، وبعضهم منع من ذلك مطلقا .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد ، وخاصم رجل آخر في غنم ضاعت له ، وقال : ما يكون عوض هذا الارقبتك . ثم وجد هذا مقتولا ، وأثر الدم أقرب الى القرية التي منها المتهم ، وذكر رجل له قتله ؟

فأجاب : اذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا أن ذلك المخاصم هو الذي قتله حكم لهم بدمه ؛ وبراءة من سواه ، فانما بينهما من العداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأمانة على أن هذا المتهم هو الذي قتله ، فاذا حلفوا مع ذلك أيمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ، وسلم اليهم برمته ، كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية الذي قتل بخير ولم يجب على أهل البقرة جناية ؛ لافي العادة السلطانية ، ولا في حكم الشريعة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن شخصين اتها بقتيل ، فامسكا ، وعوقبا العقوبة المؤلمة ، فافر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ، ولم يقر الآخر ، ولا أعترف بشيء : فهل يقبل قوله ، أم لا ؟

فأجاب : إن شهد شاهد مقبول على شخص أنه قتله كان لأوليائه
المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا الدم . وكذلك إن كان هناك لوث
ينبغي على الظن الصدق ؛ وإلا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أتهموا بقتيل فضربوهم ، واعترف واحد منهم بالعقوبة : فهل يسري
على الباقي ؟

فاجاب : الحمد لله . إن أقر واحد عدل أنه قتله كان لوثا ، فلا ولياء للمقتول
أن يحلفوا خمسين يمينا ، ويستحقوا به الدم . وأما إذا أقر مكرها ، ولم يتبين
صدق إقراره : فهذا لا يترتب عليه حكم ، ولا يؤخذ هو به ولا غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن سفارة جاءتهم حرامية فقاتلوهم ، فقتل الحرامية من السفارة رجلا ،
ثم إن ابن عم المقتول اتبع الحرامية هو وناس من قومه ، فلحقهم ، وقبضهم
وسأل عن القاتل ، فعين الحرامية شخصا منهم ، وقالوا : هذا قتل ابن عمك :
فقتله ؛ ثم بعد ذلك طلع القاتل أخا ذلك الشخص الذي عينه الحرامية ؟

فأجاب : أما المسافر المقتول ظلما فيجب على من قتله من الحرامية القود بشروطه ، وأما الشخص الثانى المقتول ظلما إذا كان معصوما فإن كان الدال عليه متعمدا الكذب فعليه القود ، وإن كان مخطئا وجبت الدية على عاقلته إن كان له عاقلة ؛ والا فعليه . وأما قاتله فإن لم يتعمد قتله ؛ بل أخطأ فيه ؛ فللورثة أن يطالبوا بالدية له ، أو لعاقلته ؛ لكن إذا ضمن الدية رجع بها على الدال أو عاقلته ؛ فإنه هو الذى يضاف إليه القتل فى مثل هذا ؛ ولهذا يجب قتله إذا تعمد الكذب ؛ كما يجب القتل على الشهود إذا رجعوا عن الشهادة وقالوا تعمدنا الكذب . والله أعلم .

ومثل رحمه الله

عن رجل قتل قتيلا ؛ وله أب وأم ، وقد وهبا للقاتل دم ولدهما ، وكتبنا عليه حجة أنه لا ينزل بلام ، ولا يسكن فيها ، ومتى سكن فى البلاد كان دم ولدهما على القاتل ، فاذا سكن : فهل يجوز لهم المطالبة بالدم ؛ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما ؛ بل لهم أن يطالبوه بالدية فى قول بعض العلماء ، وبالدم فى قول آخر . وسواء قيل : هذا الشرط صحيح ؛ أم فاسد . وسواء قيل : يفسد العقد بفساده ، أولا يفسد ؛ فإن ذينك القولين مبنيان على هذه الأصول

وسئل رحمه الله تعالى

عن صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية : مثل أن يكسر سنا ، أو يفقأ عينا ، ونحو ذلك ؛ خطأ : فهل لأولياء ذلك أن يأخذوا دية الجناية من أبي الصبي وحده إن كان موسراً ؟ أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه ؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا فعل ذلك خطأ فديته على عاقلته بلا ريب ؛ كالبالغ وأولى . وإن فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور : كأبي حنيفة ، ومالك وأحمد في المشهور عنه ، والشافعي في أحد قوليهِ . وفي القول الآخر عنه وعن أحمد أن عمده إذا كان غير بالغ في ماله .

وأما « العاقلة » التي تحمل : فهم عصبتها : كالعم وبنيه ، والاختوة وبنيتهم باتفاق العلماء . وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته أيضا عند الجمهور : كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في أظهر الروايتين عنه . وفي الرواية الأخرى وهو قول الشافعي : أبوه وابنه ليسا من العاقلة .

والذى « تحملها العاقلة » بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية : مثل قلع العين فإنه يجب فيه نصف الدية . وأما دون الثلث : كدية السن : وهو نصف عشر الدية ، ودية الأصبع وهى عشر الدية : فهذا لا تحملها العاقلة فى مذهب مالك وأحمد ؛ بل هو فى ماله عند الشافعى . وعند أبى حنيفة لا تحمل ما دون دية السن والموضحة ، وهو المقدر كإرش الشجة التى دون الموضحة . وإذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه فى إحدى الروايتين عن أحمد ، وروى ذلك عن ابن عباس . وفى الرواية الأخرى وهو قول الأكثرين : أنه فى ذمته ؛ وليس على أبيه شيء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال لزوجته : أسقطى ما فى بطنك والاثم على . فإذا فعلت هذا ، وسمعت منه : فما يجب عليهما من الكفارة ؟

فأجاب : إن فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجدا فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذى لم يقتله ؛ لا للأب فإن الأب هو الأمر بقتله ، فلا يستحق شيئاً .

وسئل رحمه الله

عن رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول ، وأنها حبلى منه ، وأنه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل ، وأنه ضرب الجارية ضرباً مبرحاً على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك ؛ وأن الجارية قالت : إنه كان يلطخ ذكركه بالقطران ويطؤها حتى يسقطها ، وأنه اسبقها السم وغيره من الأشياء المسقطة مكرهه . فما يجب على مالك الجارية بما ذكر؟ وهل هذا مسقط لعدالته أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : إسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين ، وهو من الوأد الذي قال الله فيه : (وإذا المؤودة ستلت . بأي ذنب قتلت) وقد قال : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) ولو قدر أن الشخص اسقط الحمل خطأ مثل أن يضرب المرأة خطأ فتسقط : فعليه غرة عبد أو أمة ؛ بنص النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفاق الأئمة ، وتكون قيمة الغرة بقدر عشرة دية الأم عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد .

كذلك عليه « كفارة القتل » عند جمهور الفقهاء ، وهو المذكور في قوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

توبة من الله) وأما إذا تعمد الاسقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك ، وذلك مما يقدح في دينه وعدالته . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء : فما يجب عليها ؟

فأجاب : يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة غرة: عبداً أو أمة، تكون هذه الغرة لورثة الجنين؛ غير أمه، فإن كان له أب كانت الغرة لأبيه، فإن أحب أن يسقط عن المرأة فله ذلك، وتكون قيمة الغرة عشردية، أو خمسين ديناراً. وعليها أيضاً عند أكثر العلماء عتق رقبة فإن لم تجد صامت شهرين متتابعين، فإن لم تستطع أطعمت ستين مسكيناً.

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات؛ فإنها كانت مريضة؛ وهو مريض، فضجرت منه : فما يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا هو الوأد الذي قال الله تعالى فيه : (وإذا
الموودة سئلت . بأي ذنب قتلت) وقال الله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم
خشية إملاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود ، عن « النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قيل له : أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك .
قيل : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » وإذا كان الله
قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلأن يحرم قتله بدون ذلك أولى
وأحرى . وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ؛ ليس لها
منها شيء باتفاق الأئمة . وفي وجوب الكفارة عليها قولان . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرجل يلطم الرجل ، أو يكلمه ، أو يسبه : هل يجوز أن يفعل به كما
فعل ؟

فأجاب : وأما « القصاص في اللطمة ، والضربة » ونحو ذلك : فذهب
الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص ثابت في ذلك كله
وهو المنصوص عن أحمد في رواية سماعيل بن سعيد الشالنجي . وذهب كثير
من الفقهاء إلى أنه لا يشرع في ذلك قصاص ؛ لأن المساواة فيه متعذرة في
الغالب ، وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ؛

والأول أصح ؛ فان سنة النبي صلى الله عليه وسلم مضت بالقصاص في ذلك وكذلك سنة الخلفاء الراشدين ، وقد قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ونحو ذلك .

وأما قول القائل : ان المائلة في هذه الجناية متعذرة . فيقال : لا بد لهذه الجناية من عقوبة : إما قصاص ، وإما تعزير . فإذا جوز ان يعزر تعزيراً غير مضبوط الجنس والقدر فلأن يعاقب الى ما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى . والعدل في القصاص معتبر بحسب الامكان ، ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب ضربة مثل ضربته أو قريباً منها كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزر بالضرب بالسوط ؛ فالذى يمنع القصاص في ذلك خوفاً من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلماً مما فر منه . فعلم أنما جاءت به السنة أعدل وأمثل .

وكذلك له أن يسبه كما يسبه : مثل أن يلعنه كما يلعنه . أو يقول : قبحك الله . فيقول : قبحك الله . أو : أخزاك الله . فيقول له : أخزاك الله . أو يقول : يا كلب ! يا خنزير ! فيقول : يا كلب ! يا خنزير ! فأما إذا كان محرم الجنس مثل تكفيره أو الكذب عليه لم يكن له ان يكفره ولا يكذب عليه . وإذا لعن أباه لم يكن له أن يلعن أباه ؛ لأن أباه لم يظلمه .

وسئل رحمه الله

عمن ضرب غيره فمطل منفعة أصبعه ؟

فأجاب : إذا تعطلت منفعة أصبعه بالجناية التي اعتدى فيها وجبت دية الأصبع ، وهي عشر الدية الكاملة . والله اعلم

وسئل قدس الله روحه

عن اثنين : أحدهما حر ، والآخر عبد : حملوا خشبة قتهورت منهم الخشبة من غير عمد ؛ فأصابت رجلاً ؛ فاقام يومين وتوفي : فما يجب على الحر والعبد ؟ وماذا يجب على مالك العبد إذا تغيب العبد ؟

فأجاب : إذا حصل منها تفريط أو عدوان وجب الضمان عليهما . وإن كان هو المفريط بوقوفه حيث لا يصلح فلا ضمان . وإن لم يحصل تفريط منهما فلا ضمان عليهما . وإن كان بطريق السبب فلا ضمان

وإذا وجب الضمان عليها نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته ، فإن شاء سيده أن يسلمه في الجناية ، وإن شاء أن يفتديه . وإذا افتداه فانه يفتديه بأقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وفي الأخرى وفي مذهب مالك يفتديه بارش الجناية بالنفا ما بلغ . فاما إن جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء إلا أن يختار . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن ثلاثة حملوا عامود رخام ، ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجله : فما يجب عليهم ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم إذ القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك ؛ لكن من العلماء من يوجب بعيرين من الابل ، كما هو المشهور عن أحمد : ومنهم من يوجب فيه حكومة ، وهو أن يقوم المجني عليه كأنه لا كسره ، ثم يقوم مكسوراً ؛ فينظر ما نقص من قيمته : فيجب بقسطه . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدى ، ولم يضرب أحدهما الآخر ، وكان أحدهما مريضا ، ثم تفارقا في عافية ، ثم بعد اسبوع توفي أحدهما ، وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام ، فسك أبو الهارب وألزموه باحضار ولده ، فاعتقد أن الخصم لم يمت ؛ والتزم لأهله أنه مها تم عليه كان هو القائم به ؛ فلما مات اعتقلوا أباه تسعة أشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال ، وأبرئ المتهم وكل أهله ؛ فهل لهذا الملتزم بالمبلغ أن يرجع على أحد من بنى عمه بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب ؟

فأجاب : إن ثبت أن الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه ، وكان سببا في موته ؛ فالدية على العاقلة . فعلى عصابة بنى العم وغيرهما أن يتحملوا هذا القدر الذى رضى به أهل القتل فانه أخف من الدية ، وأما إن لم يثبت شيء من ذلك ؛ لكن اخذ الأب بمجرد إقراره : لم يلزمهم باقرار الأب شيء ؛ وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه . والله أعلم .

وسئل قاضي الله رحمه

عن رجل رأى رجلاً قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ، ولحس
السيف بقمه . وأن ولي الأمر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد ، وإن الذي
رآه قد وجدته في مكان لم يقدر على مسكة : فهل له أن يقتل القاتل
المذكور بغير حق ؟ وإذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه ؟

فاجاب : إن كان قاطع طريق قتلهم لأخذ أموالهم وجب قتله ،
ولا يجوز العفو عنه ، وإن كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم ،
أو عداوة : فامره الى ورثة القاتل : إن أحبوا قتله قتلوه ، وإن أحبوا
عفوا عنه ، وإن أحبوا أخذوا الدية . فلا يجوز قتله إلا باذن الورثة الآخرين .
وأما إن كان قاطع طريق : فقليل : باذن الامام ؛ فمن علم ان الامام أذن
في قتله بدلائل الحال جاز أن يقتله على ذلك ، وذلك مثل أن يعرف أن
ولاية الأمور يطلبونه ليقتلوه ، وإن قتله واجب في الشرع : فهذا يعرف
أنهم آذنون في قتله ؛ وإذا وجب قتله كان قاتله مأجوا في ذلك .

وسئل رحمه الله

عن رجلين قبض أحدهما للواحد ، والآخر ضربه فشلت يده ؟
فأجاب الحمد لله . هذا فيه نزاع . والأظهر أنه يجب على الاثنين القود
إن وجب ، والافالدية عليهما . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً فقتلها ، ثم تاب بعد موتها ، وكان له أولاد صغار ، فلما كبر أحدهما أراد أداء كفارة القتل ، ولم يجد قدرة على العتق ، فاراد أن يصوم شهرين متتابعين : فهل تجب الكفارة على القاتل ؟ وهل يجزى قيام الولد بها ؟ وإذا كان الولد امرأة فحاضت في زمن الشهرين : هل ينقطع التتابع ؟ وإذا غلب على ظنها أن الطهر يحصل في وقت معين : هل يجب عليها الإمساك ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . ان كان قد وجدها يفعلان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء ، وهو أظهر القولين في مذهب احمد ؛ وان كان يمكنه دفعه عن وطئها بالكلام ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لو أن رجلاً اطلع في بيتك ففقتأت عينه ما كان عليك شيء » و « نظر رجل مرة في بيته فجعل يتبع عينه بمدى لو أصابته لقلعت عينه » وقال : « إنما جعل الاستئذان من أجل النظر » وقد كان يمكن دفعه بالكلام . وجاء رجل الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ويده سيف متلطح بدم قد قتل امرأته ، فجاء أهلها يشكون عليه ، فقال الرجل : انى قد وجدت لكما قد تفخذها فضربت ما هنالك بالسيف فاخذ السيف فهرزه ، ثم اعاده اليه ، فقال : إن عاد فعد .

ومن العلماء من قال يسقط القود عنه اذا كان الزاني محصنا ، سواء كان القاتل هو زوج المرأة أو غيره ، كما يقوله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد .

والقول الأول إنما مأخذه أنه جنى على حرمة فهو كففى عين الناظر ، وكالذي انتزع يده من فم العاض حتى سقطت ثناياه ، فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، وقال : « يدع يده في فيك فتقضمها كما يقضم الفحل ؟ ! » وهذا الحديث الأول القول به مذهب الشافعي وأحمد .

ومن العلماء من لم يأخذ به ، قال : لأن دفع الصائل يكون بالأسهل . والنص يقدم على هذا القول . وهذا القول فيه نزاع بين السلف والخلف ، فقد دخل اللص على عبد الله بن عمر ، فأصلم له السيف ، قالوا : فلولا أنا نهيناه عنه لضربه ، وقد استدل أحمد بن حنبل بفعل ابن عمر هذا مع ما تقدم من الحديثين ، وأخذ بذلك

وأما إن كان الرجل لم يفعل بعد فاحشة ؛ ولكن وصل لأجل ذلك فهذا فيه نزاع ، والأحوط لهذا أن يتوب من القتل من مثل هذه الصورة ، وفي

وجوب الكفارة عليه نزاع ، فاذا كفر فقد فعل الأحوط ؛ فان الكفارة
تجب في قتل الخطأ . وأما قتل العمد فلا كفارة فيه عند الجمهور : كمالك ، وأبي
حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه . وعليه الكفارة عند الشافعي وأحمد في
الرواية الأخرى .

واذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه وليه ستين مسكينا
فانه بدل الصيام الذي عجزت عنه قوته ، فاذا أطعم عنه في صيام رمضان فهذا
أولى . والمرأة ان صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تتابعها ، بل تبني
بعد الطهر باتفاق الأئمة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ، ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة
أفدنة طين سواء ؛ مصالحة ، ثم أكلها اثني عشر سنة ، ولم يكتب بينه وبينه
ابداً ، وحال المضروب ضعيف : فهل يلزم الضارب الدية ؟

فأجاب : إن كان صالحه عن شلل يده على شيء وجب ما اصطالحا عليه ؛ ولم
يكن لهذا ان يزيد ، ولا لهذا ان ينقصه . وأما إن كان أعطاه شيئاً بلا
مصالحة فله أن يطلب تمام حقه . وشلل اليد فيه دية اليد . والله أعلم .

وسئل قديس الله روم

عن رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ، ووقعت أنيابة ، وخطوا حنكه
بالابر فما يجب ؟

فأجاب : يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا
أو خمس من الابل أو ستمائة درهم . ويجب في تحويل الحنك الأرض : يقوم
المجني عليه كأنه عبد سليم ، ثم يقوم وهو عبد معيب ، ثم ينظر تفاوت ما بين
القيمين ؛ فيجب بنسبته من الدية . وإذا كانت الضربة مما تقلع الأسنان في العادة
فالمجني عليه القصاص ، وهو أن يقلع له مثل تلك الأسنان من الضارب .

وسئل رحم الله

عن مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ، ثم تاب بعد ذلك : فهل ترجى له
التوبة ، وينجو من النار ، أم لا ؟ وهل يجب عليه دية ، أم لا ؟ .

فأجاب : قاتل النفس بغير حق عليه « حقان » : حق لله بكونه تعدى
حدود الله وانتهك حرماته . فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة ، كما قال

تعالى : (يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ؛ ان الله يغفر الذنوب جميعا) أى لمن تاب . وقال : (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ، ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا . إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأؤثك يبدل الله سيئاتهم حسنات ، وكان الله غفورا رحيما) وفى الصحيحين وغيرهما عن أبى سعيد ، عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه ، فسأله : هل من توبة ؟ فقال : أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة ؟ ! ! فقتله ، فكمل به مائة ! ثم مكث ما شاء الله ، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه ، فسأله هل لي من توبة ؟ قال : ومن يحول بينك وبين التوبة ؟ ! ولكن ائت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم ، فأدركه الموت فى الطريق ، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب ؛ فبعث الله ملكا يحكم بينهم فأمر أن يقاس فألى أى القريتين كان أقرب الحق به ؛ فوجدوه أقرب الى القرية الصالحة فغفر الله له »

« والحق الثانى » حق الآدميين . فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم ، فيمكنهم من القصاص ؛ أو يصالحهم بمال ، أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم ، وذلك من تمام التوبة .

وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة؟ على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره؛ ومن قال يبقى له؛ فإنه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطى المقتول من حسناته بقدر حقه، ويبقى له ما يبقى، فإذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله؛ وأنجاه من النار (ولا يقنط من رحمة الله إلا القوم الفاسقون) .

وسئل رحمه الله

عن رجلين اختلفا في قتل النفس عمداً. فقال أحدهما: إن هذا ذنب لا يغفر وقال الآخر: إذا تاب تاب الله عليه؟

فأجاب: أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل؛ لا في قتل النفس؛ ولا في سائر مظالم العباد؛ فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار؛ لكن تقبل توبة القاتل وغيره من الظلمة؛ فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له. وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهما إياها: أما من حسنات الظالم، وأما من عنده. والله أعلم.

وسئل رحمه الله تعالى

عمن أتهموه النصارى في قتل نصارى ولم يظهر عليه؛ فأحضروه الى النائب بالكرك؛ والزموه أن يعاقبه؛ فعوقب حتى مات ولم يقر بشيء: فما يلزم النصارى الذين التزموا بدمه؟

فأجاب: يجب عليهم ضمان الذي التزموا دمه إن مات تحت العقوبة بل يعاقبون كما عوقب أيضا؛ كما روى أبو داود في السنن عن النعمان بن بشير قضي نحو ذلك.. والله أعلم.

كتاب الحدود

قال شيخ الإسلام قيس الله روم

فصل

خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطاباً مطلقاً ، كقوله : (والسارق والسارقة فاقطعوا) وقوله : (الزانية والزاني فاجلدوا) وقوله : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) وكذلك قوله : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ؛ لكن قد علم أن المخاطب بالفعل لا بد أن يكون قادراً عليه ، والعاجزون لا يحب عليهم ، وقد علم أن هذا فرض على الكفاية ، وهو مثل الجهاد ؛ بل هو نوع من الجهاد . فقوله : (كتب عليكم القتال) وقوله : (وقاتلوا في سبيل الله) وقوله : (الا تنفروا يمدبكم) ونحو ذلك هو فرض على الكفاية من القادرين . و « القدرة » هي السلطان ؛ فهذا ؛ وجب إقامة الحدود على ذي السلطان ونوابه .

والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد ، والباقيون نوابه ، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها ، وعجز من الباقين ، أو غير ذلك

فكان لها عدة أئمة . لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ، ويستوفي الحقوق ؛ ولهذا قال العلماء إن أهل البغي ينفذ من أحكامهم ما ينفذ من أحكام أهل العدل ؛ و كذلك لو شار كوا الامارة وصاروا أحزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم ، فهذا عند تفرق الأمراء وتعددتهم ، وكذلك لو لم يتفرقوا ؛ لكن طاعتهم للأمر الكبير ليست طاعة تامة ؛ فإن ذلك أيضا إذا اسقط عنه الزامهم بذلك لم يسقط عنهم القيام بذلك ؛ بل عليهم أن يقيموا ذلك ؛ و كذلك لو فرض عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود والحقوق ، أو إضاعته لذلك : لكان ذلك الفرض على القادر عليه .

وقول من قال : لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه . إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل . كما يقول الفقهاء : الأمر الى الحاكم . إنما هو العادل القادر فاذا كان مضيعا لأموال اليتامى ؛ أو عاجزا عنها : لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه ، وكذلك الأمير إذا كان مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها اليه مع إمكان إقامتها بدونه .

والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه . فتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين ، ومتى لم يقيم إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت اذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها ، فانها من « باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » فان كان في ذلك من فساد ولاية الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه . والله أعلم .

باب حد الزنا

سئل شيخ الإسلام قمر بن عبد الله روم

عن زنا بأخته : ماذا يجب عليه ؟

فاجاب : وأما من زنا بأخته مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله ، والحجة في ذلك ما رواه البراء بن عازب ، قال : مر بي خالي أبو بردة ، ومعه راية ، فقلت : أين تذهب يا خالي ! قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أبيه ؛ فأمرني أن أضرب عنقه ، وأخمس ماله » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة مزوجة بزواج كامل ، ولها أولاد ، فتعلقت بشخص من الأطراف اقامت معه على الفجور ؛ فلما ظهر أمرها سعت في مفارقة الزوج: فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا الفعل ؟ وهل عليهم إثم في قطعها ؟ وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سرا ؟ وان فعل ذلك غيره يأثم ؟

فأجاب : الحمد لله . الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنعوها من المحرمات
فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها ؛ وإن احتاجت إلى القيد قيدوها . وما ينبغي
للولد أن يضرب أمه . وأما برها فليس لهم أن يمنعوها برها ، ولا يجوز لهم
مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء ؛ بل يمنعوها بحسب قدرتهم . وإن
احتاجت إلى رزق وكسوة رزقوها ، وكسوها ، ولا يجوز لهم إقامة الحد
عليها بقتل ولا غيره ، وعليهم الأثم في ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين ؟

فأجاب : على سيد الأمة إذا زنت أن يقيم عليها الحد ، كما في الصحيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ؛ ثم
إن زنت فليجلدها ؛ ثم إن زنت فليجلدها ؛ ثم إن زنت في الرابعة فليبعها
ولو بظفير » والظفير الحبل . فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان عاصيا لله ورسوله . وكان اصراره على المصيبة قادحا في عدالته . فاما
إذا كان هو يرسلها لتبغي وتنفق على نفسها من مهر البغاء ، أو يأخذ هوشيتا
من ذلك : فهذا ممن لعنه الله ورسوله ؛ وهو فاسق خبيث ؛ اذن في
الكبيرة ، وآخذ مهر البغي ؛ ولم ينهها عن الفاحشة . ومثل هذا لا يجوز
أن يكون معدلا ؛ بل لا يجوز اقراره بين المسلمين ؛ بل يستحق العقوبة

الغليظة حتى يصون إماءه . وأقل العقوبة أن يهجر فلا يسلم عليه ، ولا يصلى خلفه إذا أمكنت الصلاة خلف غيره ، ولا يستشهد ولا يولى ولا ية أصلا . ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد ؛ يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وكان مرتدأ لا ترثه ورثته المسلمون . وإن كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة ، فان هذا من المحرمات المجمع عليها .

وسئل رحمه الله تعالى

عمن حلف لولده أنه إن فعل منكراً يقيم عليه الحد ، فاقر لوالده فضربه مائة جلدة ، وبقي تغريب عام : فهل يجوز في تنريب العام كفارة ، أم لا ؟ فأجاب : انه إذا غربه في الحبس ولو في دار الأب بر في يمينه ، وإن كان مطلقا غير مقيد في موضع معين ؛ فانه لا يجب القيد ، ولا جعله في مكان مظلم . والله أعلم .

وسئل

عمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحـدد : فهل يسقط عنه الحد بالتوبة ؟

فأجاب : إن تاب من الزنا ، والسرقه ؛ أو شرب الخمر ، قبل أن يرفع إلى الامام : فالصحيح ان الحد يسقط عنه ، كما يسقط عن المحاربين بالاجماع إذا تابوا قبل القدرة .

وسئل رحمه الله

عن رجل أذنب ذنبا يجب عليه حد من الحدود : مثل جلد ، أو حصب ثم تاب من ذلك الذنب ، وأقلع ، واستغفر ، ونوى أن لا يعود : فهل يجزئه ذلك ؟ أو يحتاج مع ذلك إلى أن يأتي إلى ولي الأمر ويعرفه بذنبه ليقم عليه الحد ؛ أم لا ؟ وهل ستره على نفسه وتوبته أفضل ، أم لا ؟

فأجاب : إذا تاب توبة صحيحة تاب الله عليه من غير حاجة إلى أن يقر بذنبه حتى يقام عليه الحد ، وفي الحديث : « من ابتلي بشيء من هذه القاذورات فليستر بستر الله ؛ فانه من يبد لناصفحته نقم عليه كتاب الله » وفي الآخر أيضا : « من أذنب سرا فليتب سرا ، ومن أذنب علانية فليتب علانية » وقد قال تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) الآية .

وسئل رحمه الله

عن إثم المعصية ، وحد الزنا : هل تزداد في الأيام المباركة ، أم لا ؟

فأجاب : نعم . المعاصي في الأيام المفضلة والأمكنة المفضلة تنلظا وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء ، وقد ضربت ، وجبست ؛ ثم عادت تفعل ذلك ، وقد لحق الجيران الضرر بها : فهل لولي الأمر نقلها من بينهم ، أم لا ؟

فأجاب : نعم ! لولي الأمر كصاحب الشرطة أن يصرف ضررها بما يراه مصلحة : إما بحبسها ، وإما بنقلها عن الحرائر ؛ وإما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة ، وقد كان عمر بن الخطاب يأمر العزاب أن لا تسكن بين المتأهلين ، و أن لا يسكن المتأهل بين العزاب ؛ وهكذا فعل المهاجرون لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وتقوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة إلى البصرة ، وثبت في الصحيحين . أن النبي صلى الله عليه وسلم « نفى المخنثين » و « أمر بنفيهم من البيوت » خشية أن يفسدوا النساء . فالقوادة شر من هؤلاء ، والله يعذبها مع أصحابها .

وسئل

عن « الفاعل ، والمفعول به » بعد ادراكهما ما يجب عليهما ؟ وما يطهرهما ؟ وما ينويان عند الطهارة ؟

فأجاب : أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة ، سواء كانا محصنين أو غير محصنين ؛ لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » ولأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها . وعليها الاغتسال من الجنابة ، وترتفع الجنابة من الاغتسال ؛ لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة ، وهذا معنى ما روى : « أنها لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة » .

وسئل رحمه الله

. عن قوله في « التهذيب » : من أتى بهيمة فاقتلوا المفعول ، واقتلوا الفاعل بها : فهل يجب ذلك أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا فيه حديث رواه أبو داود في السنن ؛ وهو قوله : « من أتى بهيمة فاقتلوه ، واقتلوها » وهو أحد قولي العلماء ؛ كأحد القولين في مذهب أحمد ، ومذهب الشافعي .

باب حد القذف

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن قذف رجلا لأنه ينظر الى حريم الناس ، وهو كاذب عليه : فما يجب على القاذف ؟ .

الجواب : إذا كان الأمر على ما ذكر فإنه يعزر على افتراءه على هذا الشخص بما يزره وامثاله ، إذا طلب المقذوف ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة ، وشرط أن رد مطلقته كان الصداق حالا ، ثم إنه رد المطلقة ، وقذف هو ومطلقته عرض الزوجة ، ورموها بالزنا ؛ بأنها كانت حاملا من الزنا ، وطلقها بعد دخوله بها : فما الذي يجب عليهما ؟ وهل يقبل قولهما ؟ وهل يسقط الصداق ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . أما مطلقة فتحد على قذفها ثمانين
جلدة إذا طلبت ذلك المرأة المقدوفة ، ولا تقبل لها شهادة أبداً ، لأنها فاسقة .
وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة إذا طلبت المرأة ذلك ، ولا تقبل له شهادة .
أبداً ، وهو فاسق إذا لم يتب .

وهل له إسقاط الحد باللعان ؟ فيه للفقهاء « ثلاثة أقوال » في مذهب
أحمد وغيره . قيل : يلاعن . وقيل : لا يلاعن . وقيل : إن كان ثم ولد يريد
نفيه لاعن ؛ وإلا فلا . وصادقها باق عليه لا يسقط باللعان ، كما سن ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا كله باتفاق الأئمة ؛ إلا ما ذكرناه من
جواز اللعان ففيه الأقوال الثلاثة « أحدها » لا يلاعن ؛ بل يحد حد القذف ،
وتسقط شهادته ، وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه ، وأحد الوجهين
في مذهب الشافعي . و « الثاني » يلاعن ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في
رواية عنه . و « الثالث » إن كان هناك حمل لاعن ؛ لنفيه ؛ وإلا فلا . وهو
أحد الوجهين في مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد . والله أعلم .

ومثل

عن رجل قال لرجل : أنت فاسق شارب الخمر ، ومنعه من أجره ملكه
الذي يملك انتفاعه شرما ؟

فأجاب : إذا كان المَقْذُوف محصنا وجب على القاذف حد القذف إذا طلبه
المَقْذُوف ، وأما شتمه بغير ذلك إذا كان كاذبا فعليه أن يعزر على ذلك . وأما
ضربه وجبسه إذا كان ظالما ؛ فإنه يفعل به كما فعل ، وما عطله عليه من
المنفعة ضمنه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قذف رجلا ، وقال له : أنت علق ، ولد زنا : فما الذي يجب
عليه ؟

فأجاب : إذا قذفه بالزنا أو اللواط كقوله : أنت علق وكانت
ذلك الرجل حراً مسلماً لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد القذف إذا طلبه المَقْذُوف
وهو ثمانون جلدة إن كان القاذف حراً ؛ وأربعون إن كان رقيقاً
عند الأئمة الأربعة .

باب حد المسكر

قال شيخ الإسلام رضي الله عنه

أما «الأشربة المسكرة» فذهب جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء أن كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ؛ وما أسكر كثيره فقليله حرام . وهذا مذهب مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة ، وهو اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، واختيار طائفة من المشايخ : مثل أبي الليث السمرقندي ، وغيره . وهذا قول الأوزاعي وأصحابه ، والليث ابن سعد وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه وأصحابه ، وداود بن علي وأصحابه وإبي ثور وأصحابه ، وابن جرير الطبري وأصحابه ، وغير هؤلاء من علماء المسلمين وأئمة الدين .

وذهب طائفة من العلماء من أهل الكوفة كالنخعي والشمي وإبي حنيفة وشريك وغيرهم إلى أن ما أسكر من غير الشجرتين — النخل والعنب — كنبذ الحنطة والشعير والنرة والعسل ، ولبن الخيل وغير ذلك ، فإنما يحرم

منه القدر الذي يسكر . وأما القليل الذي لا يسكر فلا يحرم . وأما عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو خمر يحرم قليلاً وكثيره بإجماع المسلمين .

وأصحاب « القول الثاني » قالوا : لا يسمى خمرًا إلا ما كان من العنب . وقالوا : إن نبذ التمر والزبيب إذا كان نياً مسكراً حرم قليله وكثيره ولا يسمى خمرًا ، فإن طبخ أدنى طبخ حل . وأما عصير العنب إذا طبخ وهو مسكر لم يحل ، إلا أن يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه . فاما بعد أن يصير خمرًا فلا يحل وإن طبخ إذا كان مسكراً بلا نزاع .

و « القول الأول » الذي عليه جمهور علماء المسلمين هو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فان الله تعالى قال في كتابه : (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة : فهل أنتم منتهون) .

واسم « الخمر » في لغة العرب الذين خوطبوا بالقرآن كان يتناول المسكر من التمر وغيره ، ولا يختص بالمسكر من العنب ؛ فانه قد ثبت بالنقول الصحيحة أن الخمر لما حرمت بالمدينة النبوية وكان تحريمها بعد غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة لم يكن من عصير العنب شيء ، فان المدينة ليس فيها

شجر عنب ؛ وإنما كانت خمرهم من التمر . فلما حرّمها الله عليهم أراقوها بأمر
النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل وكسروا أوعيتها ، وشقوا ظروفها ؛ وكانوا
يسمونها « خمر » . فعلم أن اسم « الخمر » في كتاب الله عام لا يختص بعصير
العنب .

فروى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما ؛ قال : نزل
تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة اشربة ؛ ما منها شراب العنب . وفى
الصحيحين عن أنس رضى الله عنه قال : إن الخمر حرمت يومئذ من البسر والتمر .
وفى لفظ لمسلم : لقد أنزل الله هذه الآية التى حرم فيها الخمر ؛ وما بالمدينة شراب
الامن تمر وبسر . وفى لفظ للبخارى : وحرمت علينا حين حرمت وما نجد
خمر الأعناب إلا قليلا ؛ وعامة خمرنا البسر والتمر . وفى الصحيحين عن أنس
رضى الله عنه قال : كنت أسقى أبا عبيدة وأبي بن كعب من فريخ زهو وتمر
فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال ابو طلحة : يا أنس اقم الى
هذه الجرار فاهرقها ، فاهرقتها .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم : أن الخمر
يكون من الحنطة والشعير ؛ كما يكون من العنب ؛ فى الصحيحين عن ابن عمر
أن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم :
أما بعد أيها الناس ! إنه نزل تحريم الخمر وهى من خمسة : من العنب ، والتمر ؛

والمسل ؛ والحنطة ؛ والشعير ؛ والخمر ما خامر العقل . وروى أهل السنن أبو داود والترمذي وابن ماجه عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من الحنطة خمرًا ؛ ومن الشعير خمرًا ومن الزبيب خمرًا ؛ ومن التمر خمرًا ومن المسل خمرًا » زاد أبو داود : « وأنا أنهي عن كل مسكر » .

وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن كل مسكر خمر ، وهو حرام ، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع ، وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ! أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : البتع . وهو من العسل ينبذ حتى يشتد ؟ قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بنحو آتيمه فقال : « كل مسكر حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا « من حبشان » . وحبشان من اليمن سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأراضهم من الندة يقال له : « المزر » فقال : « أمسكر هو ؟ » قال : نعم . قال : « كل مسكر حرام ؛ إن على الله عهدا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار » وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي رواية له : « كل مسكر خمر ، وكل خمر

حرام » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » رواه ابن ماجه ، والدارقطني ، وصححه ، وقد روى أهل السنن مثله من حديث جابر ومن حديث عمرو بن شبيب عن أبيه ، عن جده . والأحاديث كثيرة صحيحة في هذا الباب .

ولكن عذر من خالفها من أهل العلم أنها لم تبلغهم ، وسمعوا أن من الصحابة من شرب النبيذ ، وبلغتهم في ذلك آثار : فظنوا أن الذي شربوه كان مسكراً ، وإنما كان الذي تنازع فيه الصحابة هو ما نبذ في الأوعية الصلبة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الاتباز في الدباء » وهو القرع ، وفي « الحتم » وهو ما يصنع من التراب من الفخار ، « ونهى عن النقيز » وهو الخشب الذي ينقر ، « ونهى عن المزفت » وهو الظرف المزفت « وأمرهم أن ينتبذوا في الظروف الموكاة » وهو أن ينقع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلو ، فيشرب حلواً قبل أن يشتد . فهذا حلال باتفاق المسلمين . ونهاهم أن ينتبذوا هذا النبيذ الحلال في تلك الأوعية ؛ لأن الشدة تدب في الشراب شيئاً فشيئاً ، فيشربه المسلم وهو لا يدري أنه قد اشتد ، فيكون قد شرب محرماً ، وأمرهم أن ينتبذوا في الظرف الذي يربطون فيه ، لأنه إن اشتد الشراب انشق الظرف فلا يشربون مسكراً .

والنهي عن « نبذ الأوعية القوية » فيه أحاديث كثيرة مستفيضة ؛ ثم روى عنه بإباحة ذلك ، كما في صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب ؛ قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن الأشرية إلا في ظروف
الأدم ، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً » وفي رواية « نهيتكم
عن الظروف ، وإن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام » فمن
الصحابة والتابعين من لم يثبت عنده النسخ فأخذ بالأحاديث الأولى . ومنهم من
اعتقد صحة النسخ فأباح الانتباز في كل وعاء ، وهذا مذهب أبي حنيفة
والشافعي . والنهي عن بعض الأوعية قول مالك . وعن أحمد روايتان .

فلما سمع طائفة من علماء الكوفة أن من السلف من شرب النبيذ ظنوا
أنهم شربوا المسكر : فقال طائفة منهم : كالشافعي ، والنخعي وأبي حنيفة ،
وشريك ، وابن أبي ليلى ، وغيرهم : يحل ذلك ، كما تقدم . وهم في ذلك مجتهدون ،
قاصدون للحق ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب
فله أجران ، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » .

وأما سائر العلماء فقالوا بتلك الأحاديث الصحيحة . وهذا هو الثابت عن
الصحابة ، وعليه دل القياس الجلي ؛ فان الله تعالى قال : (إنما يريد الشيطان
أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن
الصلاة : فهل أنتم متبهون ؟) فان المفسدة التي لأجلها حرم الله سبحانه وتعالى
الخمر ، هي أنها تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء .
وهذا أمر تشترك فيه جميع المسكرات ؛ لافرق في ذلك بين مسكر ومسكر ،

والله سبحانه وتعالى حرم القليل ؛ لأنه يدعو إلى الكثير ، وهذا موجود
في جميع المسكرات .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الحمر والميسر » هل (فيها إثم كبير ، ومنافع للناس) ؟ وما هي المنافع ؟

فأجاب : هذه الآية أول ما نزلت في الحمر ؛ فانهم سألوا عنها النبي صلى
الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية ؛ ولم يحرمها ، فأخبرهم أن فيها « إنما »
وهو ما يحصل بها من ترك المأثور وفعل المحذور ، وفيها « منفعة » وهو
ما يحصل من اللذة ، ومنفعة البدن ، والتجارة فيها ، فكان من الناس من لم
يشربها ، ومنهم من شرب ؛ ثم بعد هذا شرب قوم الحمر فقاموا يصلون وهم
سكارى ؛ فخلطوا في القراءة ؛ فأنزل الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهاهم عن شربها قرب الصلاة ؛
فكان منهم من تركها . ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى : (إنما الحمر والميسر
والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ؛ فاجتنبوه لعلكم تفلحون) .
فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة ؛ فقالوا : انتهينا . انتهينا . ومضى
حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإراقها ؛ فكسرت الدنان والظروف ؛ ولعن
عاصرها ؛ ومعتصرها ؛ وشاربها ؛ وآكل ثمنها .

وسئل رعم الله تعالى

هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب : كالصرماء
والقمز ، والمزر ؟ أولا يحرم إلا القدح الأخير ؟

فأجاب : الحمد لله . قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال : قلت
يا رسول الله ! افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن « البتع » وهو العسل ينبذ
حتى يشتد . و « المزر » وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام »
وعن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن « البتع » وهو
نبذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب أسكر فهو
حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : « المزر » فقال :
« أمسكر هو ؟ » قال : نعم . فقال : « كل مسكر حرام ، ان على الله عهدا لمن
يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما طينة
الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ؛ أو عصارة أهل النار » .

ففي هذه الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالزور وغيره فاجابهم بكلمة جامعة ، وقاعدة عامة : « ان كل مسكر حرام » وهذا يبين أنه أراد كل شراب كان جنسه مسكراً أحرام سواء سكر منه أو لم يسكر ، كما في خمر العنب . ولو أراد بالمسكر القدح الأخير فقط لم يكن الشراب كله حراماً ؛ ولـكان بين لهم ؛ فيقول أشربوا منه ولا تسكروا . ولأنه سألهم عن الزور « أمسكر هو ؟ » فقالوا : نعم . فقال . « كل مسكر حرام » . فلما سألهم « أمسكر هو ؟ » انما أراد يسكر كثيره كما يقال . الخبز يشبع ؛ والماء يروي ، وانما يحصل الري والشبع بالكثير منه لا بالقليل . كذلك المسكر انما يحصل السكر بالكثير منه ، فلما قالوا له : هو مسكر . قال : « كل مسكر حرام » فبين انه أراد بالمسكر كما يراد بالمشبع والروى ونحوهما ، ولم يرد آخر قدح ؛ وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ؛ وكل خمر حرام » وفي لفظ : « كل مسكر حرام » ومن تأوله على القدح الأخير لا يقول : إنه خمر ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل كل مسكر حراماً .

وفي السنن عن النعمان بن بشير . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان من الحنطة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن العسل خمر » وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه

وسلم : أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ؛ والخمر ما خامر العقل . والأحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أن الخمر التي حرّمها اسم لكل مسكر ، سواء كان من العسل ، أو التمر ، أو الحنطة ، أو الشعير ؛ أو لبن الخيل ، أو غير ذلك . وفي السنن عن عائشة ؛ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام » قال الترمذي حديث حسن ، وقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » من حديث جابر ، وابن عمر ؛ وعمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وغيرهم ؛ وصححه الدارقطني وغيره . وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين : من الصحابة ، والتابعين ، وأئمة الأمصار ، والآثار ،

ولكن بعض علماء المساميين سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في النبيذ ؛ وأن الصحابة كانوا يشربون النبيذ : فظنوا أنه المسكر ؛ وليس كذلك ؛ بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو أنهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو ، فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ؛ وثالث يوم ؛ ولا يشربه بعد ثلاث ؛ لئلا تكون الشدة قد بدت فيه ؛ وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب . وقد

روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه ، وهذا يتناول من شرب هذه الأشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك ؛ والأمر في ذلك واضح ؛ فإن خمر العنب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ؛ ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر العنب والتمر والزبيب والعسل ؛ فإن هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وهذا يوقع العداوة والبغضاء ؛ وهذا يوقع العداوة والبغضاء .

والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار ؛ وهذا هو « القياس الشرعي » وهو التسوية بين المتماثلين ؛ فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيح قليل هذا ؛ بل يسوى بينهما وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما ؛ فإن القليل يدعو إلى الكثير ، وأنه سبحانه أمر باجتنب الخمر ، ولهذا يؤمر بارتقاها ؛ ويحرم اقتناؤها ، وحكم بنجاستها ؛ وأمر بجلد شاربها ؛ كل ذلك حسا لمادة الفساد ؛ فكيف يبيح القليل من الأشربة المسكرة !! والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن نبيذ التمر ؛ والزبيب ، والمزر ، « والسويقة » التي تعمل من الجزر ، والذي يعمل من العنب ، يسمى « النصوص » : هل هو حلال ؟ وهل يجوز استعمال شيء من هذا ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . كل شراب مسكر فهو خمر ، فهو حرام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة ، كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى : انه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له « المزر » وشراب يصنع من العسل يقال له « البتع » وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيح عن ابن عمر عنه انه قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي لفظ الصحيح : « كل مسكر خمر ؛ وكل خمر حرام » وفي السنن عنه انه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ

والله عز وجل حرم عصير العنب النبيء اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ؛ لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء . وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر من أى مادة كان : من الحبوب ؛ والثمار ؛ وغير ذلك . وسواء كان نبيئاً أو مطبوخاً ؛

لكنه إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا ؛ اللهم الا ان يضاف إليه أفاويه او نوع آخر .

والأصل في ذلك « أن كل ما أسكر فهو حرام » وهذا مذهب جماهير العلماء الأئمة ، كما قال الشافعي وأحمد وغيرهم ، وهذا المسكر يوجب الحد على شاربته ؛ وهو نجس عند الأئمة .

وكذلك « الحشيشة » المسكرة يجب فيها الحد ؛ وهي نجسة في أصل الوجوه ؛ وقد قيل : إنها طاهرة . وقيل : يفرق بين يابسها ومائعها : والأول الصحيح ، لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر النبيء ؛ بخلاف ما لا يسكر بل يغيب العقل كالبنج ؛ أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب ؛ فان ذلك ليس بنجس . ومن ظن أن الحشيشة لا تسكر وانما تغيب العقل بلا لذة فلم يعرف حقيقة أمرها ؛ فانه لولا ما فيها من اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها ؛ بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه . والشارع فرق في المحرمات بين ما تشهيه النفوس وما لا تشهيه فما لا تشهيه النفوس كالدم والميتة اكتفى فيه بالزاجر الشرعي ؛ فجعل العقوبة فيه التعزير . واما ما تشهيه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجرا طبيعيا وهو الحد . « والحشيشة » من هذا الباب .

ومثل رحم الله

عن « النصوص » هل هو حلال ، أم حرام ؟ وهم يقولون : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعمل . « وصورته » أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ، ويغلي حتى يبقى ثلثه ؛ فهل هذه صورته ؟ وقد نقل

من فعل بعض ذلك أنه يسكر ؛ وهو اليوم جهاراً في الاسكندرية ومصر ؛
ونقول لهم : هو حرام ؛ فيقولون : كان على زمن عمر ؛ ولو كان حراما
لنهي عنه ؟

فأجاب : الحمد لله . قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله
عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد أنه حرم كل مسكر ، وجعله خمرأ ،
كما في صحيح مسلم عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل
مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفي لفظ « كل مسكر حرام » وفي الصحيحين
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل شراب أسكر فهو
حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه
سئل عن شراب العسل ، يسمى « المزر » وكان قد أوتي جوامع الكلم ؛
فقال : « كل مسكر حرام » . وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه قال على
المنبر — منبر النبي صلى الله عليه وسلم — ان الله حرم الخمر ، وهي من خمسة
أشياء : من الحنطة ، والشعير ؛ والعنب ، والتمر ، والزبيب ؛ والخمر ما خمر
العقل . وهو في السنن مسند عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وروى عنه من غير وجه أنه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وقد صححه
طائفة من الحفاظ . والأحاديث في ذلك كثيرة .

فذهب أهل الحجاز ، واليمن ؛ ومصر ؛ والشام ، والبصرة ، وقهاء
الحديث : كمالك ، والشافعي ؛ وأحمد بن حنبل ، وغيرهم : أن كل ما أسكر

كثيره فقليله حرام ؛ وهو خمر عندهم من أي مادة كانت : من الحبوب ،
والثمار ، وغيرها ، سواء كان من العنب ؛ أو التمر ؛ أو الحنطة ، أو الشعير ،
أو لبن الخيل ؛ أو غير ذلك ، وسواء كان نياً أو مطبوخاً ، وسواء ذهب
ثلثاه . أو ثلثه ؛ أو نصفه ، أو غير ذلك . فمتى كان كثيره مسكراً حرم
قليله بلا نزاع بينهم .

ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر ؛ فإن عمر رضى الله عنه لما قدم
الشام ، وأراد أن يطبخ للمسلمين شراباً لا يسكر كثيره طبخ العصير
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، وصار مثل الرب ، فدخل فيه أصبعه فوجده
غليظاً ، فقال : كأنه الطلا . يعنى الطلا الذى يطلى به الابل ، فسموا ذلك
« الطلا » . فهذا الذى أباحه عمر لم يكن يسكر ، وذكر ذلك أبو بكر
عبد العزيز بن جعفر صاحب الخلال : انه مباح باجماع المسلمين ، وهذا بناء
على أنه لا يسكر ولم يقل أحد من الأئمة المذكورين إنه يباح مع كونه مسكراً

ولكن نشأت «شبهة» من جهة أن هذا المطبوخ قد يسكر ؛ لأشياء
إما لأن طبخه لم يكن تاماً ؛ فانهم ذكروا صفة طبخه أنه يغلى عليه أولاً حتى
يذهب وسخه ، ثم يغلى عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه ، فإذا ذهب ثلثاه
والوسخ فيه كان الزاهب منه أقل من الثلثين ؛ لأن الوسخ يكون حيثئذ من
غير الزاهب . وإما من جهة أنه قد يضاف الى المطبوخ من الأفاويه وغيرها

ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا ، فيصير بذلك من باب الخليطين ، وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه « نهى عن الخليطين » لتقوية احدهما صاحبه ، كما نهى عن خليط التمر والزبيب ، وعن الرطب والتمر ونحو ذلك .

وللعلماء نزاع في « الخليطين » إذا لم يسكر ، كما تنازع العلماء في نبيذ الأوعية التي لا يشتد مافيهما بالغليان ، و كما تنازعوا في العصير والنبيذ بعد ثلاث . وأما إذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الأئمة . فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا ، فإذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر . وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر فيها ما ذهب ثلثاه فيحرم إذا أسكر ؛ فإن مناط التحريم هو السكر باتفاق الأئمة . ومن قال : إن عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم .

وسئل رحمه الله تعالى

عمن قال : إن خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه إذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة : فهل هو صادق في هذه الصورة ؟ أم كاذب في نقله ؟ ومن استحل ذلك : هل يكفر ، أم لا ؟ وذكر ان قليل المزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة ؟ أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل ؟

فأجاب : الحمد لله . أما الخمر التي هي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها و كثيرها باتفاق المسلمين ، ومن تقل عن أبي حنيفة إباحة قليل ذلك فقد كذب ؛ بل من استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل ، ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف أنه ظن أنها إنما تحرم على العامة ؛ لاعلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات ؛ فاتفق الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب ، فان أقرب التحريم جلد ، وإن أصر على استحلالها قتل .

بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من أشربة آخر : وان لم يسمها خمرا ، كنبذ التمر ، والزبيب النوى ، فانه يحرم عنده قليله و كثيره اذا كان مسكرا ، و كذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فانه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر . فهذه الأنواع الأربعة تحرم عنده قليلها و كثيرها ، وان لم يسكر منها .

وإنما وقعت « الشبهة » في سائر المسكر كالمر الذي يصنع من القمح ونحوه : فالذى عليه جماهير أئمة المسلمين كما في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري ان أهل اليمن قالوا يارسول الله ! إن عندنا شرابا يقال له « البتع » من العسل ؛ وشرابا من الذرة يقال له « المر » و كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتى جوامع الكلم فقال : « كل مسكر فهو حرام » وفي الصحيحين

عن عائشة عنه أنه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيح أيضا عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي السنن من غير وجه عنه أنه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » واستفاضت الأحاديث بذلك .

فإن الله لما حرم الخمر لم يكن لأهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه إلا من التمر ، فكانت تلك خمرهم ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يشرب النبيذ » والمراد به النبيذ الحلو ، وهو أن يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتى يخلو ثم يشربه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف الزفت ، لأنهم إذا انتبذوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ، ونهاهم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا ؛ لأن أحدهما يقوى الآخر ؛ ونهاهم عن شرب النبيذ بعد ثلاث ؛ لأنه قد يصير فيه السكر والإنسان لا يدري . كل ذلك مبالة منه صلى الله عليه وسلم . فمن اعتقد من العلماء أن النبيذ الذي أُرخص فيه يكون مسكرا — يعني من نبيذ العسل ، والقمح ، ونحو ذلك فقال : يباح أن يتناول منه ما لم يسكر — فقد أخطأ .

وأما جماهير العلماء فعرفوا أن الذي أباحه هو الذي لا يسكر ، وهذا القول هو الصحيح في النص ، والقياس . أما « النص » فالأحاديث الكثيرة فيه . وأما « القياس » فلا أن جميع الأشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر ،

والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا ، والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي . فتبين . أن كل مسكر خمر حرام ، والحشيشة المسكرة حرام ، ومن استحل السكر منها فقد كفر ؛ بل هي في أصح قولي العلماء نجسة كالخمر . فالخمر كالبول ، والحشيشة كالمذرة .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

فصل

وأما « الحشيشة » الملعونة المسكرة : فهي بمنزلة غيرها من المسكرات والمسكر منها حرام باتفاق العلماء ؛ بل كل ما يزيل العقل فإنه محرم أكله ولو لم يكن مسكراً : كالبنج ، فإن المسكر يجب فيه الحد ، وغير المسكر يجب فيه التعزير .

وأما قليل « الحشيشة المسكرة » فحرام عند جماهير العلماء ، كسائر القليل من المسكرات ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » يتناول مايسكر . ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولاً ، أو مشروباً ؛ أو جامداً ، أو مائعاً . فلو أصطبغ كالخمر كان حراماً ، ولو أُماع

الحشيشة وشربها كان حراما . ونبينا صلى الله عليه وسلم بعث بجوامع الكلم
فاذا قال كلمة جامعة كانت عامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها ، سواء كانت
الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه ، أو لم تكن .

فلما قال : « كل مسكر حرام » تنال ذلك ما كان بالمدينة من خمر التمر
وغيرها ، وكان يتناول ما كان بارض اليمن من خمر الحنطة والشعير والعسل وغير
ذلك ، ودخل في ذلك ما حدث بعده من خمر لبن الخيل الذي يتخذه الترك ونحوهم .
فلم يفرق أحد من العلماء بين المسكر من لبن الخيل والمسكر من الحنطة والشعير
وان كان أحدهما موجودا في زمانه كان يعرفه ، والآخر لم يكن يعرفه ؛ اذ لم
يكن بارض العرب من يتخذ خمرا من لبن الخيل .

وهذه « الحشيشة » فإن أول ما بلغنا أنها ظهرت بين المسامين في
أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة ، حيث ظهرت دولة التتر ؛ وكان ظهورها
مع ظهور سيف « جنكسخان » ، لما أظهر الناس مانهاهم الله ورسوله عنه
من الذنوب سلط الله عليهم العدو ، وكانت هذه الحشيشة الملعونة من أعظم
المنكرات ، وهى شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه ، والمسكر شر
منها من وجه آخر ، فانها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولا تورث
التخنيث والديوثة ، وتفسد المزاج ، فتجعل الكبير كالسفنجة وتوجب كثرة
الأكل ، وتورث الجنون ، وكثير من الناس صار مجنونا بسبب أكلها .

ومن الناس من يقول . إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج ؛ وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطربا كالخمر ، وهذا هو الداعي الى تناولها ، وقليلها يدعو الى كثيرها كالشراب المسكر ، والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر ؛ فضررها من بعض الوجوه أعظم من الخمر ؛ ولهذا قال الفقهاء : انه يجب فيها الحد ، كما يجب في الخمر .

وتنازعوا في « نجاستها » ؟ على ثلاثة أوجه في مذهب أحمد وغيره . فقليل هي نجسه . وقيل : ليست بنجسة . وقيل : رطبها نجس كالخمر ، ويابسها ليس بنجس . والصحيح أن النجاسة تتناول الجميع ، كما تتناول النجاسة جامد الخمر ومائعها ، فن سكر من شراب مسكر أو حشيشة مسكرة لم يحل له قربان المسجد حتى يصحو ، ولا [تصح] صلاته حتى يعلم ما يقول ، ولا بد أن يغسل فيه ، ويديه ، وثيابه في هذا وهذا ، والصلاة فرض عينية ؛ لكن لا تقبل منه حتى يتوب أربعين يوما ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد فشربها لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد فشربها كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قيل : وما طينة الخبال ؟ قال : عصارة أهل النار أوعرق أهل النار »

وأما قول القائل : ان هذه مافيهما آية ولا حديث : فهذا من جهله ؛ فان القرآن والحديث فيها كلمات جامعة هي قواعد عامة . وقضايا كلية . تتناول كلما

دخل فيها ، وكلما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام ، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص ، فان الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم الى جميع الخلق ، وقال : (قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا) وقال : (وما أرسلناك الا كافة للناس) وقال تعالى : (الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا) وقال : (وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) فاسم « الناس » و « العالمين » يدخل فيه العرب وغير العرب من الفرس ، والروم ، والهند ، والبربر . فلو قال قائل : إن محمداً ما أرسل الى الترك والهند والبربر ؛ لأن الله لم يذكرهم في القرآن كان جاهلاً ، كما لو قال : ان الله لم يرسله الى بنى تميم ، وبنى أسد وغطفان ، وغير ذلك من قبائل العرب ، فان الله لم يذكر هذه القبائل باسماءها الخاصة ؛ وكما لو قال : ان الله لم يرسله الى أبى جهل وعتبة ، وشيبة ؛ وغيرهم من قريش ؛ لأن الله لم يذكرهم باسماءهم الخاصة في القرآن .

وكذلك لما قال : (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان) دخل في الميسر الذى لم تعرفه العرب ولم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وكل الميسر حرام باتفاق المسلمين . وان لم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم كاللعب بالشطرنج وغيره بالعوض فانه حرام باجماع المسلمين ، وهو (الميسر) الذى حرمه الله ؛ ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . و « النرد » أيضاً من (الميسر) الذى حرمه الله ؛ وليس في القرآن ذكر النرد والشطرنج باسم

خاص ؛ بل لفظ اليسر يعمها وجمهور العلماء على أن النرد والشطرنج محرمان بعوض وغير عوض .

وكذلك قوله : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ؛ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم - الى قوله - إذا حلفتم) وقوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) تناول كل أيمان المسلمين التي كانوا يحلفون بها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والتي صاروا يحلفون بها بعد ؛ فلو حلف بالفارسية والتركية والهندية والبربرية باسم الله تعالى بتلك اللغة انعقدت يمينه ؛ ووجب عليه الكفارة اذا حنت باتفاق العلماء ، مع أن اليمين بهذه اللغات لم تكن من ايمان المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا بخلاف من حلف بال مخلوقات : كالحلف بالكعبة والملائكة ، والمشايخ ، والملوك ، وغير ذلك ؛ فان هذه ليست من ايمان المسلمين ؛ بل هي شرك ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

وكذلك قال تعالى : (فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا) يعم كل ما يسمى صعيدا ، ويمم كل ماء : سواء كان من المياه الموجودة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو مما حدث بعده . فلو استخرج قوم عيوناً وكان فيها ماء متغير اللون والريح والطعم وأصل الخلقة ، وجب الاغتسال به بلا نزاع نعرفه بين

العلماء ، وان لم تكن تلك المياه معروفة عند المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى : (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) فدخل فيه كل مشرك من العرب وغير العرب ، كمشركي الترك ، والهند والبربر ؛ وان لم يكن هؤلاء ممن قتلوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ؛ ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ؛ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) يدخل فيه جميع أهل الكتاب ؛ وان لم يكونوا ممن قتلوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فان الذين قتلوا على زمانه كانوا من نصارى العرب والروم ؛ وقاتل اليهود قبل نزول هذه الآية ؛ وقد دخل فيها النصارى : من القبط ؛ والحبشة ؛ والجر كس ، والأل واللاص ؛ والكرج ؛ وغيرهم . فهذا وأمثاله نظير عموم القرآن لكل ما دخل في لفظه ومعناه ؛ وان لم يكن باسمه الخاص .

ولو قدر بان اللفظ لم يتناوله وكان في معنى ما في القرآن والسنة الحق به بطريق الاعتبار والقياس ؛ [كما] دخل اليهود والنصارى والفرس [في عموم الآية] و [دخلت] جميع المسكرات في معنى خمر العنب ، وأنه بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالكتاب والميزان ؛ ليقوم الناس بالقسط

و (الكتاب) القرآن . و (الميزان) العدل . والقياس الصحيح هو من العدل ؛ لأنه لا يفرق بين المتماثلين ؛ بل سوى بينهما ، فاستوت السيئات في المعنى الموجب للتحريم ؛ لم يخص أحدها بالتحريم دون الآخر ؛ بل من العدل أن يسوى بينهما ، ولو لم يسو بينهما كان تناقضاً ، وحكم الله ورسوله منزّه عن التناقض . ولو أن الطبيب حمى المريض عن شيء لما فيه من الضرر وأباحه له لخرج عن قانون الطب . والشرع طب القلوب ، والأنبياء أطباء القلوب والأديان ، ولا بد إذا أحل الشرع شيئاً منه أن يخص هذا بما يفرق به بينه وبين هذا ، حتى يكون [فيه] معنى خاص بما حرمه دون ما أحله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن يأكل الحشيشة ما يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه الحشيشة الصلبة حرام ، سواء سكر منها أو لم يسكر ؛ والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ؛ ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يستتاب ؛ فإن تاب وإلا قتل مرتداً ، لا يصلى عليه ؛ ولا يدفن في مقابر المسلمين . وأما إن اعتقد ذلك قرينة ، وقال : هي لقيمة الذكر والفكر ، وتحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ، وتنفع في

الطريق : فهو أعظم وأكبر ، فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ؛ ومن جنس من يعتقد الفواحش قربة وطاعة ؛ قال الله تعالى : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا ؛ والله أمرنا بها ؛ قل : إن الله لا يأمر بالفحشاء ؛ أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله ، وأنها محرمة ، والسكر منها حرام بالاجماع . وإذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا ، كما تقدم . وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب ، فان تغيب العقل حرام باجماع المسلمين . وأما تعاطى « البنج » الذى لم يسكر ، ولم يغيب العقل . ففيه التعزير .

وأما المحققون من الفقهاء فعملوا أنها مسكرة ؛ وإنما يتناولها الفجار ؛ لما فيها من النشوة والطرب ، فهي تجماع الشراب المسكر فى ذلك ، والخمر توجب الحركة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة ، وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل ؛ وفتح باب الشهوة ؛ وما توجبه من الدياثة : مما هي من شر الشراب المسكر ، وإنما حدثت فى الناس بمحدث التار .

وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرب : ثمانون سوطا ؛ أو أربعون . إذا كان مسلما يعتقد تحريم المسكر ، ويغيب العقل .

وتنازع الفقهاء في نجاستها ؛ على ثلاثة أقوال « أحدها » انها ليست نجسة . « والثاني » ان مائعتها نجس ؛ وان جامدها طاهر . و « الثالث » وهو الصحيح أنها نجسة كالخمر ؛ فهذه تشبه العذرة ؛ وذلك يشبه البول ، وكلاهما من الخبائث التي حرمها ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر ؛ وشر منه من بعض الوجوه ؛ ويهجر ، ويعاقب على ذلك ، كما يعاقب هذا ؛ للوعيد الوارد في الخمر ؛ مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الخمر ، وشاربها ، وساقيا ، وبائعها ومبتاعها ؛ وحاملها ، وآكل ثمنها » ومثل قوله : « من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه ؛ فان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه ؛ وإن عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه ؛ وإن عاد فشربها في الثالثة او الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ؛ وهي عصارة أهل النار » وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل مسكر حرام » وسئل عن هذه الأثرية وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

وسئل رحمه الله تعالى

عما يجب على آكل الحشيشة؟ ومن ادعى أن أكلها جائز حلال مباح؟

فأجاب : أكل هذه الحشيشة الصلبة حرام ، وهي من أخبث الخبائث المحرمة ، وسواء أكل منها قليلاً أو كثيراً ؛ لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ، ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب ، فان تاب وإلا قتل كافراً مرتداً ؛ لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يدفن بين المسلمين .
وحكم المرتد شر من حكم اليهودى والنصرانى ، سواء اعتقد ان ذلك يحل للعامة أو للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر ، وانها تحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ، وانهم لذلك يستعملونها .

وقد كان بعض السلف ظن أن الخمر تباح للخاصة ، متأولاً قوله تعالى : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ؛ إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ؛ ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم إلى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر وعلي وغيرهما من علماء الصحابة رضى الله عنهم على أنهم ان اقروا بالتحريم جلدوا ، وإن أصروا على الاستحلال

قتلوا . وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الحد ثمانين سوطا ، أو أربعين . هذا هو الصواب . وقد توقف بعض الفقهاء في الجلد ، لأنه ظن أنها مزيله للعقل ، غير مسكرة ، كالبنج ونحوه مما ينطى العقل من غير سكر ، فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين : إن كان مسكراً ففيه جلد الخمر ، وإن لم يكن مسكراً ففيه التعزير بما دون ذلك . ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل .

والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب ؛ فان آكلها ينشون بها ، ويكثرون تناولها ، بخلاف البنج وغيره ، فانه لا ينشي ، ولا يشتهي . وقاعدة الشريعة ان ما تشهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد ومالاتشهيه كالميتة ففيه التعزير . « والحشيشة » مما يشتهيها آكلوها ، ويمتنعون عن تركها ؛ ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك ، وانما ظهر في الناس أكلها قريبا من نحو ظهور التتار ؛ فانها خرجت ، وخرج معها سيف التتار .

وسئل رحمه الله

عمن يأخذ شيئا من العنب ، ويضيف اليه أصنافا من العطر ثم يغليه إلى أن ينقص الثلث ، ويشرب منه لأجل الدواء ، ومتى أكثر شربه أسكر ؟

فاجاب : الحمد لله . متى كان كثيره يسكر فهو حرام ، وهو خمر ،
ويحد صاحبه ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وعليه جماهير السلف والخلف ، كما في صحيح مسلم عن ابن عمر ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفي الصحيحين
عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن « البتع » وهو نبيذ
العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام »
وفي الصحيح عن أبي موسى ، قال قلت يا رسول الله ! : أفتنا في شراب كنا
نصنعه في اليمن « البتع » وهو من نبيذ العسل ، ينبذ حتى يشتد ، فقال :
« كل مسكر حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا من حبشان اليمن
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بارضهم يقال له
« المزر » فقال : « أيسكر ؟ » قال نعم . فقال : « كل مسكر حرام ؛ ان على الله
عهدا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما
طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ؛ أو عصارة أهل النار » وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »
وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ . والأحاديث في ذلك متعددة .

واذا طبخ العصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة
الأربعة ؛ بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد . وأما إن ذهب ثلثاه وبقي

ثله : فهذا لا يسكر في العادة ؛ إلا إذا انضم إليه ما يقويه ، أو لسبب آخر .
فتى أسكر فهو حرام باجماع المسلمين ، وهو « الطلاء » . الذي أباحه عمر بن
الخطاب للمسلمين . وأما إن أسكر بعدما طبخ وذهب ثلثاه : فهو حرام
أيضا عند مالك ، والشافعي ، وأحمد

وسئل رحمه الله تعالى

عن مداومة على شرب الخمر ، وترك الصلاة ، وما حكمه في الإصرار
على ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . أما « شارب الخمر » فيجب باتفاق الأئمة أن يجلد الحد
إذا ثبت ذلك عليه ، وحده أربعون جلدة ، أو ثمانون جلدة . فان جلده ثمانين
جاز باتفاق الأئمة ، وان اقتصر على الأربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور
فذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين أنه يجب الثمانون ،
ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه أن الأربعين الثانية تعزير يرجع
فيها إلى اجتهاد الإمام ، فان احتاج إلى ذلك لكثرة الشرب أو إصرار الشارب
ونحو ذلك فعل ، وقد كان عمر بن الخطاب يعزرباكثر من ذلك ؛ كما روى
عنه أنه كان ينفي الشارب عن بلده ، ويمثل به بحلق رأسه .

وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إن شربها فاجلدوه ، ثم إن شربها فاجلدوه ، ثم إن شربها في الثالثة ، أو الرابعة : فاقتلوه » فأمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة . وأكثر العلماء لا يوجبون القتل ؛ بل يجعلون هذا الحديث منسوخا ؛ وهو المشهور من مذاهب الأئمة . وطائفة يقولون : إذا لم ينتهوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك ، كما في حديث آخر في السنن أنه نهى عن أنواع من الأشربة قال : « فإن لم يدعوا ذلك فاقتلوه » . والحق ما تقدم . وقد ثبت في الصحيح أن رجلا كان يدعى حمارا ، وهو كان يشرب الخمر ؛ فكان كلما شرب جلد به النبي صلى الله عليه وسلم ، فلعنه رجل ، فقال : لعنه الله ، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ! فقال : « لا تلعه ؛ فإنه يحب الله ورسوله » وهذا يقتضى أنه جلد مع كثرة شربه .

وأما « تارك الصلاة » فإنه يستحق العقوبة باتفاق الأئمة ، وأكثرهم - كمالك والشافعي وأحمد - يقولون : إنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . وهل يقتل كافرا مرتدا ، أو فاسقا كغيره من أصحاب الكبائر ؟ على قولين . فإذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا فإنه يعمل معه الممكن : فيهجر ؛ ويوبخ حتى يفعل المفروض ، ويترك المحذور ، ولا يكون ممن قال الله فيه : (خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع أن أضاعتها تأخيرها عن وقتها ، فكيف بتاركها ؟ ! !

وسئل رحمه الله

عن رجل عنده حجرة خلفها فلاة : فهل يجوز الشرب من لبنها ، أم لا ؟

فأجاب : يجوز الشرب من لبنها ؛ إذا لم يصر مسكراً .

وسئل رحمه الله روجه

عن رجل اعتاد أن يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين . فسئل عن ذلك ؟ فقال : أرى فيه أشياء من المنافع : فهل يباح ذلك له أم لا ؟

فأجاب : إن كان ذلك يغيب العقل لم يحز له أكله ؛ فإن كل ما يغيب العقل يحرم باتفاق المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاقتلوه » هل لهذا الحديث أصل ؟ ومن رواه ؟

فأجاب : نعم . له أصل ، وهو مروى من وجوه متعددة ، وهو ثابت عند أهل الحديث ؛ لكن أكثر العلماء يقولون : هو منسوخ . وتنازعوا في ناسخه ؟ على عدة أقاويل . ومنهم من يقول : بل حكمه باق . وقيل : بل الوجوب منسوخ ، والجواز باق . وقد رواه احمد ، والترمذى ، وغيرها ولا أعلم أحداً قدح فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن هش الندة فاخذ ينفل في قدره ، ثم ينزله ويعمل عليه قمحا ، ويخليه الى بكرة . ويصفيه : فيكون مما لا يسكر في ذلك اليوم ، ثم يخليه يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر : هل يجوز أن يشرب منه في أول يوم أم لا ؟

فأجاب : يجوز شربه ما لم يسكر إلى ثلاثة أيام . فاما إذا أسكر فانه حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء أسكر بعد الثلاثة ، أو قبل الثلاثة ، ومتى أسكر حرم ، فانه ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الحمر » إذا غلى على النار وتقص الثلث : هل يجوز استعماله ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقتة ، ولا يحل بالطبخ . وأما إذا طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين . وأما إن طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه ، فان كان مسكرا فانه حرام في مذهب الأئمة الأربعة . وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة أيام .

وسئل رحمه الله تعالى

عن جماعة من المسلمين رجال كهول وشبان ، وهم حجاج مواظبون على أداء ما افترض عليهم : من صوم ، وصلاة ، وعبادة . وفيهم كبير القدر معروفون بالثقة والأمانة بين المسلمين في أقوالهم وأفعالهم ؛ ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق ، وقد اجتمعت عقولهم وأذهانهم ورأيهم على كل « الغيراء » وكان قولهم واعتقادهم فيها أنها معصية وسيئة ؛ غير أنهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب الله سبحانه وتعالى وهو (ان الحسنات يذهبن السيئات) وذكروا ايضاً أنها حرام ؛ غير أن لهم ورداً بالليل ، وتعبادات ، ويزعمون أنها إذا حصلت نشوتها براء وسهم تأمرهم بتلك العبادة ، ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ، ونسبوا أنه ليس لها ضرر لأحد من خلق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة ، وأنه لا يجب على من أكلها حد من الحدود ؛ إلا أنها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله سبحانه وتعالى ، والله ينفر ما بين العبد وزبه . واجتمع بهم رجل صادق القول ، وذكر عنهم ذلك ، ووافقهم على أكلها بحكمهم عليه ، وحديثهم له ، واعترف على نفسه بذلك : فهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا ؟ أفتونا .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر .
وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ولرسوله ، وكفى برجل جهلاً أن يعرف
بأن هذا الفعل محرم ، وأنه معصية لله ولرسوله ، ثم يقول : إنه تطيب له
العبادة ، وتصلح له حاله !! ويح هذا القائل ؟! أيظن أن الله سبحانه وتعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم حرم على الخلق ما ينفعهم ، ويصلح لهم حالهم ؟!
نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه
وتعالى ؛ لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة ،
وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل : خذ مني هذا الدرهم واعطني ديناراً ، فجهله
يقول له : هو يعطيك درهماً نخذه ، والعقل يقول : إنما يحصل الدرهم بفوات
الدينار ، وهذا ضرر لا منفعة له ؛ بل جميع ما حرمه الله ورسوله إن ثبت فيه
منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر .

فهذه « الحشيشة الملعونة » هي وآكلوها ومستجلوها ، الموجبة لسخط
الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين ، المعرضة صاحبها لعقوبة الله ؛ إذا
كانت كما يقوله الضالون : من أنها تجمع الهمة ؛ وتدعو إلى العبادة ؛ فإنها
مشتعلة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضغاث مضاعفات من خير ؛
ولا خير فيها ؛ ولكن هي تحلل الرطوبات ؛ فتتصاعد الأبخرة إلى الدماغ ؛
وتورث خيالات فاسدة ؛ فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ؛ ويشغله بتلك
التخيلات عن إضرار الناس . وهذه رشوة الشيطان يرشوها المبطلين ليطيعوه

فيها ؛ بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المنشوش ؛ وكل منفعة تحصل بهذا السبب فانها تنقلب مضرة في المآل ؛ ولا يبارك لصاحبها فيها ؛ وإنما هذا نظير السكران بالخمير ؛ فانها تطيش عقله حتى يسخر بآله ؛ ويتشجع على أقرانه ؛ فيعتقد الغر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل ؛ وإنما أورثته عدم العقل . ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال ، فيجود بجهله ؛ لآعن عقل فيه .

وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضعفت العقل ؛ وفتحت باب الخيال ؛ تبقى العادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى ؛ فان الراهب تجده يجتهد في أنواع العبادة لا يفعلها المسلم الحنيف ؛ فان دينه باطل ، والباطل خفيف ، ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال وحسن الخلق عمالا تجود به في الحق ؛ وما هذا بالذي يبيح تلك المحارم ، أو يدعو المؤمن إلى فعله ، لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم ولم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك ؛ وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه ؛ وإنما ذلك لذة ساعة ، بمنزلة لذة الزانى حال الفعل ، ولذة شفاء الغضب حال القتل ، ولذة الخمر حال النشوة ، ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلا ، وذنبه محيطة به ، وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه .

وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة ؛ وزوال الحمية حتى يصير آكلها إما ديوثا ، وأما مأبونا ؛ وأما كلاهما . وتفسد الأمزجة

حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ، ومن لم يحن منهم فقد أعطته تقص العقل ، ولو صحا منها فانه لابد أن يكون في عقله خبل : ثم إن كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي وإن كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشاتم ، فكفى بالرجل شراً أنها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة إذا سكر منها ، وقليلها وإن لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر . ثم إنها تورث من مهانة آكلها ، ودناءة نفسه ، وانفتاح شهوته : مالا يورثه الخمر . ففيها من المفسد ما ليس في الخمر ؛ وإن كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة ، فهي بالتحريم أولى من الخمر ؛ لأن ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر ؛ وضرر شارب الخمر على الناس أشد ؛ إلا أنه في هذه الأزمان لكثرة آكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر ؛ وإنما حرم الله المحارم لأنها تضر أصحابها وإلا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها ؛ إذ الحاسد يضره حال المحسود ، ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع ضرر الحاسد . هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ؛ وكل مسكر حرام » وهذه مسكرة ، ولو لم يشملها لفظ بعينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لأجلها ؛ مع إن فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها . والله أعلم

باب التعزير

سئل شيخ الإسلام أبو العباس

عن رجل من امراء المسلمين له ممالك ، وعنده غلمان : فهل له أن يقيم على أحدهم حدا اذا ارتكبه ؟ وهل له أن يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها ؟ وماصفة السوط الذي يعاقبهم به ؟

فأجاب : الحمد لله . الذي يجب عليه أن يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغي . وأقل مايفعل أنه اذا استأجر أجيرا منهم يشترط عليه ذلك ، كما يشترط عليه ما يشترطه من الأعمال ، ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده .

وإذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف ، الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبغي له أن يعززم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا المحرمات الا بالمعقوبة ، وهو المخاطب بذلك حينئذ ، فإنه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك ؛ مراعاة له . فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره

بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » وقال : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » لاسيما إذا كان يضربهم لما يتر كونه من حقوقه ، فمن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ، ولا يعاقبهم على حقوق الله .

والتأديب يكون بسوط معتدل ، وضرب معتدل . ولا يضرب الوجه ، والا المقاتل .

وسئل قدس الله روحه

عن رجل يسفه على والديه : فما يجب عليه ؟

فاجاب : اذا شتم الرجل أباه واعتدى عليه فانه يجب أن يعاقب عقوبة بليغة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك ، بل وأبلغ من ذلك أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه قال : « من الكبائر ان يسب الرجل والديه » قالوا : وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر أن يسب الرجل ابا غيره لئلا يسب أباه فكيف اذا سب هو أباه مباشرة : فهذا يستحق العقوبة التي تمنعه عن عقوق الوالدين الذي

الذى قرن الله حقها بحقه حيث قال : (أن اشكر لي ولوالديك) وقال تعالى
(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحسانا . إما يبلغن عندك
الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف بسبها !!؟

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل من أكابر مقدمى العسكر معروف بالخير والدين ، و كذب
عليه بعض المكاسين ، حتى ضربه ، وعلقه ، وطاف به على حمار ، وحبسه
بعد ذلك : هل يجب على ولي الأمر ضرب من ظلمه ؟.

فأجاب : من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فإنه تجب عقوبته التى
ترجره وأمثاله عن مثل ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل جمهور السلف يثبتون
القصاص فى مثل ذلك ؛ فمن ضرب غيره وجرحه بغير حق فإنه يفعل به كما
فعل ؛ كما قال عمر بن الخطاب : « أيها الناس ! إني لم أبعث عمالي اليكم
ليضربوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن ليعلموكم كتاب
الله وسنة نبيكم ، ويقسموا بينكم فيثكم ، فلا يبلغنى أن أحداً ضربه
عامله بغير حق الا أقدمته . فراجعهم عمرو بن العاص فى ذلك ، فقال لهم : إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد ممن ظلمه .

وسئل قدام الله روجه

عن شتم رجلا وسبه ؟

فأجاب : إذا اعتدى عليه بالشتم والسب فله أن يعتدي عليه بمثل ما اعتدى عليه ؛ فيشتمه إذا لم يكن ذلك محرما لعينه : كالكذب . وأما إن كان محرما لعينه كالقذف بغير الزنا فإنه يعزر على ذلك تعزيرا بليغا يردعه وأمثاله من السفهاء ، ولو عزز على النوع الأول من الشتم جاز ؛ وهو الذي يشرع إذا تكرر سفيه أو عدوانه على من هو أفضل منه . والله أعلم .

وسئل ربه الله تعالى

عن شتم رجلا فقال له : أنت ملعون ، ولد زنا ؟

فأجاب : يجب تعزيره على هذا الكلام ، ويجب عليه حد القذف إن لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة أن المشتوم فعله خيث كفعل ولد الزنا .

وسئل رحمه الله

عن سامري ضرب مسلما وشتمه ؟

فأجاب : تجب عقوبته عقوبة بليغة تردعه وأمثاله . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن « الاستمناء »

فأجاب : أما الاستمناء فالأصل فيه التحريم عند جمهور العلماء ، وعلى فاعله التعزير ؛ وليس مثل الزنا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الاستمناء » هل هو حرام ؟ أم لا ؟

فأجاب : أما الاستمناء باليد فهو حرام عند جمهور العلماء ، وهو أصح القولين في مذهب أحمد ، وكذلك يعزر من فعله . وفي القول الآخر هو

مكروه غير محرم ، وأكثرهم لا يديحونه لخوف العنت ولا غيره ، وتقل
عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة : مثل أن يخشى الزنا
فلا يعصم منه إلا به ، ومثل أن يخاف أن لم يفعله أن يعرض ، وهذا قول أجد
وغيره . وأما بدون الضرورة فما علمت أحدا رخص فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يهيج عليه بدنه فيستمني يده ؛ وبعض الأوقات يلصق وركيه
على ذكره ؛ وهو يعلم أن إزالة هذا بالصوم ؛ لكن يشق عليه ؟

فأجاب : أما ما نزل من الماء بغير اختياره فلا اثم عليه فيه ؛ لكن عليه
الغسل إذا أنزل الماء الدافق . وأما إنزاله باختياره بان يستمني يده ؛ فهذا
حرام عند أكثر العلماء ؛ وهو أحد الروایتين عن أحمد ؛ بل أظهرهما . وفي
رواية أنه مكروه ؛ لكن إن اضطر إليه مثل أن يخاف الزنا أن لم يستمن
أو يخاف المرض ؛ فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء ؛ وقد رخص في هذه الحال
طوائف من السلف والخلف ، ونهى عنه آخرون . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى.

عن رجل جلد ذكره بيده حتى أمني : فما يجب عليه ؟

فأجاب : وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا ، وعند طائفة من الأئمة حرام إلا عند الضرورة مثل أن يخاف العنت ، أو يخاف المرض ، أو يخاف الزنا : فلا استثناء أصح .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له ولد صغير فاتهم ، وضرب بالمقارع ؛ وخسر والده أربعمئة درهم ، ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم : فهل يصح منه ابراء بغير رضی والده إذا كان تحت الحجر ؟ وإذا لم يصح فما يجب في دية الضرب ؟ وهل لوالده بعد ابراء الصغير أن يطالبه بضرب ولده أم لا ؟

فاجاب : اذا كان المضروب تحت حجر اياه لم يصح صلحه ولا إبراءه .
وما غرمه أبوه بسبب هذه التهمة الباطلة فله أن يرجع به على من غرمه
اياہ بعدوانه ، سوا أبرأه الابن-أو لم يبرئه ، فالمضروب يستحق أن
يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه ، إذا لم يعرف بالشر
قبل ذلك . هكذا ذكره النعمان بن بشير أن ذلك حكم الله ورسوله ، رواه
ابو داود وغيره ؛ فانه قال لقوم طلبوا منه أن يضرب رجلا على تهمة :
إن شتم ضربته لكم ، فإن ظهر مالكم عنده وإلا ضربتكم مثل ما ضربته
فقالوا هذا حكمك ؟ فقال هذا حكم الله ورسوله . وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشر ، واما ضرب من عرف بالشر فذاك مقام آخر

وقد ثبت القصاص في الضرب واللطم ونحو ذلك عن الخلفاء الراشدين
وغيرهم من الصحابة والتابعين . وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونص عليه غير واحد من الأئمة كاحمد بن حنبل وغيره ؛ وإن كان كثير
من الفقهاء لا يرى القصاص في مثل هذا ؛ بل يرى فيه التعزير ، فالأول
هو الصحيح ؛ ولكن هل للأب أن يستوفي حق القصاص الذي لابنه ؟
أم يتركه حتى يبلغ ؟ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء . وأما ان كان الابن
بالنا فله العقوبات البدنية واستبقاؤها .

باب القطع في السرقة

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل سرق بيته مرارا ، ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بعد أن أغلق بابه فاخذ فأقر أنه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ، ولم يقر أنه أخذ شيئا : فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت ؟ وما الحكم فيه ؟

فاجاب : هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ؛ ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء . فاذا أقر بما تبين أنه أخذ المال : مثل ان يدل على موضع المال ، أو على من أعطاه اياه ، ونحو ذلك : أخذ المال ، واعطي لصاحبه ان كان موجودا ، وغرمه ان كان تالفا .

وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به ، كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف ، وأقل ما في ذلك أن يشهد عليهم بزد اليمين على المدعى ، فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف . وأما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث ، والأمارات

التي يغلب على الظن صدق المدعى : فهذا فيه اجتهاده . وأما في النفوس فالحكم
بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي ، وأحمد : والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له مملوك ذكر أنه سرق له قماشا ؛ وذكر الغلام أنه أودعه ؟
عند سيده القديم [في] منديل : فهل يقبل قوله في ذلك ؟ وما يلزم في ذلك

فأجاب : لا يؤخذ بمجرد قول الغلام بانفاق المسلمين ، سواء كان الحاكم
بينهما والى الحرب ، أو قاضى الحكم ؛ بل الذى عليه جمهور الفقهاء في المتهم
بسرقه ونحوها أن ينظر في المتهم : فإما أن يكون معروفا بالفجور ، وإما أن
يكون مجهول الحال .

فإن كان معروفا بالبر لم يجز مطالبته ولا عقوبته . وهل يحلف ؟ على قولين
للعلماء . ومنهم من قال : يعزر من رماه بالتهمة .

وإما أن يكون مجهول الحال فإنه يجبس حتى يكشف أمره . قيل : يجبس
شهرآ . وقيل : إجهاد ولي الأمر ، لما في السنن عن بهز بن حكيم ،
عن أبيه ، عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة »

وإن كان قد يكون الرجل معروفاً بالفجور المناسب للتهمة ، فقال طائفة من الفقهاء : يضربه الوالي ؛ دون القاضي . وقد ذكر ذلك طوائف من أصحاب مالك ، والشافعي ، والامام أحمد . ومن الفقهاء من قال : لا يضرب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهدين بالعذاب » لما كتم إخباره بالمال الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عاهدكم عليه ، وقال له : « أين كنز حيي بن أخطب ؟ » فقال : يا محمد ! أذهبته النفقات والحروب . فقال : « المال كثير ، والعهد قريب من هذا » وقال للزبير : « دونك هذا » فمسه الزبير بشيء من العذاب ؛ فدلهم على المال .

وأما إذا ادعى أنه استودع المال فهذا أخف ، فإن كان معروفاً بالخير لم يجز الزامه بالمال باتفاق المسامحين ؛ بل يحلف المدعى عليه ، سواء كان الحاكم والياً ، أو قاضياً .

وسئل رحمه الله تعالى

عما يتعلق بالتهمة في المسروقات في ولايته ؛ فإن ترك الفحص في ذلك ضاعت الأموال ، وطمعت الفساق . وإن وكله إلى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه أنه يظلم فيها ، أو يتحقق أنه لا يفي بالمقصود في ذلك ؟ وإن

أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على أمر مشكوك فيه ؟ وهو يسأل ضابطاً في هذه الصورة ، وفي أمر قاطع الطريق ؟

فأجاب : أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له أن يفوضها إلى من يئلب على ظنه أنه يظلم فيها مع إمكان أن يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه ، وذلك أن الناس في التهم « ثلاثة أصناف » .

« صنف » معروف عند الناس بالدين والورع وأنه ليس من أهل التهم . فهذا لا يحبس ، ولا يضرب ؛ بل ولا يستحلف في أحد قولي العلماء ؛ بل يؤدب من يتهمه فيما ذكره كثير منهم .

و « الثاني » من يكون مجهول الحال لا يعرف بير ولا فجور . فهذا يحبس حتى يكشف عن حاله . وقد قيل : يحبس شهراً . وقيل : يحبس بحسب اجتهاد ولي الأمر . والأصل في ذلك ما روى أبو داود وغيره « ان النبي صلى الله وسلم حبس في تهمة » وقد نص على ذلك الأئمة ، وذلك أن هذه بمنزلة مالو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الأمر الحاكم بينهما ، وإن كان في ذلك تعويقه عن اشغاله ، فكذلك تعويق هذا إلى أن يعلم أمره ، ثم إذا سأل عنه ووجد باراً أطلق .

وإن وجد فاجراً كان من « الصنف الثالث » وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك ، أو عرف بأسباب السرقة : مثل أن يكون

معروفا بالقيمار ، والفواحش التي لا تتأتى إلا بالمال ، وليس له مال ، ونحو ذلك فهذا لو ثبت في التهمة ؛ ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يمتحن بالضرب يضربه الوالي والقاضي — كما قال أشهب صاحب مالك وغيره — حتى يقر بالمال . وقالت طائفة : يضربه الوالي ؛ دون القاضي ، كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ، كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابيهما في الأحكام السلطانية ، وهو قول طائفة من المالكية ، كما ذكره الطرسوسني وغيره .

ثم المتولى له أن يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف ، فيكون تعزيرا وتقريراً . وليس على المتولى أن يرسل جميع المتهمين حتى يأتي أرباب الأموال بالبينّة على من سرق ؛ بل قد أنزل على نبيه في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ؛ ولا تكن للخائنين خصيماً . واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيماً . ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم ؛ ان الله لا يحب من كان خواناً أثيماً . يستخفون من الناس ، ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول ؛ وكان الله بما يعملون محيطاً . ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ؛ أم من يكون عليهم وكيلاً) الى آخر الآيات ، وكان سبب ذلك أن قوما يقال لهم بنو أيرق سرقوا

لبعض الأنصار طعاما ودرعين ، فجاء صاحب المال يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل ؛ فكان النبي صلى الله عليه وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال : فأُنزل الله هذه الآية ، ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب المال : أقم البينة ؛ ولا حلف المتهمين ؛ لأن أولئك المتهمين كانوا معزوفين بالشر ، وظهرت الريبة عليهم .

وهكذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث يغلب على الظن صدق المدعين ؛ فان هذه الأمور من الحدود في المصالح العامة ؛ ليست من الحقوق الخاصة ، فلو لا القسامة في الدماء لأفضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ، ولا يمكن أولياء المقتول اقامة البينة ؛ واليمين على القاتل والسارق والقاطع سهلة ، فان من يستحل هذه الأمور لا يكثر باليمين .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ؛ ولكن اليمين على المدعى عليه » هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه لا يعطى بها شيئا ، ولكن يحلف المدعى عليه . فأما إذا أقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز وأهل الحديث ، كمالك ، والشافعي ، وأحمد وغيرهم ، واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين : « أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم ؟ »

كذلك أمر « قطاع الطريق » وأمر « اللصوص » وهو من المصالح العامة التي ليست من الحقوق الخاصة ؛ فان الناس لا يأمنون على أنفسهم وأموالهم في المساكن والطرق إلا بما يزجرهم في قطع هؤلاء ، ولا يزجرهم أن يحلف كل منهم ؛ ولهذا اتفق الفقهاء على أن قاطع الطريق لأخذ المال يقتل حتماً ، وقتله حد لله ؛ وليس قتله مفوضاً إلى أولياء المقتول . قالوا ؛ لأن هذا لم يقتله لغرض خاص معه ؛ إنما قتله لأجل المال ، فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره . فقتله مصلحة عامة . فعلى الإمام أن يقيم ذلك .

وكذلك « السارق » ليس غرضه في مال معين ، وإنما غرضه أخذ مال هذا ومال هذا ، كذلك كان قطعه حقاً واجباً لله ليس لرب المال ؛ بل رب المال يأخذ ماله . وتقطع يد السارق ، حتى لو قال صاحب المال : أنا أعطيه مالى لم يسقط عنه القطع ، كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم : أنا أهبه ردائي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فهلا فعلت قبل أن تأتى به » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ، ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال » وقال للزبير بن العوام « إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع » .

ومما يشبه هذا من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر أنه غيب ماله وأصر على الحبس ، وكمن عنده أمانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه . فانه لا يحلف ؛ لكن يضرب حتى يحضر المال الذي يجب احضاره ، أو يعرف مكانه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزير بن العوام عام خيبر في عم حيي بن أخطب ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على أن له الذهب والفضة ؛ فقال لهذا الرجل : « أين كنز حيي بن أخطب ؟ » فقال : يا محمد ! اذهبته النفقات ، والحروب ، فقال : « المال كثير ، والعهد أحدث من هذا » ثم قال : « دونك هذا » فمسه بشيء من العذاب ، فدلهم عليه في خربة هناك فهذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والعادة تكذبه في ذلك لم يلتفت اليه بل أمر بعقوبته حتى دلهم على المال ؛ فكذلك من أخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها العادة كان هذا حكمه .

وسئل رحمه الله تعالى

عمن كان له ذهب نخط في ثوبه فأعطاه للغسال نسيانا ؛ فلما رده الغسال اليه بعد غسله وجد مكان الذهب مفتقا ، ولم يجده : فما الحكم فيه ؟

الجواب : إما أن يحلف المدعى عليه بما يبريه ، وإما أن يحلف المدعى أنه أخذ الذهب بنير حق ويضمنه ؛ فإن كان الغسال معروفا بالفجور وظهرت الريبة بظهور الفتق جاز ضربه وتعزيره . والله أعلم .

باب حد قطاع الطريق

وسئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ، ويقتلون من يمانعهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ، ويعذبون كل من يمسكونه من المسلمين من ذكر وأنثى حتى يدهم على شيء من من أموال المسلمين ؛ ثم الامام بلغه خبرهم ؛ فامر السلطان بعض الناس أن يروح اليهم ، ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم ؛ فخرجوا عليه ، وقاتلوا الميسرين اليهم ؛ وامتنعوا من طاعة السلطان فهل يحل قتالهم ، أم لا ؟ وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئاً وباعه على المسلمين يحل لأحد أن يشتريه ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم : يحل قتال هؤلاء ، بل يجب ؛ واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من أموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه ، وان كانوا أخذوا شيئاً من أموال المسلمين فني أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء . واذا قلد السلطان أحد القولين بطريقة ساغ له ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن المفسدين في الأرض ؛ الذين يستحلون أموال الناس ودمائهم :
مثل السارق ، وقاطع الطريق : هل للإنسان أن يعطيهم شيئاً من ماله ؟
أو يقاتلهم ؟ وهل إذا قتل رجل أحداً منهم : فهل يكون ممن ينسب إلى النفاق ؟
وهل عليه أثم في قتل من طلب قتله ؟

فأجاب : أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق ، وقد
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قتل دون ماله فهو
شهيد » .

« فالقطاع » إذا طلبوا مال المعصوم لم يجب عليه أن يعطيهم
شيئاً باتفاق الأئمة ؛ بل يدفعهم بالأسهل فالأسهل ، فإن لم يندفعوا إلا بالقتال
فله أن يقاتلهم ، فإن قتل كان شهيداً ، وإن قتل واحداً منهم على هذا
الوجه كان دمه هدراً ؛ وكذلك إذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو
بالقتل اجماعاً ؛ لكن الدفع عن المال لا يجب ، بل يجوز له أن يعطيهم
المال ولا يقاتلهم . وأما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان ، هما روايتان عن أحمد .

وسئل رعم الله تعالى

عن تاجر نصب عليه جماعة ؛ وأخذوا مبلنا ، فحملهم لولى الأمر ؛ وعاقبهم
حتى أقروا بالمال ، وهم محبوسون على المال ، ولم يعطوه شيئا ، وهم مصرون على
أنهم لا يعطونه شيئا ؟

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء من كان المال بيده وامتنع من اعطائه فإنه
يضرب حتى يؤدى المال الذى بيده لغيره . ومن كان قد غيب المال وجحد
موضعه فإنه يضرب حتى يدل على موضعه . ومن كان متها لا يعرف هل معه
من المال شيء ام لا ؛ فإنه يجوز ضربه مماقبة له على ما فعل من الكذب
والظلم . ويقرر مع ذلك على المال أين هو . ويطلب منه احضاره . والله أعلم

وسئل قيس الله روجه ونور ضريحه

عن ثلاثة من اللصوص أخذ اثنان منهم جمالا ، والثالث قتل الجمال :
هل تقتل الثلاثة ؟

فاجاب : اذا كان الثلاثة حرامية اجتمعوا ليأخذوا المال بالمحاربة قتل
الثلاثة ؛ وإن كان الذى باشر القتل واحدا منهم . والله اعلم .

آخر المجلد الرابع والثلاثين

فهرس المجلد الرابع والتسعين

باب الظهار

الموضوع	صفحة
سئل رحمه الله عن رجل قال لامراته أنت على مثل أمى وأختى ؟	٥
سئل عن رجل تزوج وأراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت مثل أمى وأختى ولم تنهيا له ذلك الوقت	٥
سئل عن رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك أنكح أمى تحت سور الكعبة	٦
سئل عن رجلين قال أحدهما لصاحبه لا تفعل هذه الأمور بين يدي امرأتك فقال ما هي الا مثل أمى	٦ ، ٧
سئل عن رجل قال لامراته بائن عنه ان رددتك تكوني مثل أمى وأختى فما يجب عليه ان ردها	٨
سئل عن رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمى	٨
سئل عن رجل قالت له وزجته أنت على حرام مثل أبى وأمى وقال لها كذلك	٩

باب ما يلحق به النسب

سئل عن رجل تزوج بكرا بالغائم ولدت بعد مضي ستة أشهر من دخوله بها هل يلحق به	١٠
سئل عن رجل اشترى جارية بكرا وباشرها وهي حامل منه ثم أنكر أنه ولده	١١

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل تزوج وأقامت معه خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بآخر بعد إخبارها بانقضاء العدة ثم طلقها الثاني بعد ست سنين وجاءت ببنت وأدعت أنها من الأول	١١ ، ١٢
إذا أدعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه إذا ولدته وكانت مطلقة أو كانت الزوجية قائمة	١٢
نصاب بينة الولادة	١٢
إذا أخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لست أشهر فصاعدا ففي لحقه خلاف	١٢
إذا قالت وضعت هذا الحمل قبل أن أتزوج بالثاني وأنكر الزوج الأول	١٣
سئل عن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق فقلده ووطئها وأتت منه بولد فقيل إنه ولدنا	١٣ - ١٦
كل نكاح اعقد الزوج أنه سائغ إذا وطئ فيه لحقه الولد ولو كان باطلا	١٣
لو تزوج اليهودي بنت أخيه لحقه نسبه	١٣
إذا تزوج الجاهل امرأة في عدتها لحقه نسبه	١٤
إذا طلقها ثلاثا ووطئها معتقدا أنه لم يقع به الطلاق لحقه النسب ولا تحسب العدة إلا من حين ترك وطئها	١٤
« الولد للفراش »	١٤
إذا نكح امرأة نكاحا فاسدا أو ملكها فاسدا أو مختلفا في فساده أو وطئها يعتقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة لحق النسب والولد حر	١٤ ، ١٥
سئل عن رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين ببنت بعد أن تزوجت بزواج آخر فما صفة اليمين التي يحلف بها في نفيها إن وجب عليه	١٦
سئل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين هل يصح النكاح ويلزمه الصداق ويلحقه الولد وله الوطؤ قبل الوضع ؟	١٧
إذا كان حملها من الزنا فالنكاح صحيح	١٨

باب العمد

- ١٩ سئل عن امرأة طلقها زوجها في (٢٨) من ربيع الأول وأن دم الحيض قد جائها مرة ثم تزوجت في (٢٣) جمادى الآخرة وأدعت أنها حاضت ثلاث حيض ولم تحض الا مرة فلما علم الثاني طلقها واحدة في العاشر من شعبان ثم أرادت أن تتزوج بالمطلق الثاني وأدعت أنها آيسة
- ١٩ ، ٢١ اذا أدعت أنه ارتفع حيضها ولم تدر ما رفعه
- ١٩ اذا طعنت في سن الاياس لم تحتج الى تأجيل
- ١٩ ، ٢١ اذا علم أن حيضها ارتفع بمرض أو رضاع
- ٢٠ عدة المستريية
- ٢٠ ، ٢١ سئل عن رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وقبل زواجها كذلك فطلقها ثلاثا فكيف تزوج وتكون العدة وعمرها خمسون سنة
- ٢٠ ، ٢١ تحديد سن الاياس والدم اذا وجد فيه
- ٢٢ سئل عن امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة وبعد ثلاثة شهور رغب فيها من يتزوجها فهل تعتد بالشهور لتأخر الحيض بالرضاعة
- ٢٢ ، ٢٤ شرب الدواء لحصول الحيض أو المباشرة بينه ليكون طهرا
- ٢٢ سئل عن امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة أولاد ولم تحض وفارقها زوجها وهي مرضع وأقامت نصف سنة ولم تحض فزوجها حاكم وبلغ خبرها قاضيا آخر فضرب الزوج مائة وطلق عليه
- ٢٣ سئل عن مرضع استبطأت الحيض فتداوت فحاضت ثلاثا وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها
- ٢٤ سئل عن امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتتها أن تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم ثم طلقها زوجها فهل تكون عدتها بالشهور أو بالاياس

الموضوع	صفحة
وقال فصل المعتدة عدة وفاة تتربص أربعة أشهر وعشرا	٢٧ ، ٢٨
ما يجوز لها من اللباس والاكل والشرب ، لا يجوز لها الحل	٢٧
والخضاب ولا يحرم عليها شئ من الاشغال	
سئل عن امرأة معتدة عدة وفاة ولم تعتد في بيتها الخ .	٢٨
سئل عن رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما فلم	٢٩
تقدر على مخالفة مرسوم السلطان فسافرت فهل تجوز خطبتها	
سئل عن امرأة عازمت على الحج فمات زوجها في شعبان هل لها	٢٩
أن تحج	

باب الاستبراء

سئل عن رجل اشترى جارية ثم بعد يومين أو ثلاثة وطئها قبل	٣٠
أن تحيض ثم باعها بعد عشرة أيام فهل يجوز للثاني وطئها قبل الحيض	

باب الرضاع

وقال فصل وأما لمحرمات بالرضاع	٣١ - ٣٦
تفصيل ما ينشر الرضاع من الحرمة في الأصول والفروع والحواشي	٣١ - ٣٣
إذا كان لرجل امرأتان فارضعت احدهما طفلة والآخرى طفلا	٣٢ ، ٤٠
صارا أخوين	
لا فرق بين من رضعوا من الأم مع الطفل وبين من ولد لها	٣٢
قبل الرضاعة	
بنات أخوال المرتضع وبنات خالاته حلال	٣٣
أخوة المرتضع من نسب أو رضاع أجنب منها ومن أقاربها	٣٣ - ٣٥
أقوال العلماء في الرضاع المحرم	٣٥
« لا تحرم الرضعة والرضعتان »	٣٥
الرضعة المعتبرة	٣٦

الموضوع	صفحة
سئل مالذي يحرم من الرضاع ومالذي لا يحرم الخ .	٣٦ - ٤١
« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » سنده وغلط من استثنى منه	٣٦
(وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك)	٣٨
أخوة المرتضع وأبوه وأمه من النسب أجنب من أبيه وأمه وإخوته من الرضاع	٣٨
يجوز للأخ من الأب أن يتزوج أخته من أمه	٣٨ ، ٣٩
رضاع الكبير لا يحرم	٣٩ ، ٤٤
أن قيل ان أم أخته من النسب حرام فكذلك من الرضاع	٤٠ ، ٤١
منكوحة أبيه من الرضاع	٤٠
سئل عن طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحل للطفل تزوجها ؟ الخ .	٤١ - ٤٥
النزاع في عدد الرضعات المحرمة ، وماخذ الأئمة فيها	٤٢ ، ٤٣
الجواب عما أورد على حديث عائشة « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات » وغيره	٤١ - ٤٣
من تخصيص السنة وتفسيرها للقرآن	٤٣ ، ٤٤
إذا شك هل دخل لبها في جوف الصبي أو فمه	٤٥
سئل عن أختين ولهما بنات وبنين فإذا أرضعت هذه بنات هذه وهذه بنات هذه هل يحرم على البنين	٤٥
أخوة المرتضع وإخوانه وأبوه وأمه من النسب أجنب »	٤٦
سئل عن رجل ارتضع مع رجل وجاء لأحدهما بنت فهل للمرتضع أن يتزوجها	٤٦
سئل عن رجل له بنات خالة أختان واحدة رضعت معه والأخرى لم ترضع معه فهل يجوز له أن يتزوج التي لم ترضع معه	٤٧
سئل عن امرأة استأجرت لبنيتها مرضعة وللمرضعة ولد قبلها فهل يحل لهما الزواج	٤٧
سئل عن رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللأب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوجها الخ .	٤٨
سئل عن رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها لكن لهما أخوة صغار تراضعوا فهل يحل له أن يتزوج بها	٤٩

الموضوع	صفحة
سئل عن أختين أشقاء لاحداهما بنتان وللأخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البننتين مع الولد فهل له أن يتزوج بالتي لم ترضع	٥٠
سئل عن امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها فقالت أرضعيتها ثم إن ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة وأختها ارتضعت مع أخيه الذي يريد أن يتجاوز بها فهل يجوز	٥٠
سئل عن امرأة ذات بعل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة دون الحولين ثم أراد ابن بنت المرضعة أن يتزوج بهذه المرضعة	٥١
سئل عن رجل خطب قريبتة فقال والدها هي رضعت معك فلما توفي أبوه تزوج بها وكان العدول يشهدوا على والدتها أنها أرضعته ثم بعد ذلك أنكرت فهل يحل تزويجها	٥٢
إذا شك في صدق المرضعة أو في عدد الرضعات	٥٢
سئل عن رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد فلما كان في هذه المدة قيل له إن زوجتك شربت من لبن أمك	٥٣
سئل عن أختين أحداهما لها ذكر وللأخرى أنثى فارضعت أم الذكر الأنثى فهل يتزوج أخو المرتضع بها	٥٣
سئل عن رجل رمد فغسل عينيه بلبن زوجته ورجل لعب مع زوجته فرضع منها	٥٥
« حديث سالم مولى أبي حذيفة عندهم خاص لأنهم تبئوه قبيل تحريم التبني	٥٥
السعوط والوجور بلبن المرأة هل يحرم	٥٥
وقال فصل إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات قبل الحولين نشر الحرمة	٥٦
سئل عن صبي أرضعته كرتين ثم حملت بعد عشر سنين ببنت هل له أن يتزوج بها	٥٦
الرضعة	٥٧
سئل عن الصبي إذا رضع من غير أمه وكذلك الصبية ماذا يحرم عليه نكاحه بعد ذلك الخ	٥٧ - ٦٠

الموضوع	صفحة
أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخواته وأخوته أجنبية من الرضعة وأقاربها	٥٨
كيفة الرضاعة المحرمة وعددها	٥٩
الرضاع المحرم ما كان في الحولين -	٥٩ ، ٦٠
« لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام »	٥٩
رضاع الكبير لا يحرم إلا أن احتيج إلى جعله ذا محرم	٥٩ ، ٦٠
حديث سالم « أرضعني حتى يدخل عليك »	٦٠
« إنما الرضاعة من المجاعة »	٦٠
لبن آدميات طاهر	٦٠
الخلاف في جواز بيع لبن آدميات	٦١
سئل عن امرأتين أحدهما لها ابن وللأخرى بنت فأرضعت أم البنت الابن ثم مات الابن ثم جاء بعده ابن آخر فهل له أن يتزوج بالبنت	٦١
سئل عن رجل له بنت عم ووالد البنت المذكورة قد رضع بأم الرجل المذكور مع إحدى أخواته بعد الحولين فهل له أن يتزوج بنت عمه	٦١
سئل عن امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا فلم تشعر إلا وثديها في فمه فانتزعت فهل يحرم عليه بنات المرأة	٦٢

باب النفقات

(حولين كاملين) ومبدؤ الحول *	٦٣ - ٦٦
وقال في قوله (والوالدات يرضعن أولادهن - إلى قوله بصير) وقوله (فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن إلى قوله يسر)	٦٣ - ٧٥
(لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٦٦ ، ٦٧
هل يعم قوله (حولين) جميع الوالدات أو مختص بالمطلقات وقوله (فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن إلى قوله يسر)	٦٤ ، ٦٥
قول القاضي : لها أن تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة	٦٤

الموضوع	صفحة
وجوب الارضاع على الام ووجوب النفقة على الاب (لمن اراد أن يتم الرضاعة)	٦٦ - ٧٤
(فان ارادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما)	٦٦ ، ٦٧
(وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف)	٦٨ ، ٧١ ، ٧٢
(فلا جناح عليكم اذا ساعتم ما آتيتن بالمعروف)	٦٨
للأب أن يأخذ من مال أبيه وأن يستخدمه مالم يضربه	٦٩
إذا ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد	٧٠
« كيف يستعبده وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له »	٧٠
إذا كانت الأمة بكرا أو عند من لا يطؤها أو كان بائعها صادقا	٧٠ ، ٧١
جاز وطئها بدون استبراء	
لا استبراء على الصغيرة والعجوز والآيسة	٧٠ ، ٧١
« لا توطأ حامل حتى تضع »	٧١
أجرة المثل	٧٢
(وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن)	٧٢ - ٧٤
النفقة للحمل ولها من أجله	٧٢ - ٧٤
لو كانت حاملا بوطء شبهة أو اعتقها وهي حامل وجبت عليه نفقة الحمل	٧٤
لو تزوج عبد حرة لم تجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه بخلاف المفرور	٧٤ ، ٧٥
سئل عن رجل له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد ألزموه بنفقة العدة	٧٥
سئل عن امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها	٧٦
الصداق المؤخر لا يجبر على اعطائه الا بعد الفرقة	٧٦
سئل عن المرأة والرجل اذا تحاكما في النفقة والكسوة هل القول قولها أو قوله وهل للحاكم تقديرها بشيء معين	٧٦
إذا أصدقها تعليم صناعة وتعلمتها ثم قالت تعلمتها من غيره	٧٧
لا تسقط نفقة الزوجة بمضى الزمان بخلاف نفقة الاقارب	٧٧ ، ٧٨
إذا تنازعا في الوطء وهي ثيب فماذا يصنع الرجل	٧٩ ، ٨٦

الموضوع	صفحة
« ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت »	٧٩
(الرجال قوامون على النساء)	٨٠ ، ٩٠
« فأنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله »	٨٠
اذا أخذت المرأة نفقتها من مال زوجها بالمعروف وأدعت أنه لم يعطها نفقة	٨٠ ، ٨٦
« ما يكفيك وولدك بالمعروف »	٨٠
اذا كان زوجها مسافرا عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وأدعت أنه لم يترك لها نفقة	٨١
اليمين تشرع في جنبه أقوى المتداعيين	٨١
اذا أقام شاهدا عدلا في الأموال حكم له به مع اليمين	٨١
البينة على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجع جانبه	٨١
اذا تنازع الزوجان في متاع البيت	٨١ ، ٨٢
اذا سقط في الماء نجاسة فرؤى متغيرا بعد ذلك وشك هل كان التغير بها	٨٢
« اذا رميت بسهمك وغاب عنك »	٨٢
(فصل) تقدير الحاكم النفقة والكسوة يكون عند التنازع فيها	٨٣
يقدر الحاكم مقدار الوطء اذا تنازعا فيه وكذلك المهر	٨٣
نفقة الزوجة تقدر بالعرف	٨٣
وقال رحمه الله في قوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله أو تسريع باحسان)	٨٤ - ٩١
لو رضيت المرأة بغير المعروف كان لأوليائها العضل	٨٤
نفقة الزوجة مقدرة بالمعروف لا محددة بالشرع	٨٤ ، ٨٥
المعروف هو ما يعرفه الناس في حالهم نوعا وقدره وصفة ويتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار والزمان والمكان ..	٨٤ - ٨٩
الوطء الواجب بحسب حاله وحالها	٨٥ ، ٨٩
نفقة المالك وهل تجب مواساتهم	٨٧ ، ٨٩
لا تتعين الدراهم في النفقة ولا حبات مغينة ولا يجب تمليكها النفقة	٨٨ ، ٨٩

الموضوع	صفحة
فصل قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة واجبان	٨٩
المبيت الواجب والوطء الواجب	٨٩
فصل وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاعته في المتعة	٨٩ ، ٩٠
لا تنتقل ولا تسافر ولا تخرج من منزله لغير حاجة الا باذنه	٩٠
ليس له أن يجلسها حبسا يضربها	٩٠
فصل تنازع العلماء هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام والخبز والطحن والطعام لماليكه وبهائمه	٩٠
فصل والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق ويرجع فيه الى العرف	٩١
موجبات العقود تتلقى من اللفظ أو من العرف لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله	٩١
سئل عن رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة ولم يترك عندها نفقة وهلك من الجوع فتزوجت ثم جاء الأول	٩١
إذا لم يفسخ الحاكم وشهد لها انه قد مات فتزوجت ولم يمت	٩٢
إذا ظن الثاني أن الأول قد مات لحق به النسب الخ .	٩٢
سئل عن رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر الى بلاده فقال وكيل الأب لا تسافر حتى تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الأب فأبى وغاب سنة ولم يصل منه نفقة فهل لوالدها طلب الفسخ	٩٢
سئل عن رجل فرض لأمه في كل يوم درهمين وأذن لها أن تستدين وترجع عليه فلم تستدن ثم توفيت فهل يكون دينها في ذمته الخ .	٩٣ ، ٩٤
إذا استدان القريب ما أنفق على نفسه باذن حاكم أو أنفق بنية الرجوع	٩٤
إذا حكم بعدم سقوط النفقة حاكم وأخذت من تركته فهل ترد	٩٤
إذا كان الزوج موسرا وتمرد عن الانفاق فأمرها القاضي بالاستدانة	٩٤
إذا أمر القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فهل يكون دينها	٩٤

الموضوع	صفحة
سئل عن امرأة توفيت وخلفت ولدا وقد ادعى على أبيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج	٩٥
سئل عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر في النفقة وهي ناشر ثم أخذها والدها وسافر بها فماذا يجب عليها	٩٥
سئل عن رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فأخذوها منه وطلبوا منه نفقة الماضي ولم يعتدوا بما أنفقه عليها	٩٦ ، ٩٧
سئل عن رجل حبسته زوجته على كسوتها وصدقاتها فهل لها أن تطالبه بنفقتها مدة حبسها له	٩٧
سئل عن رجل له زوجة لم ينتفع بها لأجل مرضها فهل تستحق عليه نفقة	٩٨
سئل عن رجل طلق زوجته واحدة وهي حامل فاسقطت فهل تسقط نفقتها	٩٨
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا فهل لها نفقة العدة	٩٩
سئل عن رجل ماتت زوجته وخلفت ثلاث بنات فأعطاهم لحيه وحماته وقال روحوا بهم حتى أجيء فهل عليه نفقتهم	٩٩
سئل عن رجل وطء أجنبية حملت منه ثم تزوج بها فهل يجب عليه فرض الولد	١٠٠
نفقة اليتامى على المسلمين وهذا منهم	١٠٠
سئل عن رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره فشارطته على أنها لا تطالبه ببعض صداقها مادام الصبي عنده فهل له مطالبتها بنفقتها	١٠٠
سئل عن امرأة تطعم من بيت زوجها بحكم أنها تتعب فيه	١٠١
سئل عن رجل عجز عن الكسب وله زوجة وأولاد فهل يجوز لولده الموسر أن ينفق عليه وعليهم	١٠١
سئل عن رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة هل يجب أن ينفق عليهم	١٠٢
سئل عن رجل عاجز عن نفقة بنته وجدتها تنفق عليها فهل لها أن ترجع بالنفقة الخ	١٠٣

الموضوع	صفحة
إذا أنفق منفق بدون إذن من وجبت عليه	١٠٣
إذا اختلفا في اليسار ولم يعلم له مال	١٠٣
إذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له دونها	١٠٣
سئل عن رجل له مطلقة وله منها ولد وسافروا به وتغيّبوه عنه سنين وطلب منه فرض الماضي	١٠٤
سئل عن رجل عليه وقف وله ملك وكلاهما معطل وله ولد معسر فطلب من أبيه أن يعمره فهل يجب على والده النفقة وإجارة العقار وعمارته	١٠٤
وقال (فصل) قال تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف)	١٠٥
نفقة الرضيع وبعد فطامه على أبيه كالنفقة عليه حملا (وإن كل أولات حمل) الآية	١٠٥ ، ١٠٦
سئل عن رجل له جارية تائبة أى شيء يلزم سيدها إذا لم يجامعها	١٠٦
سئل عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم	١٠٧
نفقة القريب واجبة	١٠٧
يعطى القريب الذي لا ينفق عليه من الزكاة وهو أولى مع الاستواء	١٠٧

باب الحضانة

سئل عن رجل له ولد وتوفى ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والجدّة تطالب الجدة بالفرض ثم تزوجت وطلقت وسافرت بالولد	١٠٧
فصل اليتيم من فقد أباه	١٠٨
نفقة الولد على والده وحضائنه له	١٠٨
الحضانة	١٠٨
ما في القرآن من تعظيم أمر اليتامى	١٠٨ ، ١٠٩
سئل عن رجل له بنت لها سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد اختارت أن تأخذها بكفالتها الى مدة ويخاف أن ترجع عليه بالنفقة	١١٠

الموضوع	صفحة
لو اتفقا على أن تكون عندهما بالنفقة فهل يكون العقد لازما	١١٠
١١١ - ١٣٣ وقال فصل في مذهب أحمد وغيره في « حضانة الصغير المميز »	
١١١ ، ١١٢ مؤلفات الخلال التي جمعها من نصوص أحمد في مسائل الفقه وأصول الدين وما فات	
١١٣ ، ١١٤ الخلاف في الأحق بحضانة الابن المميز	
١١٣ موافقة أحمد للشافعي وإسحاق ومشابهة أصوله لأصولهما وثناؤه عليهما	
١١٣ أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم	
١١٣ مناظرة الشافعي وإسحاق في بيع وإجارة بيوت مكة	
١١٤ حنبل وابن الفرج كانا يسألان عن مسائل أهل المدينة	
١١٤ إسحاق بن منصور كان يسأله عن مسائل الأوزاعي وأصحابه	
١١٤ الشالنجي يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه	
١١٤ الخلاف في الأحق بحضانة البنت المميز	
١١٥ ، ١١٦ تخيير الجارية	
١١٦ تخيير النبي للفلام بين أبويه قضية معينة	
١١٦ الفرق بين تخيير الفلام وتخيير الجارية	
١١٦ التخيير في الشرع نوعان (١) تخيير شهوة (٢) تخيير رأى ومصلحة	
١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ تخيير المميز تخيير شهوة ومشيمة	
١١٦ - ١٢٠ تخيير من يفعل لغيره بولاية أو وكالة تخيير رأى ومصلحة	
١٢٠ ، ١٢١ من يتصرف لنفسه قد يؤمر باختيار الأصلح وقد يباح له ما شاء من الأنواع التي خير بينها	
١١٦ ، ١١٧ تخيير الامام والحاكم بين القتل والاسترقاق والمن والفداء	
١١٦ ، ١١٧ لو حكم سعد في بني قريظة بغير ذلك نفذ حكمه	
١١٦ ، ١١٧ لو نزل أهل حصن على حكم حاكم فحكم بالمن فأباه الامام	
١١٧ (هل تربصون بنا الا احدى الحسين) الآية	
١١٨ تخيير الامام في المحاربين	
١١٨ - ١٢٠ تخيير الامام في الأرض المفتوحة عنوة بين جعلها فينا وجعلها غنيمة	

صفحة	الموضوع
١١	تخيير المكفر ولابس الخف والمصلى أول الوقت أو آخره والشارب بين أنواع الأشربة والأطعمة المباحة
١٢	كفارة الجماع في رمضان على الترتيب وقد يلزم بما هو أصعب عليه
١٢١	تخيير الحاج بين التمتع والقرآن والافراد
١٢١	تخيير المسافر بين الفطر والصوم والقصر
١٢٢ . ١٢٣ ، ١٢٨	الحكمة في تعيين الشارع للنساء في حضانة الصغير
١٢٢ - ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨	تقديم نساء العصابة على أقارب الأم في الحضانة
١٢٤	تقديم البنات على العمات في الحضانة ، ومن كانت لأبوين ثم لأب ثم لأم النخ .
١٢٤ ، ١٢٥	تحذير أبي حنيفة من قياسات زفر الفاسدة ، ومنها . . .
١٢٥ - ١٢٧	بطلان نكاح المتعة والتحليل ومع نفى المهر أو مهر فاسد ونكاح الشغار وخطؤ من صححها
١٢٧	البيع بثمن المثل أو بما ينقطع به السعر أو بما يبيع الناس أو برقمه . .
١٢٧	يجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه وإن لم يشترط
١٢٨	إذا اختار الصبي الأب مدة ثم اختار الأم أو اختار أحدهما ثم اختار الآخر أو اختار أبدا
١٢٨	إذا اختار الأم كان عندها ليلا وبالنهار عند الأب وإن اختاره لم يمنع من زيارتها
١٢٨ - ١٣٠	حكمة عدم تخيير البنت في الحضانة
١٢٩ - ١٣٢	ستر المرأة وصيانتها
١٣٠ - ١٣٢	إذا تعينت الأم في الحضانة أو الأب فلا بد من مراعاة الصيانة والحفظ والا قدم غيره
١٣٣	سئل عن رجل له ولد كبير فساfer مع كرائم أمواله في البحر وله آخر صغير فاراد تسفيره مع أخيه بغير رضا والدته
١٣٣	سئل عن رجل تزوج بامرأة ومعها بنت فتوفيت الزوجة وبقيت عنده البنت وقد تعرض بعض الجند لأخذها
١٣٤	وقال فصل إذا كان الابن في حضانة أمه فانفقت عليه ناوية الرجوع على الأب
١٣٤	إذا شرط عليها أنها إن سافرت بالبنت لسم يكن لها نفقه فسافرت بها

باب الجنائيات

- ١٣٥ سئل عن القصاص في الاعراض بين الهاشمي وغيره
- ١٣٦ سب أبي الهاشمي أو جده ليس سباً للنبي
- ١٣٦ ، ١٣٧ سئل عن قتل المتعمد ما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على دين الاسلام
- ١٣٧ قتال المسلم لأجل دينه كفر مغلد في النار
- ١٣٧ اذا قتله لعدواة أو مال أو خصومة فهو من الكبائر
- ١٣٧ مناظرة بين سني وعمرو بن عبيد المعتزلي لما قال ان الله لا يغفر للقاتل
- ١٣٨ سئل عن القاتل عمداً أو خطأ هل يدفع الكفارة أو يطالب بدية القاتل
- ١٣٨ اذا عفى أولياء المقتول عمداً أو أخذوا الدية أو قتلوه لم يسقط حق المقتول في الآخرة
- ١٣٨ اذا كثرت حسنات القاتل عوض منها أو من عند الله اذا تاب
- ١٣٨ تجب الدية للمعاهد أيضاً
- ١٣٨ - ١٣٩ قاتل الخطأ تجب الدية على عاقلته
- ١٣٩ لا كفارة في قتل العمد ولا اليمين الغموس ولا في الزنا ولا يسقط الاثم بمجرد الكفارة
- ١٣٩ - ١٤٠ سئل عن جماعة اشتركوا في قتل رجل ونه ورثة صغار فهل لأولاده الكبار أن يقتلوههم واذا وافق ولي الصغار على القتل مع الكبار
- ١٤٠ سئل عن الانسان يقتل مؤمناً متعمداً وأخذ منه القصاص في الدنيا فهل عليه قصاص في الآخرة
- ١٤٠ الواجب في قتل الخطأ
- ١٤١ سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وللمقتول بنت عمرها خمس ستين وزوجة حامل وابنا عم فهل يقتل قبل البلوغ والوضع ، واذا وضعت بنتاً أو بنتين

الموضوع	صفحة
هل لولى البنات أن يقوم مقامهن فى الاستيفاء أو الصلح على مال إذا كن محاويع	١٤١
سئل عن رجل قتله جماعة واثنان شهدا على قتله	١٤١
سئل عن جماعة تحالفوا على قتل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة أخرى ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس ورموه فى البحر فهل القصاص عليهم جميعا	١٤٢
القود لوارثه أما إذا كان صغيرا . .	١٤٣
سئل عمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبى	١٤٣
أمر القتل والميراث ليس للمشاركين فى قتله من قرابته المباشر يقتل والمعين فيه الخلاف	١٤٣ ، ١٤٤
سئل عن رجلين تضاربا وتخانقا فوق أحدهما فمات	١٤٤
إذا غشى عليه بعد الخنق فرفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات	١٤٤
سئل عن رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر فى أنفه فجرى دمه فقام الذى جرى دمه فرفسه فى مخاصيه فمات	١٤٥
ليس لولى الأمر أن يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال	١٤٥
سئل عمن ضرب رجلا ضربة فمكث زمانا ثم مات والمدة التى مكث فيها كان ضعيفا من الضربة	١٤٥
سئل عن يهودى قتله مسلم فهل يقتل به	١٤٦
لا يجوز قتل الذمى بغير حق	١٤٦
دية الذمى وهل يفرق فيها بين العمد والخطأ .	١٤٦
تجب الكفارة على من قتله أيضا	١٤٦
سئل عن طائفة تسمى « العشيرة » قيس ويمن يكثر القتل بينهم وإذا طلب منهم القاتل أحضروا شخصا غيره فاعترف ثم جهزوا من يدعى انه من قرابة المقتول فيببريه فهل يضع ولى الأمر دية المقتول على جميع الطوائف منهم أو على أهل محلة القاتل أو يضع مالا عليهم .	١٤٦ - ١٤٨
إذا عرف القاتل لم توضع الدية على أهل مكان القاتل وإذا لم يعرف شرعت القسامه	١٤٧

صفحة	الموضوع
١٤٧	مذهب أبى حنيفة يحلف المدعى عليهم أولا
١٤٧	القاتل ان كان قتله لأخذ مال فهو محارب وان قتل لأمر خاص فأمره الى أولياء المقتول ويضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك
١٤٨	ليست الدية لبيت المال
١٤٨	من عرف بالفتن والفساد فلولى أن يمسه ويحبسه وله أن ينقله أرض أخرى وله أن يعزر من ظهر منه الشر
١٤٨	العقوبات الجارية على سنن الشرع تعصم الدماء والأموال وتغنى الولاة عن وضع الجبايات المفسدة
١٤٨	من اتهم بقتل وكان معروفا بالفجور عوقب على فجوره وتعزيرا له
١٤٨	سئل من قال أنا ضاربه والله قاتله هل يؤخذ باقراره
١٤٩	سئل عن رجل راكب فرسا مربه دباب معه دب فجفل الفرس ورمى راكبه ورمى رجلا فمات
١٤٩	سئل عن رجل أخذ له مال فاتهم به رجلا فضرب حتى أقر ثم أنكر فضرب حتى مات فما يجب عليه
١٥٠	سئل عن جندي له اقطاع فقتل فى البلد قتيل فطلب فلم يوجد فطلبوا الجندي باحضاره ولم يكن ضامنا وقال انه لا يعلم مكانه
١٥٠	سئل عن رجل عثر على سبعة أنفس فحصل بينهم خصومة فقاموا بأجمعهم فضربوه الى أن مات
١٥١	إذا لم تثبت عدالة الشاهد فهى لوث يحلف معه المدعون خمسين يمينا على واحد بعينه
١٥١	إذا أقسموا على أكثر من واحد أو أدعوا أن القتل كان خطأ
١٥١	سئل عما إذا قال المضروب ما قاتلى الا فلان هل يقبل أو يكون لوثا
١٥١	سئل عن رجلين شربا الخمر فضرب أحدهما صاحبه بالدبوس فوقع عن فرسه ثم ركب ثم وقع فأصبح ميتا وكان معه رجل آخر
١٥٢	لن ضربه دفعا لعدوانه أو ضربه مثلما ضربه
١٥٢	سئل عن رجل واعد آخر على قتل مسلم بمال معين فقتله فما يجب عليهما

الموضوع	صفحة
سئل عن القاتل ولده عمدا لمن دينته	١٥٢
سئل عن رجل تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة أشهد أن قاتله فلان وليس به أثر قتل وشهد العدول أنه لم يضربه	١٥٢
إذا كان القتل خطأ فلا قسامة فيه	١٥٤
سئل عمن اتهم بقتل فهل يضرب ليقر	١٥٤
إذا كان هناك لوث جاز للأولياء الحلف . .	١٥٤
سئل عن أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل آخر في غنم وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتيك ثم وجد مقتولا فهل ذلك لوث	١٥٥
سئل عن شخصين اتهما بقتيل فعوقبا فأقر أحدهما في نفسه وعلى رفيقه فهل يقبل اقراره على الآخر	١٥٥
سئل عمن اتهموا بقتيل فضربوهم واعترف واحد منهم فهل يسرى على الباقي	١٥٦
سئل عن سفارة جأتههم حرامية فقاتلوهم فقتل الحرامية رجلا ثم عين الحرامية شخصا فمنهم فقالوا هذا قتل ابن عمك فقتله ثم تبين أن الذي قتله أخ لذلك الشخص الذي عينوه	١٥٦
يجب قتل الشهود إذا قالوا تعمدنا الكذب . . يرجعوا	١٥٧
سئل عن رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما بشرط أن لا يسكن بلادهم	١٥٧
سئل عن صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه بها دية فهل يؤخذ من أبيه وحده	١٥٨
إذا جنى الصبي عمدا أو وجب عليه شيء ولم يكن له مال فهل يكون في ذمته أو على أبيه	١٥٨ ، ١٥٩
العاقلة وما تحمله	١٥٨ ، ١٥٩
سئل عن رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والإثم على فإذا فعلت فما لكفارة الواجبة عليهما . إذا أعتق رقبة فلا تكون له	١٥٩

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل عدل له جارية اعترف أنها حبلى منه وضربها عمدا فأسقطت ٠٠٠ فهل تجب عقوبته وتسقط عدالته	١٦٠
اسقاط الحمل حرام بالاجماع	١٦٠
إذا ضرب المرأة خطأ فأسقطت فعليه غرة وكفارة القتل	١٦٠
سئل عن امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين بشرب أو ضرب فما يجب عليها	١٦١
سئل عن امرأة دفنت ابنها في الحياة حتى مات فهل تجب عليها الدية والكفارة	١٦١
سئل عن رجل يلطمه الرجل أو يكلمه أو يسبه هل يجوز أن يفعل به كما فعل	١٦٢
القصاص في اللطمة والضربة أقرب إلى العدل من التعزيز بالسوط	١٦٢ ، ١٦٣
إذا كان القصاص بالسب محرم الجنس امتنع	١٦٣
سئل عن ضرب غيره فعتل منفعة أصبعه	١٦٤
سئل عن اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهورت منهم فأصابا رجلا فتوفى فما يجب عليهما وعلى مالك العبد إذا تغييب	١٦٤
سئل عن ثلاثة حملوا عامود رخام ثم إن منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا ساقه فما يجب فيها	١٦٥
سئل عن رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي واحداهما مريض فبعد أسبوع توفى وهرب الآخر فمسكوا أباه فالتزم بما يجب على ابنه فراضى أهل الميت بمال فهل له أن يرجع على بنى عمه	١٦٦
سئل عن رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان ولم يقدر عليه ولي الأمر فهل لمن رآه أن يقتله ويثاب	١٦٧
قاطع الطريق يجب قتله ولا يجوز العفو عنه	١٦٧
إذا قتله لغرض كعداوة فأمره لورثة المقتول	١٦٧
سئل عن رجلين قبض أحدهما لواحد والآخر ضربه فشلت يده	١٦٧
سئل عن رجلين قبض أحدهما لواحد والآخر ضربه فشلت يده أداء الكفارة عنه الخ	١٦٧

صفحة	الموضوع
١٦٨ ، ١٦٩	إذا وجدتهما يفعلان الفاحشة فلا شيء عليه
١٦٩	إذا كان الفاعل محصنا وقتله غير زوج المرأة
١٦٩ ، ١٧٠	إذا لم يفعل الفاحشة بعد لكن وصل لأجلها فالأحوط التوبة والكفارة
١٧٠	إذا مات من عليه الكفارة أطعم عنه وليه
١٧٠	إذا صامت المرأة شهرين لم يقطع الحيض التتابع
١٧١	سئل عن رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت أنيابه
١٧١	سئل عن مسلم قتل مسلما متعمدا ثم تاب فهل ترجى له التوبة
١٧١ ، ١٧٢	قاتل النفس يتعلق به حقان ، وهل يبقى حق المقتول
١٧٣	سئل عن رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا هل يغفر
١٧٤	سئل عن اتهموه النصارى في قتل نصارى ولم يظهر عليه فعوقب حتى مات ولم يقر فما يلزمهم

باب الحدود

١٧٥ ، ١٧٦	وقال (فصل) خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطابا عاما مطلقا
١٧٥	المخاطب بالفعل لا بد أن يكون قادرا ، إقامة الحدود فرض كفاية
١٧٥	السنة أن يكون للمسلمين أمام واحد والباقون نوابه
١٧٥	لو فرض أن للأمة عدة أئمة وجب على كل امام أن يقيم الحدود ويستوفى الحقوق
١٧٦	ينفذ من أحكام أهل البغى ما ينفذ من أحكام أهل العدل
١٧٦	لو كانت الأمة أحزابا وشاكوا الامارة وجب على كل حزب فعل ذلك فيمن يطيعهم
١٧٦	لو كانت طاعتهم للأمير ليست تامة وجب عليهم أنفسهم إقامة الحدود
١٧٦	إذا عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود واستيفاء الحقوق أو أضاعوا ذلك وجب على القادر عليه

صفحة	الموضوع
١٧٦	المراد بالحاكم فى عرف الفقهاء
١٧٦	اذا كان الحاكم مضيعا لاموال اليتامى أو عاجزا عنها لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه
١٧٦	اذا كان فى اقامتها من فساد ولالة الامر أو الرعية ما يزيد على اضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه

باب حد الزنا

١٧٧	سئل عن زنا بأخته ما يجب عليه
١٧٧	سئل عن امرأة مزوجة ولها أولاد وأقامت مع شخص على الفجور فهل يجوز لهم قطيعتها أو قتلها
١٧٨	عليهم أن يمنعوها ولو بالحبس والقيد ولا ينبغى لهم أن يضربوها ولا يمنعوها برهم
١٧٨	سئل عن بلد فيها جوار سائبات يزنين مع النصارى والمسلمين مع علم أسيادهن
١٧٨	على السيد أن يقيم الحد على أمته والا كان عاصيا فاسقا.
١٧٨ ، ١٧٩	اذا كان يرسلها لتبغى وتنفق على نفسها أو يأخذ شيئا من ذلك
١٧٩	سئل عن حلفت على ولده انه ان فعل منكرا يقيم عليه الحد فأقر فضربه مائة فهل اذا غربه فى الحبس أو فى داره لا يكون حائشا ؟
١٧٩	لا يجب القيد ولا جعله فى مكان مظلم
١٧٩ ، ١٨٠	سئل عن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحد هل يسقط عنه
١٨٠	السارق والشارب اذا تابوا قبل رفعهم الى الامام سقط والمحارب قبل القدرة عليه
١٨٠	سئل عن رجل أذنب ذنبا يوجب عليه الحد ثم تاب هل يقر لقيام عليه
١٨٠	« من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر .. »
١٨٠	سئل عن اثم المعصية وحد الزنا هل تزداد فى الأيام والأمكنة المباركة

الموضوع	صفحة
سئل عن قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت ولحق الجيران الضرر بها فهل تنقل من بينهم	١٨١
سئل عن الفاعل والمفعول به ما يجب عليهما وما يظهرهما من الذنب والنجاسة	١٨١
سئل عن قوله في التهذيب « من أتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها » فهل يجب ذلك	١٨٢

باب من القذف

سئل عن من قذف رجلا لأنه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه	١٨٢
سئل عن رجل تزوج امرأة وله مطلقة ثم انه ردها وقذف هو ومطلقاته الزوجة بأنها كانت حاملا من الزنا فمالذي يجب عليهما وهل يلاعنها مطلقا أو اذا كان ثم حمل لا عن لنفيه	١٨٤
سئل عن رجل قال لرجل أنت فاسق شارب خمر ومنعه أجرة ملكه	١٨٤
سئل عن رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنا فمالذي يجب عليه	١٨٥

باب من المسكر

١٨٦ - ١٩٢ قال الشيخ أما « الأشربة المسكرة »	
١٨٦ - ١٩١ جمهور علماء المسلمين أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام دلائل هذا	
١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ يرى بعض أهل الكوفة أن ما أسكر من غير النخل والعنب لم يحرم قليله الذي لا يسكر . شبهتهم	
١٩٠ النهي عن الانتباز في الأوعية القوية وعلته وهل نسخ	
١٩٢ سئل عن الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع وما هي المنافع	
١٩٢ تحريم الخمر كان على مراتب (٣)	

صفحة	الموضوع
١٩٣	سئل هل يجوز شرب ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما، والقمز والمزر أو لا يحرم الا القدح الأخير
١٩٤ ، ١٩٥	« كل مسكر حرام » « ما أسكر كثيره فقليله حرام »
١٩٥ ، ١٩٦	النبيد الذي كان يشربه الرسول وأصحابه ليس مسكرا . صفت
١٩٧ ، ١٩٨	سئل عن نبيد التمر والزبيب والمزر والسويقة والنصوح هل هو حرام
١٩٧	العلة الجامعة لتحريم المسكرات
١٩٨	الحشيشة مسكرة يجب فيها الحد
١٩٨	الخمر والحشيشة نجسة
١٩٨	ما يغيب العقل ولا يسكر أو يسكر بعد استحالته كالبنج ليس نجسا
١٩٨	الشرع فرق في العقوبات بين ما تشتهيه النفوس وما لا تشتهيه
١٩٨ - ٢٠١	سئل عن النصوح هل هو حلال أو حرام وهم يقولون كان عمر يعمل
١٩٨ - ٢٠١	كيفية عمل النصوح « والطلا » الذي كان يعمل عمر
٢٠١	« النهي عن الخليطين »
٢٠١ - ٢٠٤	سئل عن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه اذا لم يسكر في مذهب أبي حنيفة الخ .
٢٠٢	خمر العنب تحريمه اجماعا قليلها وكثيرها
٢٠٢	أبو حنيفة يحرم أشربة آخر وإن لم يسمها خمر ولم تسكر
٢٠٢	الشبهة انما وقعت في النبذ اذا لم يسكر قليله
٢٠٢ - ٢٠٤	الفرق بين النبذ الذي أباحه الرسول وبين النبذ الذي يسكر كثيره .
٢٠٤	من استحل السكر من الحشيشة كفر
٢٠٤ - ٢١٠	وقال (فصل) وأما الحشيشة المسكرة فالسكر منها حرام اجماعا وقليلها حرام عند الجماهير
٢٠٤ ، ٢٠٥	لا فرق بين المأكول والمشروب والجامد والمائع من المسكرات

صفحة	الموضوع
٢٠٥	« كل مسكر حرام » يتناول خمر الحنطلة والشعير والعسل ولبن الخيل وغير ذلك
٢٠٥ ، ٢٠٦	أول ظهور الحشيشة • الحشيشة شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه
٢٠٦	النزاع فى نجاستها
٢٠٦ - ٢٠٨	الرد على من قال ليس فى الحشيشة آية ولا حديث
٢٠٦ ، ٢٠٧	القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هى قواعد وقضايا كلية تتناول كلما يدخل فيها وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام
٢٠٧	من أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين والخمر والميسر والأيمان والماء والمشركون وأهل الكتاب يشمل كل ...
٢٠٩	كل ما كان فى معنى ما فى القرآن والسنة الحق به بطريق الاعتبار والقياس
٢١٠	القياس الصحيح
٢١٠ ، ٢١١	سئل عمن يأكل الحشيشة ما يجب عليه
٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣	إذا اعتقد أن أكل الحشيشة عبادة وقربة
٢١١	كل ما يغيب العقل فانه محرم ولولم يحصل منه نشوة ولا طرب
٢١١	تعاطى البنج فيه التعزير
٢١١	ما توجب الحشيشة وما يوجب الخمر من المفسد والشرور
٢١٣	سئل عما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز
٢١٣	ظن بعض السلف أن الخمر تباح للخاصة متأولا الآية
٢١٤	سئل عمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر ثم يغليه حتى ينقص الثلث ويشرب منه للتداوى وإذا أكثر شربه سكر
٢١٦	إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه لم يسكر فى العادة الا لسبب آخر
٢١٦ ، ٢١٧	سئل عن المداومة على شرب الخمر وترك الصلاة مع الاصرار
٢١٦	هل يقتصر على الأبعين فى حد الشارب
٢١٧	« ثم ان شربها فى الثالثة أو الرابعة فأقتلوه »

الموضوع	صفحة
إذا لم تمكن إقامة الحد على تارك الصلاة عمل معه الممكن ..	٢١٧
سئل عن رجل عنده حجرة خلفها فلوة فهل يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا	٢١٨
سئل عن رجل اعتاد أن يتناول كل ليلة من المعاجين مدة سنتين	٢١٨
كل ما يغيب العقل يحرم باتفاق المسلمين	٢١٨
سئل عن من هس الذرة فأخذ يغلى في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحا فيكون مما لا يسكر في ذلك اليوم هل يجوز أن يشرب منه في أول يوم	٢١٩
سئل عن الخمر إذا غلى على النار ونقص الثلث هل يستعمل ؟	٢٢٠
إذا طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه	٢٢٠
سئل عن جماعة من المسلمين كهول وشبان .. اجتمع رأيهم على أكل الغبيراء مع اعتقادهم أنها معصية لأن الحسنات يذهبن السيئات وأن لهم أورادا ٠٠٠ فهل يجب عليهم حد شارب الخمر	٢٢١ - ٢٢٤
سئل عن قولهم أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فتلك رشوة الشيطان لهم	٢٢٢ - ٢٢٤
سئل عن ما فيها من المفاسد التي تربو على مفاسد الخمر مفاسد الخمر	٢٢٢ - ٢٢٤

باب التعزير

سئل عن رجل من أمراء المسلمين له ممالك وغلمان هل له أن يقيم على أحدهم الحد ويأمرهم بالواجب وما صفة السوط الذي يعاقبهم به	٢٢٥
سئل عن رجل يسفه على والديه فما يجب عليه	٢٢٦
سئل عن رجل من أكابر مقدمي العسكر معروف بالخير وكذب عليه بعض المكاسبين حتى ضربه وظلمه .. هل يجب على ولي الأمر ضرب من ظلمه	٢٢٧
سئل عن شتم رجلا وسبه ما يجب عليه	٢٢٨
سئل عن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا ما يجب عليه	٢٢٨
سئل عن سامري ضرب مسلما وشتمه	٢٢٩

سئل عن الاستمنا	٢٢٩
سئل عن الاستمنا باليد هل هو حرام أم لا	٢٢٩ ، ٢٣٠
سئل عن رجل يهيج عليه بدنه فيستمنى بيده أو بوركيه	٢٣٠
إذا أنزل بغير اختياره فلا اثم عليه وعليه الغسل	٢٣٠
سئل عن رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى. فما يجب عليه	٢٣١
سئل عن رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده	٢٣١
أربعمائة درهم ثم وجدت السرقة فهل لولده الأبراء منها وهو	
محجور عليه وما يجب في الضرب	
القصاص في الضرب واللطم ونحو ذلك	٢٣٢
هل للأب أن يستوفى حق القصاص لابنه أو يتركه حتى يبلغ	٢٣٢

باب القطع في السرقة

سئل عن رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك	٢٣٣
فاقر أنه داخل البيت ولم يقر أنه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم	
الاحتياال عليه ليقر	٢٣٣
الحكم لرب المال يمينه إذا ظهر اللوث والأمارات	٢٣٣
سئل عن رجل له مملوك ذكر أنه سرق له قماشا وذكر الغلام	٢٣٤
أنه أودعه عنده سيده القديم هل يقبل قوله عليه	
المتهم اما أن يكون معروفا بالبر أو مجهول الحال أو معروفا	٢٣٥ ، ٢٣٥
بالفجور ما يعامل به كل واحد	
ضرب المتهم وهل هو مختص بالوالى دون القاضى	٢٣٥
سئل عما يتعلق بالتهم فى المسروقات فى ولايته هل له أن يفوضها	٢٣٥ - ٢٤٠
الى من يغلب على ظنه الظلم فيها وإذا ترك هو الفحص فيها ضاعت	
الحقوق وان عاقب المتهمين خاف الله فى عقابهم على أمر مشكوك	
فيه ، وكذلك قطاع الطريق	
لا تفوض التهم الى من يغلب على الظن ظلمه مع امكان من يقيم فيها	٢٣٦
من العدول بما يقدر عليه	

الموضوع	صفحة
الناس في التهم ثلاثة أصناف (١) البر فلا يحبس ولا يضرب ولا يستحلف وهل يؤدب متهمه ؟	٢٣٦
(٢) مجهول الحال وهل يحبس شهرا أو بحسب اجتهاد ولي الأمر	١٣٦
(٣) الفاجر يمتحن بالضرب حتى يقر بالمال . يضربه الوالي المتولى لضربه له أن يقصد مع ذلك عقوبته على فجوره	٢٣٧ ، ٢٣٧
ليس على المتولى أن يرسل جميع المتهمين حتى يأتي أرباب الأموال بالبينة على السارق ، السارق لا يكثر باليمين	٢٣٨ ، ٢٣٧
(أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) الآية	٢٣٨ - ٢٣٧
حكمة شرعية القسامة	٢٣٨
« لو يعطى الناس بدعواهم »	٢٣٨
ما يندفع به شر قطاع الطريق واللصوص ، ولا يكفي استحلانهم	٢٣٩
ما يصنع بمن ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا غيب ماله وأصر على الحبس ومن عنده أمانة لم يردّها أو أخذ أموال الناس وأدعى ذهابها دعوى تكذبه فيها العادة	٢٤٠
سئل عمن كان له ذهب مخيط في ثوبه فأعطاه للفصال نسيانا فلما رده اليه وجد مكان الذهب مفتقا ولم يجده	٢٤٠

باب حد قطاع الطريق

سئل عن أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانعهم من ماله ويفجرون بحريم المسلمين النخ . فهل يجب قتالهم واذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على المسلمين يحل الشراء	٢٤١
اذا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف	٢٤١
سئل عن المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس ودمائهم هل للانسان أن يعطيهم شيئا من ماله أو يقاتلهم ؟	٢٤٢
سئل عن تاجر نصب عليه جماعة وأخذوا مبلغا فعاقبهم ولي الأمر حتى أقروا به ولم يعطوه اياه	٢٤٣
سئل عن ثلاثة لصوص أخذ اثنان منهم جمالا والثالث قتل الجمال هل يقتلون .	٢٤٤

